Military Review

الطبعة العربية

الربع الأول 2009

العَرض العسكري

في هذا العدد:

الأنبار تثير نقطة التحول 2
الرائد نيل سميث بالجيش الأمريكي، والعقيد شون ماكفارلاند بالجيش الأمريكي

إتبع النقود: فيلق الجيش المالي وإستقلال العراق المالي 19
المقدم لاورا لاندس ، جيش الولايات المتحدة

إثنا عشر خطوة عاجلة لمهمة المستشار في أفغانستان 54
النقيب دانيال هلمر، الجيش الأمريكي

النفط والفساد والتهديدات التي تواجه مصالحنا الوطنية: هل نتعلم من درس العراق؟ 78
لويس كارلوس مونتالفان

الربع الأول 2009 - الجزء الثاني
Military Review
الطبعة العربية

COMBINED ARMS CENTER, FORT LEAVENWORTH, KANSAS
http://militaryreview.army.mil

Military Review

2 الأنبار تثير نقطة التحول

Anbar Awakens: The Tipping Point

الرائد نيل سميث بالجيش الأمريكي، والعقيد شون ماكفارلاند بالجيش الأمريكي

Major Niel Smith, U.S. Army, and Colonel Sean MacFarland, U.S. Army

إن التحسن الأمني المذهل في محافظة الأنبار خلال عام 2007 قد أدى إلى تغير جذري في الساحة العسكرية والسياسية بالعراق. فقد كان هناك العديد من الأشخاص، من داخل وخارج الجيش (وذلك حتى شهر نوفمبر تشرين الثاني 2006)، ممن كانوا يخمنون أن الوضع في الأنبار يمثل حالة ميئوسا منها.

19 إتبع النقود: فيلق الجيش المالي وإستقلال العراق المالي

Follow the Money: The Army Finance Corps and Iraqi Financial Independence

المقدم لاورا لاندس ، جيش الولايات المتحدة

Lieutenant Colonel Laura Landes, U.S. Army

لإعادة إعمار العراق، يتوجب علينا تهيئةالظروف للشعب العراقي حيث يكون الإستقلال ممكناً في دولة كانت قد ألغت الحكم القائم على المشاركة والمبادرة لعقودٍ من الزمان ،إن لم يكن لقرون. وأحد الدعامات الأساسية وكذلك بناء الثقة ، من بين أمور أخرى (مثل خلق فرص العمل) ، هو نظام مصرفي قوي يدعم النمو الاقتصادي.

30 فشل إستراتيجي: السياسة الأمريكية لإدارة المعلومات في العراق المحتلة

A Strategic Failure: American Information Control Policy in Occupied Iraq

الدكتورة: كورا سول جولدستين

Dr. Cora Sol Goldstein

يعتبر الاحتلال الأمريكي لألمانيا (1945 - 1949) تمرينًا نموذجيًا في ممارسة الديمقراطية عن طريق القوة. في الواقع، قام كبار الشخصيات في إدارة بوش – بما فيهم وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس ووزير الدفاع الأسبق دونالد رامسفيلد – بمقارنة التجارب الأمريكية في ألمانيا ما بعد الحرب وعراق ما بعد الحرب.

42 الإقناع والإكراه في حروب مكافحة التمرد

Persuasion and Coercion in Counterinsurgency Warfare

دكتور أندرو جيه بيرتل

Andrew J. Birtle Ph.D.

صرح وزير الحربية إليهو روت عند انتهاء حرب الفلبين: "من الواضح أنه قد تم القضاء على العصيان المسلح عن طريق جعل الحرب محزنة وميئوسا منها من ناحية وكذلك جعل السلام محببا من ناحية أخرى".[1] إن تقييم روت ينطبق على معظم تجارب الجيش الأمريكي في خوض الحروب غير التقليدية.

Lieutenant General
William B. Caldwell IV
Commander, USACAC — Commandant, CGSC

COL John Smith
Director and Editor-in-Chief

LTC Gary Dangerfield
Deputy Director and Executive Editor

Major Sharon Russ
Executive Officer and Production Manager

English Edition

Marlys Cook
Managing Editor

Peter D. Fromm
Supervisory Editor

John Garabedian
Associate Editor

Elizabeth Brown
Associate Editor

Nancy Mazzia
Books and Features Editor

Barbara Baeuchle
Visual Information Specialist

Linda Darnell
Administrative Assistant

Foreign Language Editions

Miguel Severo
Supervisory Editor Foreign Language Editions

Paula Severo
Translator Assistant

Michael Serravo
Visual Information Specialist / Webmaster

Ronald Williford
Spanish Translator

Albis Thompson
Spanish Translator

Shawn Spencer
Portuguese Translator

Flavia da Rocha Spiegel Linck
Portuguese Translator

Consulting Editors for Foreign Language Editions

Colonel Sergio Luiz Goulart Duarte
Brazilian Army, Brazilian Edition

Colonel Mario A. Messen Cañas
Chilean Army, Hispano-American Edition

Arabic Edition
THE PROFESSIONAL JOURNAL OF THE U.S. ARMY
Published by:
COMBINED ARMS CENTER
Fort Leavenworth, Kansas 66027-1254
VOLUME 4 — 1ST QUARTER 2009, NO. 1
http://militaryreview.army.mil
email: leav-milrevweb@conus.army.mil

54 إثنا عشر خطوة عاجلة لمُهمّة المستشار في أفغانستان

Twelve Urgent Steps for the Advisor Mission in Afghanistan

النقيب دانيال هلمر، الجيش الأمريكي

Captain Daniel Helmer, U.S. Army

نشأت هجمات 9/11 من أفغانستان، حيث أن عقوداً من الإهمال الدولي بعد سقوط الحكومة الشيوعية سَمَحت للإسلاميين المتطرفين بالتدريب والنماء. اليوم، تقف مُهِمّة إعادة بعث الروح في الدولة الأفغانية الفاشلة عند "مُفتَرق طُرُق استراتيجي."[1] والمشاحنات داخل قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF) بقيادة حلف شمال الأطلسي، بما في ذلك التهديدات من جانب الكنديين والهولنديين بسحب القوات في عام 2009، من شأنها أن تجعل حتمية انتصار قوات التحالف والحكومة يبدو بعيداً عن الواقع في أعين الشعب الأفغاني.

67 الانتصار في معارك وخسارة الحروب ث: لاث طرق تجعل النصر في القتال يعزز من الفشل في تحقيق السلام

Winning Battles but Losing Wars: Three Ways Successes in Combat Promote Failures in Peace

د/ كريستوفر إي هوسنيك

Christopher E. Housenick Ph.D.

تمثل المصاعب التي يتم مواجهتها في الآونة الأخيرة في جهود الاستقرار وإعادة الإعمار عقب الحرب في كلاً من أفغانستان والعراق عقبةً كبيرة في طريق النجاحات الساحقة التي تم تحقيقها في العمليات العسكرية في هذين البلدين. وبينما هناك أسباب عديدة أدت لحدوث هذه المشاكل، لا يزال أحد هذه الأسباب قيد البحث-الذي يتمثل في الطرق المنتهجة في إدارة العمليات العسكرية المباشرة.

78 النفط والفساد والتهديدات التي تواجه مصالحنا الوطنية: هل نتعلم من درس العراق؟

Oil, Corruption, and Threats to Our National Interest: Will We Learn from Iraq?

لويس كارلوس مونتالفان

Luis Carlos Montalván

كان الرئيس ثيودور روزفلت يدرك الآثار الخطيرة للفساد على الحكومات والمجتمعات عندما قال عام 1900 "لا يمكن للفاسد، أو الذي يغض الطرف عن فساد الآخرين أن يؤدي واجبه نحو المجتمع". يساعد إنتاج النفط في البلدان المتخلفة في تعزيز وتقوية وتعميق الفساد. ويرجع ذلك إلى أن تكلفة إنتاج برميل واحد من النفط لا تعد شيئاً يذكر إذا ما قورنت بسعره في السوق العالمي، الأمر الذي يجعل صناديق الحكومات تمتلئ بالدولارات النفطية، مع قلة الشفافية أو المسئولية أو عدم وجودهما من الأساس حول كيفية صرف الموارد المالية للحكومة.

مجلة العرض العسكري العربية تصدر ربع سنوياً وهي تُنشَرُ (باللغة العربية) (1559ISSN – 0313) من قبل مركز الأسلحة الموحد للجيش الأمريكي CAC بمعسكر ليفن ورث، كانسس . يتم دفع الرسوم البريدية بشكل دوري بواسطة معسكر ليفن ورث في كانسس ومكاتب بريدية أضافية أخرى. وللمراسلات أرسلُ العنوان الصحيح الى عنواننا البريدي أو ألألكتروني :,Military Review, 294 Grant Ave, Fort Leavenworth KS 66027.

Military Review (Arabic) first published in September 2005 (ISSN 1559-0313) is published quarterly by Military Review at 294 Grant Ave. Bldg #77, Fort Leavenworth, KS 66027-1254. Application to mail at periodicals postage rates is pending at Leavenworth, KS and additional mailing offices. POSTMASTER: Send address changes to Military Review, 294 Grant Ave., Fort Leavenworth, KS 66027-1254.

الأنبار تثير نقطة التحول

الرائد نيل سميث بالجيش الأمريكي، والعقيد شون ماكفارلاند بالجيش الأمريكي

الجنرال ديفيد باتريوس، في شهادته أمام
-الكونغرس، سبتمبر أيلول 2007

إن التحسن الأمني المذهل في محافظة الأنبار خلال عام 2007 قد أدى إلى تغير جذري في الساحة العسكرية والسياسية بالعراق. فقد كان هناك العديد من الأشخاص، من داخل وخارج الجيش (وذلك حتى شهر نوفمبر تشرين الثاني 2006)، ممن كانوا يخمنون أن الوضع في الأنبار يمثل حالة ميئوسا منها. لقد بدا الأمر وكأن "صحوة الأنبار" التي ضمت قادة العشائر السنية وأتباعهم والتي بدأت في شهر سبتمبر أيلول 2006 بالقرب من الرمادي انطلقت من العدم. ولكن التغير الذي أدى إلى هزيمة القاعدة في الرمادي - هذا الحدث الذي أطلق عليه البعض "النسخة العراقية من معركة غيتيسبيرغ في الحرب الأهلية الأمريكية"- لم يكن حدثا عشوائيا[1]. فقد كان نتيجة خطة منسجمة تم تنفيذها بواسطة القوات الأمريكية في الرمادي. وجاء الانتصار التكتيكي بمثابة نقطة تحول استراتيجي عندما قام القادة الذين يتمتعون ببعد النظر، من العراقيين والأمريكان على حد سواء، بتكرار نموذج الرمادي في محافظة الأنبار وبغداد ومناطق أخرى من البلاد، حيث أدى ذلك إلى تغير جوهري في الوضع الأمني الراهن بالعراق.

"فريق قتال ريدي فيرست (الجاهزين أولاً)"

لقد كان "فريق قتال ريدي فيرست" وهو أول لواء في الفرقة المسلحة الأولى، يشكل قلب صحوة الأنبار. وعندما جئنا إلى الرمادي في شهر يونيو حزيران 2006، كان يعتقد القليل منا بأن الحملة سوف تؤدي إلى تغيير ساحة الحرب بالكامل وتدفع بالقاعدة إلى حافة الهزيمة في العراق. لقد عمل الجنود وقوات المارينز فضلا عن القوات البحرية والقوات الجوية الذين خدموا في فريق قتال اللواء أو تعاونوا معه على تمكين صحوة الأنبار من خلال حملة مدروسة، وإن كانت غالبا صعبة، جمعت بين المبادئ التقليدية لمكافحة التمرد والعمليات الدقيقة

لقد تولى الرائد نيل سميث قيادة سرية B، الكتيبة الثانية، الفوج المسلح رقم 37، وذلك في تل عفر، ثم خدم كضابط أركان في اللواء S3 خلال العمليات الراهنة في فريق ريدي فيرست أثناء عملية الحرية العراقية رقم 5. وهو الآن ضابط عمليات في مركز مكافحة التمرد بسلاح البحرية في الجيش الأمريكي بمنطقة فورت ليفينوورث بولاية كنساس. وقد حصل الرائد سميث على درجة البكالوريوس من جامعة جيمس ماديسون. ومن بين المهام التي شارك فيها جولتان في عملية الحرية العراقية.

أما العقيد شون ماكفارلاند فقد تولى قيادة فريق القتال بلواء ريدي فيرست، الفرقة المسلحة الأولى، وذلك في محافظة الأنبار، حيث عاد مع الوحدة في شهر فبراير شباط 2007. وهو يحمل درجة البكالوريوس من الأكاديمية العسكرية الأمريكية ويحمل شهادة الماجستير من معهد جورجيا تك، وهو خريج الكلية الصناعية للقوات المسلحة. ومن بين المهام التي شارك فيها العقيد ماكفارلاند عمليات درع الصحراء/عاصفة الصحراء وجولتان كجزء من عمليات الحرية العراقية. وهو يعمل حاليا كرئيس لقسم العراق، مكتب السياسات والخطط الإستراتيجية (J5)، قيادة الأركان المشتركة.

والفتاكة. إن التطبيق الماهر لنفس المبادئ والاستفادة من النجاح الذي حققته الوحدات الأخرى الرائعة في الأنبار ومناطق أخرى من العراق أدى إلى امتداد النجاح في الرمادي إلى ما هو أبعد من منطقة العمليات وذلك بسرعة لم يكن أحد يتوقعها.

لقد قام فريق قتال ريدي فيرست بتمكين صحوة الأنبار من خلال -

- استخدام عمليات فتاكة بشكل دقيق.
- تأمين سلامة السكان من خلال التواجد المتقدم.
- التعاون مع القادة المحليين.
- تطوير قوات الأمن المحليين الذين يتمتعون بالكفاءة.
- خلق وعي عام بالنجاح المتزايد.
- تطوير بنية تحتية مادية وبشرية.

إن تطبيق هذا النهج قد مكن اللواء من تحديد الظروف والتعرف على الفرص والاستفادة من النجاح عندما تحقق من أجل خلق تحول بارز.

صورة: جندي من الجيش الأمريكي من قوة المهام 35-1 يبحث عن المتمردين في الشوارع من خلال المركز رقم 293 في الرمادي، بمحافظة الأنبار، العراق، وذلك بعد أن تعرض المركز لهجوم بمدافع الهاون وإطلاق نار بالأسلحة الخفيفة في 24 يوليو تموز 2006 خلال عملية الحرية العراقية. (القوات الجوية الأمريكية، الرقيب الفني جيريمي تي. لوك).

الرمادي على الحافة

في صيف عام 2006، كانت الرمادي بكل المقاييس واحدة من أخطر المدن في العراق[2]. فمنطقة العمليات كانت تتعرض لمعدل هجمات بالنسبة للفرد يزيد بأكثر من الثلاثة أضعاف عن أي منطقة أخرى في البلاد. وباستثناء المركز الحكومي والمباني المجاورة المحصنة والتي كانت في أيدي مجموعة من قوات المارينز، فإن المتمردين المرتبطين بالقاعدة كانوا يتمتعون بحرية كاملة تقريبا للتحرك في أنحاء المدينة. فقد كانوا يسيطرون تقريبا على كافة المباني الرئيسية في المدينة بما في ذلك مستشفى المدينة، وهو الأكبر في محافظة الأنبار. وهذه الحرية في التنقل مكنتهم من زرع أحزمة انفجارية مركبة، مما جعل أجزاء كبيرة من المدينة غير صالحة للتجول بالنسبة للقوات الأمريكية وقوات الجيش العراقي.

لقد كان الوضع في الرمادي في ذلك الوقت مختلفا بشكل كبير عن الوضع في تل عفر والتي بدأ فيها فريق ريدي فيرست مزاولة مهامه التفقدية. وبالرغم من أن الرمادي كانت خالية من الانقسامات الطائفية التي أدت إلى اضطراب تل عفر، إلا أنها كانت عاصمة المحافظة ويصل عدد سكانها إلى أربعة أضعاف على الأقل من تل عفر، كما كانت بمثابة نقطة اختناق تقع على طرق التنقل الرئيسية غرب بغداد. وربما اعترفت القاعدة بنفس العوامل، إذ أنها أعلنت سابقا أن الرمادي سوف تصبح العاصمة المستقبلية للخلافة بالعراق. ولم يكن هناك تقريبا تواجد لقوات الأمن العراقية المحلية، حيث كان هناك أقل من مائة شخص من رجال الشرطة العراقية ممن ذهبوا للعمل في شهر يونيو حزيران، ولكنهم كانوا

بعد الهجوم على الفلوجة، حاول الأمريكان قمع التمرد في الرمادي باستخدام كل من المناورات السياسية وتعاون قادة العشائر من أجل استئصال المقاتلين الإسلاميين الأجانب... ولكن تلك الخطة فشلت بشكل ذريع، حيث أن الرجال الذين تجرؤوا على التحالف مع الأمريكان... علموا سريعا أن الجيش الأمريكي لن يستطيع أن يحميهم. فقد قام المتمردون بقتل 70 من مجندي شرطة الرمادي في شهر يناير كانون الثاني وتم اغتيال ما لا يقل عن ستة قادة العشائر رفيعي المستوى منذ ذلك الوقت... وقد أصبحت الرماد ي مدينة يعمل في أنحائها العصابات المعادية للأمريكان بشكل علني، كما أن موظفي الحكومة بالمدينة يخشون الإعلان عن مناصبهم الوظيفية خشية قتلهم. وكان المركز الحكومي في الرمادي يتعرض لهجمات إطلاق نيران أو الضرب بمدافع الهاون بشكل يومي.

-- ميغان كي. ستاك و لويس روغ، «الخوف من المعارك الكبرى في المدن العراقية»، لوس أنجيلوس تايمز، 11 يونيو حزيران 2006.

يبقون في مخافرهم ولا يجرؤون على تفقد المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لواء الجيش العراقي المبتدئ المتواجد بأقرب مركز من الرمادي لم يكن يتمتع بخبرة عملياتية كافية.

وفي أواخر عام 2005، حاولت العشائر السنية حول الرمادي أن تقوم بطرد أعضاء القاعدة في العراق وذلك بعد ازدياد قلقها من نفوذ القاعدة الإرهابي وحملة التهديد والقتل العشوائي التي كانت تقوم بها[3]. وقد تكونت جماعة تطلق على نفسها اسم مجلس شعب الأنبار وذلك من بين ائتلاف لشيوخ السنة وجماعات وطنية سنية محلية. وكان يهدف المجلس إلى تنفيذ مقاومة منظمة ضد كل من قوات التحالف وعناصر القاعدة، ولكن نظرا لقلة الموارد البشرية وعجزه بسبب عمليات الثأر بين العشائر، فقد كان المجلس يفتقر إلى القوة والتماسك. وقد انهارت المجموعة في النهاية بعد حدوث سلسلة من عمليات الاغتيال لقادة العشائر، وزالت عن الوجود بحلول شهر فبراير شباط 2006. وهذا الانهيار قد مهد الظروف التي وجدها اللواء عندما وصل في نهاية شهر مايو أيار. وقد تمخضت عمليات الاغتيال عن وجود فراغ في القيادة في الرمادي، كما عانت الرمادي من العزلة بسبب قطع العلاقات بين العشائر والمراكز العشائرية الخارجية. وقد قامت العشائر من جانبها بتبني موقف سلبي، حيث لم ترغب في معاداة التواجد القوي للقاعدة في الرمادي وحولها. وباختصار، عندما

الجيش الأمريكي، رقيب أول ديفيد دي. إيزاكسون

سحابة دخان ناجمة عن هجوم إرهابي على المركز الحكومي في قلب مدينة الرمادي، العراق، 13 مارس آذار 2006.

كان فريق ريدي فيرست يستعد للتحرك من تل عفر، كان مسرح العمليات الجديد في يد الأعداء إلى حد كبير.

العمليات في صيف وخريف 2006

لقد كان من الواضح أن الوضع في الرمادي يتطلب تغيير في تكتيكات التحالف. فقد اضطررنا إلى إحضار قوات الأمن العراقية إلى المدينة والمناطق الريفية التي كان يسيطر عليها العدو. ولكن حتى مع وجود خمسة من قوات مهام كتائب المناورة بالجيش والمارينز، فإن فريق ريدي فيرست لم يكن يتمتع بالقدرة القتالية الكافية من أجل تأمين مدينة كبيرة مثل الرمادي بمفرده. لذا كان لا بد من إشراك الجيش العراقي في العمليات، وكذلك الشرطة العراقية في بعض الأوقات. فهم كانوا يساعدون، ولكننا كنا ندرك أنه بدون وجود دعم من الزعماء المحليين والسكان، فإن أية مكاسب أمنية يتم تحقيقها فقط من خلال العمليات الفتاكة سوف تكون مكاسب مؤقتة في أفضل حالاتها. وعلى وجه التحديد، فكان علينا أن نتغلب على آثار الانتفاضة العشائرية غير الناجحة والتي تمت في عام 2005. وكان علينا أن نقنع زعماء القبائل باستئناف النضال ضد القاعدة.

وضع الخطة. لقد رأينا أن اللواء كان يتعين عليه أن يقوم بعزل المتمردين والقضاء على أي ملاذ لهم وكذلك بناء قوات الأمن العراقية، خاصة قوات الشرطة، وذلك من أجل تحقيق النصر. لقد قام فريق اللواء بوضع خطة كانت تتمركز حول مهاجمة الملاذات الآمنة التابعة للقاعدة وإقامة تواجد دائم هناك من أجل تقويض بشكل مباشر سيطرة المتمردين على المدينة وتعطيل عملياتهم وتقليص أعدادهم وكذلك كسب ثقة السكان. لقد عزمنا على استعادة المدينة وضواحيها، حي تلو الآخر، وذلك من خلال إقامة مواقع قتال أمامية وتطوير قوة شرطية في المناطق المؤمنة. وقد استلزمت الخطة القيام بشكل متزامن بإشراك القادة المحليين في محاولة للوصول إلى الأشخاص الذين يملكون النفوذ من أجل الحصول على دعمهم. وقد رأينا أن هذه الخطوة تمثل جزءا جوهريا من الخطة، حيث أنه بدون مساعدتهم لن نستطيع تجنيد عدد كافي من الأشخاص في الشرطة من أجل استعادة المدينة بأكملها.

> قام رئيس استخبارات قوات المشاة البحرية في العراق مؤخرا بتقديم تقرير سري غير عادي، حيث أفاد التقرير بأن احتمالات تأمين محافظة الأنبار التي تقع غربي البلاد هي احتمالات ضعيفة وأن الجيش الأمريكي لا يستطيع أن يفعل أي شيء تقريبا لتحسين الوضع السياسي والاجتماعي هناك...
>
> -- "الوضع لا يبشر بخير في غرب العراق"، توماس ريكس، واشنطن بوست، 11 سبتمبر أيلول 2006.

لقد أدركنا أيضا أنه خلال المراحل الأولية من الخطة كانت جهودنا الرامية إلى تعزيز التعاون المحلي كانت تتسم بالضعف إلى حد كبير. فقد كان من الممكن أن يؤدي أي هجوم متضافر للقاعدة في العراق على المشايخ الذين يؤيدوننا إلى انحراف الأمور عن مسارها بشكل سريع، كما حدث في عامي 2005-2006. ولذلك، قمنا

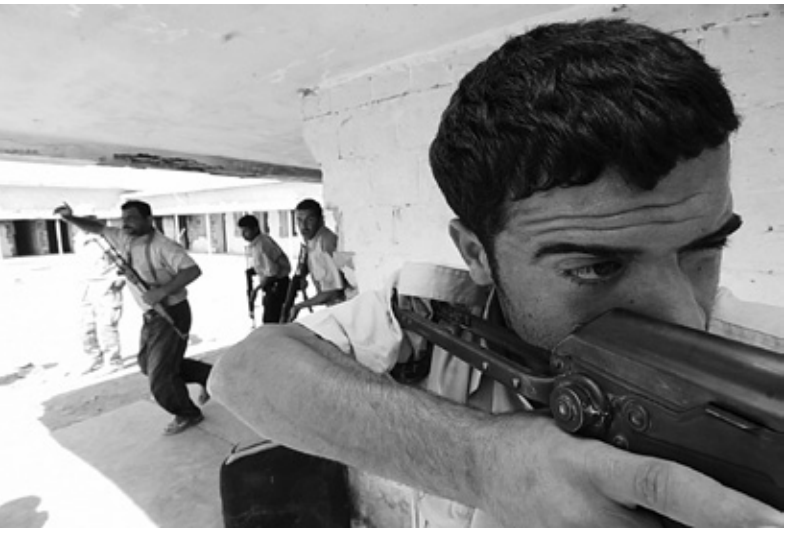

الجيش الأمريكي العريف سام كيلباتريك

مجندو الشرطة العراقية يقومون بحراسة المنطقة خلال التدريب على القتال الاشتباكي في أكاديمية التدريب الشرطي في الرمادي، العراق، 25 سبتمبر أيلول 2006.

باتخاذ بعض التدابير غير العادية من أجل ضمان حماية قادة العشائر الذين انضموا إلى صفنا. فقد قمنا بإقامة فرق مناوبة في المناطق حيث كانت تلك الفرق تشتمل على أعضاء مختبرين ومعينين من ميليشيا العشائر الداخلية وذلك "كشرطة عراقية محلية مساعدة"، حيث تم تفويضهم بارتداء زي رسمي وحمل أسلحة وتوفير الأمن داخل المنطقة العشائرية المحددة. وفي المناطق العشائرية الأكثر أهمية، كانت مراكز القتال المزودة بالقوات الأمريكية أو قوات الجيش العراقي تقوم بحماية الطرق الرئيسية والأسواق. وفي بعض الحالات، قمنا أيضا بالتخطيط لتوفير أمن مباشر لمحلات إقامة القادة الرئيسيين، حيث كان ذلك يشتمل على وضع عربات مدرعة بجانب نقاط تفتيش على طول الطرق الرئيسية المؤدية إلى المناطق التي يقطن فيها هؤلاء القادة.

لقد قمنا بتصميم جهود عملياتنا المعلوماتية من أجل إبعاد السكان عن المتمردين، بينما نعمل في نفس الوقت على رفع مكانة قادة العشائر المؤيدين لنا. وقد قمنا أيضا بجعل الشيوخ المتعاونين بمثابة حلقات وصل من أجل القيام بجهود المساعدات الإنسانية، مثل عمليات توزيع الوقود المجاني. وحيثما كنا نقوم بتحقيق وضع أمني أفضل، باشرنا بإنشاء مراكز للعمليات العسكرية المدنية وبدأنا عملية إعادة الخدمات إلى المنطقة. وبعد تأمين السيطرة على مستشفى الرمادي العام، بدأنا جهودا مكثفة من أجل تحسين خدمات المستشفى والإعلان عنها في كافة أنحاء المدينة. وقبل بدء عملنا هناك في مطلع شهر يوليو تموز 2006، كانت الوظيفة الأساسية للمستشفى هي معالجة الجرحى من المتمردين، حيث كان يخاف أغلب المواطنين من دخول المستشفى. وقد قمنا أيضا بإتباع أسلوب مختلف من حيث العمليات المعلوماتية مع الشيوخ. فبدلا من إخبارهم بأننا سوف نرحل قريبا وأنهم يجب عليهم تولي المسئولية عن أمن مدينتهم، أعربنا لهم بأننا سوف نبقى في المدينة طالما كان ذلك ضروريا من أجل القضاء على الإرهابيين. وكانت هذه الرسالة هي التي ينتظرون سماعها. فطالما كانوا ينظرون إلينا كمتطفلين، فإنهم لم يجرؤوا على الاتحاد معنا. وعندما بدؤوا ينظروا لنا كشركاء موثوق بهم، فإن موقفهم بدأ يتغير. مع ذلك، كان يجب علينا أن نثبت لهم بأننا كنا نعني ما نقول.

لقد علمتنا تجربتنا في تل عفر أن قوات الشرطة المحلية التي تتمتع بالكفاءة كانت أمرا ضروريا من أجل تحقيق نجاح طويل الأمد. فإن حملة التهديد التي شنتها منظمة القاعدة في العراق قد قضت على كافة قوات الشرطة السابقة، كما أن شخص انتحاري قام بقتل العشرات من المتطوعين المحتملين خلال حملة لتجنيد الأشخاص في شهر يناير كانون الثاني 2006، وهو حدث أدى إلى إيقاف عملية التجنيد لمدة ستة أشهر. وفي شهر يونيو حزيران 2006، ادعت قوات الشرطة العراقية بالرمادي أن لديها 420 ضابط شرطة من بين 3386 ضابط شرطة مفوض، وقد حضر من بين هؤلاء فقط 140 ضابطا إلى العمل، حيث كان يتواجد بالخدمة في أي يوم ما يقل عن 100 ضابطا. وقد أدركنا أن عملية تجنيد جديدة هي المفتاح الرئيسي لبناء قوة شرطة فعالة.

عندما استدعت الإستراتيجية الأمريكية في العراق سحب القوات الأمريكية إلى القواعد الكبرى المحصنة في العام الماضي، كان العقيد شون ماكفارلاند يتحرك في الاتجاه المعاكس. لقد قام ببناء مراكز قتال أمامية صغيرة وأكثر ضعفا في أشد المناطق خطورة بالرمادي. وقال ماكفارلاند "إننا قمنا بذلك في المنطقة التي تتمتع فيها القاعدة بأقوى نفوذ". كانت مراكز القتال تستوعب القوات الأمريكية وقوات الأمن العراقية وفرق الشئون المدنية. وقد كانت إستراتيجية خطرة وضعت الجنود الأمريكيين في معارك يومية مع المتمردين.

-- جيم مايكلز، "عقيد بالجيش يكسب الرهان في العراق"، يو إس إيه توداي، 30 أبريل نيسان 2007.

تجنيد قوات الأمن المحلية. إن رغبتنا في تجنيد عراقيين محليين في قوات الشرطة العراقية كانت هي بمثابة الحافز الذي أدى إلى ميلاد حركة الصحوة في شهر سبتمبر أيلول 2006. والطريقة التي اتبعناها في تنفيذ ذلك ساعدت في إثبات أننا شركاء أهل بالثقة وأننا نستطيع توفير الأمن للشيوخ بطريقة أدت إلى كسر حلقة القتل والتهديد التي كانت تتبناها القاعدة. ومن ضمن الصفقة، فإن الحكومة العراقية سوف تتحمل عبء سداد رواتب أفراد عشائرهم من أجل توفير الأمن لهم. لقد كان هذا الوضع رابحا في كافة المجالات. فسرعان ما رأت العشائر أنه بدلا من تحكم الغير فيهم، فإن زمام الأمور سوف تكون بأيدهم، حيث سوف يكون لديهم قوات أمن جيدة التدريب والتسليح وبرواتب جيدة وتدعمها قوات التحالف الموجودة في المناطق المحلية.

لقد بدأنا هذه العملية من خلال نقل مركز التجنيد الخاص بنا إلى موقع أكثر أمنا، في واحدة من قواعد العمليات الأمامية الخاصة بنا والكائنة في مكان أقرب إلى العشائر التي أبدت استعدادها للانضمام إلى قوات الأمن العراقية. وقد ساعد ذلك التحول في ردع الهجمات وأشكال التهديد الأخرى التي قوضت حملات التجنيد السابقة. وقد حافظنا على سرية الأمر من خلال نقل المعلومات الخاصة بحملة التجنيد فقط من خلال الشيوخ المؤيدين الذين كانوا يرغبون في حماية أفراد العشائر الذين تم إرسالهم من أجل الانضمام إلى الشرطة العراقية. وهذا الأسلوب أدى إلى تدفق متزايد ومضطرد من الجنود الجدد. وعلى مدى فترة ستة أشهر، من يونيو حزيران إلى ديسمبر كانون الأول 2006، انضم ما يناهز 4000 شرطيا بدون وقوع أي حادث.

إن هذا التدفق أرهق خلية قوات الأمن باللواء التي كانت تتكون من نائب القائد وعدد قليل من ضباط الشرطة ذوي التأهيل العالي وضباط صف. وأغلبية السكان في الأنبار كانوا يحملون إما أرواق هوية مزيفة أو لا يحملون أية أوراق على الإطلاق، وبالتالي كان ينبغي على مسئولي التجنيد تحديد الهوية الحقيقية ومدى موثوقية المجندين المحتملين. لقد كان تسلل المتمردين إلى قوات الشرطة (ولا يزال) مشكلة في العراق، حيث أن هذا الأمر لا يمكن تجنبه، بيد أن فريق ريدي فيرست قد استخدم طرق وتقنيات متعددة من أجل التخفيف من هذه المخاطر.

وقد ثبت أن استخدام الأجهزة الآلية التي تعتمد على البيولوجيا الإحصائية كان مفيدا للغاية في التحقق من المجندين ومنع المتمردين الذين تم اعتقالهم سابقا من الانضمام. وكان إقناع الشيوخ المتعاونين بضمان أعضاء عشائرهم بمثابة تقييم آخر في عملية التحقق من المجندين. ومن شهر يونيو حزيران إلى شهر ديسمبر كانون الأول، كان أكثر من 90 في المائة من مجندي الشرطة يأتون من العشائر المؤيدة لحركة الصحوة، وكان الشيوخ يعرفون من كان جديرا بالثقة.

لقد كانت خلية قوات الأمن العراقية التابعة لنا تتفهم مدى أهمية دفع رواتب للشرطة الجديدة من أجل إثبات أنهم محترمين وأن خدمتهم قيمة. وكميزة إضافية، فإن قوات الشرطة العراقية المتزايدة قد أنشأت أيضا محركا صغيرا للتنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير وظائف بالإضافة إلى توفير الأمن للمجتمع المحلي. وكان كل مجند يحصل على علاوة في حال تم قبوله للتدريب. هذا وقد حصل الضباط أيضا على علاوة في حال خدموا كأعضاء شرطة نشطين لمدة 90 يوما. وقد أدت هذه العلاوات إلى بث المزيد من الحيوية في الاقتصاد.

علما أن الجنود الجدد في الجيش العراقي حصلوا كذلك على حوافز تشجعهم على الالتحاق بالجيش. وكان من بين عوائق التجنيد أن السكان المحليين كانوا يترددون في الالتحاق بالجيش العراقي بسبب احتمال توليهم مسئوليات بعيدة عن أسرهم. وللتخفيف من هذه المعضلة، فإن قسم الجيش العراقي G-1 كان يقوم بتوزيع الجنود إلى الكتائب العراقية القريبة

من أسرهم. وهذا الخيار المرن قد ساعد في القضاء على عائق رئيسي أمام احتمالات التجنيد بالنسبة للجيش العراقي.

كان يتعين على كل من مجندي الشرطة العراقية ومجندي الجيش العراقي الموزعين إلى الرمادي حضور دورة تدريبية لمدة أسبوع واحد للتدريب على القتال في المناطق الحضرية، حيث كانت تقوم وحدة المدفعية الميدانية في فريق ريدي فيرست في إدارة هذه الدورات وذلك لضمان تمكن هؤلاء المجندين من القتال والدفاع عن أنفسهم فور التحاقهم بالوحدات الخاصة بهم. وهذا التدريب المكثف أدى إلى رفع ثقتهم والتزامهم في القتال في المناطق الحضرية، وعزز بشكل كبير من فعالية قوات الأمن العراقية في العمليات الخاصة بالوحدات الصغيرة. ومع الوقت، قام لواء الجيش العراقي المحلي بتولي مسئولية تنفيذ دورات الجيش العراقي والشرطة العراقية من خلال كوادر من ضباط التدريب، وساعد ذلك في إقامة روابط أوثق بين المؤسستين وغرس روح الثقة المتزايدة في قوات الأمن العراقية.

هذا وقد قام فريق ريدي فيرست ببذل كل مجهود من أجل مساعدة المجندين العراقيين غير المؤهلين لكي يصبحوا ضباط وجنود شرطة. وكان السبب الأكثر شيوعا لاستبعاد المجندين من الانضمام إلى الشرطة هو عدم القدرة على القراءة والكتابة. وقد بدأ اللواء في إقامة فصول لتعليم الكبار القراءة والكتابة وذلك بشكل تجريبي بهدف تعليم المجندين الأميين. وهذه الفصول كانت أيضا ذات أثر إيجابي، ولو غير مقصود. بينما تحسن الوضع الأمني انضم مئات النساء إلى الفصول الدراسية، وذلك بأعداد فاقت العدد المتوقع بخمسة أضعاف. وكون النساء يشعرون بالأمان الكافي الذي يمكنهم من حضور الفصول التعليمية قد أعطى انطباعا بتحسن الوضع الأمني وفي نفس الوقت أضعف من قدرة القاعدة في التأثير على السكان.

وحيث أن مزايا التعاون مع جهود التجنيد التي قمنا بها أصبحت ظاهرة لمختلف الشيوخ المحليين، فقد أعرب المزيد والمزيد من الشيوخ عن رغبتهم في التعاون معنا. وهذه الرغبة قد أدت في النهاية إلى حدوث انتقام من قبل القاعدة، وهذا بدوره، بالرغم من مأساويته، كان دافعا قويا أدى إلى تحالف الشيوخ معا ضمن حركة الصحوة.

تأمين سلامة السكان. إن العمليات التي قام بها التحالف في السابق بمدينة الرمادي كان يتم تنفيذها من خلال قواعد عمليات أمامية كبرى تقع على ضواحي المدينة، حيث كان معظم القوات تقوم بعمليات قتال جراء قيادة العربات- حينما كانوا يخرجون من قواعد العمليات الأمامية وينتقلون إلى الهدف أو يقومون بدوريات تفقدية وكانوا يتعرضون للهجوم وتبادل إطلاق النار ثم بعدها يعودون إلى قواعدهم. وحيث أن الجغرافيا الفعلية وشبكة الطرق في الرمادي قد مكنت العدو من مراقبة تحركات التحالف والتنبؤ بها، فإنه كان تقريبا كل تحرك نحو قلب المدينة يتعرض للهجوم مرات عديدة من خلال أجهزة التفجير المرتجلة وأسلحة الآر بي جي أو الأسلحة الصغيرة، والتي غالبا ما كان تنجم عن نتائج مميتة. علاوة على ذلك، فإن الدوريات كانت تصب في صالح

[العقيد ماكفارلاند] وافق على إنشاء مراكز شرطة في مناطقهم، ولكن الشيوخ كانوا يوفرون فقط 100 شخصا ليخدموا في الشرطة في مكان آخر بالمدينة. وفي العام الماضي، كان هناك تقريبا 100 رجل شرطة يتفقدون الرمادي. والآن، هناك ما يقرب من 4000 من رجال الشرطة. وبينما كان هناك فقط 4 مراكز قتال أمامية، يوجد الآن 24 مركز حيث يعيش الأمريكان والعراقيون معا.

-- توم باومان، "الجنود الأمريكيون والشرطة العراقية يتحدان لاستعادة الرمادي"، NPR ALL Things Considered، 22 فبراير شباط 2007.

يتواجد مركز الشرطة في تعمين، وهي منطقة في الرمادي، في مبنى محطم - سقفه تمزق بفعل القذائف ودمرت نوافذه وتظهر على جدرانه علامات شظايا القذائف. هذا الأمر ليس بغريب في العراق. ولكن ما يجعل هذا المركز غير عادي هو أن مدينة تقع في قلب المثلث السني سيئ السمعة، وهي مدينة كان يسيطر عليها في السابق متمردون معادون للأمريكان. تحمل الآن اسم جندي أمريكي، وهو النقيب ترافيس باتريكوين. وهذا الشرف هو مستحق له وفي محله، حيث أن النقيب باتريكوين قد لعب دورا حيويا وإن كان غير معروفا في واحدة من قصص النجاح الأمريكية القليلة في الحرب العراقية. فقد ساعد في تحويل الرمادي من واحدة من أكثر المدن العراقية خطورة إلى واحدة من أكثر المدن أمنا خارج الشمال الكردي الذي يتمتع بسلطة شبه ذاتية. وهذه المقبرة التي دفن بها مئات من الجنود الأمريكيين، والتي وصفها تقرير استخباراتي صادر عن قوات مشاة البحرية بأنها قضية خاسرة منذ عام فقط مضى، هي الآن مكان يستقبل فيه الجيش الأمريكي أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي ليطلعونهم على التقدم الذي تم إحرازه بواسطة الجيش الأمريكي هناك.

-- مارتن فليتشر، "كيف عادت الحياة إلى الشوارع في مدينة نموذجية استطاعت إقصاء القاعدة"، ذا تايمز، لندن، 31 أغسطس آب 2007.

حملة العمليات المعلوماتية التي كان يقوم بها المتمردون، حيث كانت القاعدة تستغل حدوث أي أضرار جانبية من خلال وصف جنود التحالف بأنهم محتلون غير مكترثين يستخدمون العنف بشكل عشوائي ضد السكان.

لقد كان من الواضح أنه من أجل كسب شيوخ العشائر وأتباعهم، كان يتعين على فريق القتال في اللواء أن يتحرك نحو المدينة والمناطق المتنازع عليها. ولذلك فقد قررنا استخدام تكتيك اقتبسناه من فوج الفرسان المسلحة الثالث والذي تم استخدامه بشكل ناجح في تل عفر، وهو تكتيك مراكز القتال الأمامية. وكانت مراكز القتال الأمامية الخاصة بنا تتكون عادة من دبابة أو فريق مشاة متمركز في مبنى محلي محصن في منطقة نزاع.

في نهاية المطاف كانت مراكز القتال تشتمل على فرق من الجيش العراقي كلما كان ذلك ممكنا، حيث كانوا يتشجعون على ذلك من جراء تواجدنا. وفي وقت لاحق، بدأنا أيضا إقامة مراكز فرعية للشرطة العراقية في مراكز القتال الأمامية أو بالقرب منها. وفي هذه المرحلة المبكرة، كانت المراكز الأمامية توفر "منصات" للقوات الميكانيكية التي تتسم بسرعة رد الفعل ومنازل آمنة لوحدات العمليات الخاصة وتوفر الأمن لمراكز العمليات العسكرية-المدنية. وفي المناطق الريفية، كانت مراكز القتال الأمامية أحيانا تعمل أيضا كقواعد لإطلاق النيران باستخدام مدافع الهاون والرادارات لإطلاق النيران المضادة.

وحيث أننا احتفظنا حينئذ بتواجد دائم في المناطق المتنازع عليها، فإن المتمردين لم تعد لديهم القدرة على مراقبة تحركاتنا بدقة والتنبؤ بها. فالدوريات المتكررة والعشوائية التي كانت تتم خارج مراكز القتال الأمامية أدت إلى منع منظمة القاعدة في العراق من التحرك بشكل فعال والعمل وسط السكان المحليين. وفي نفس الوقت، فإن مراكز القتال الأمامية قد عززت من قدرتنا على تنفيذ عمليات عسكرية-مدنية وتنفيذ عمليات استخباراتية وعمليات استطلاع ومراقبة وعمليات معلوماتية.

إن هذه المراكز عملت أيضا بمثابة كمائن، خاصة في المرحلة التي تلت مباشرة إقامة مركز القتال الأمامي. وقد علمتنا تجربتنا في تل عفر أن المتمردين يقومون بمهاجمة المراكز التي تتم إقامتها حديثا باستخدام كافة الأنظمة التي يملكونها، بما في ذلك السيارات الانتحارية المفخخة. وهذه الهجمات لم تكن تأتي بنتيجة إيجابية بالنسبة للمتمردين في العادة، إذ كانوا كثيراً ما يعانون من خسائر ثقيلة. وخلال تأسيس أول مركز، في شهر يوليو حزيران 2006، قام العدو بشن هجمات من خلال فصائل متعددة. وكان العدد الجنوني للهجمات على المركز الأمامي الأول قد تمخض عن معركة تشمل المدينة

بأكملها في 24 يوليو حزيران 2006 والتي تعرضت فيها قوات القاعدة في العراق لهزيمة نكراء وعانت من إصابات خطيرة. وبحلول شهر أكتوبر تشرين الأول، انخفضت حدة الهجمات بكثير، حيث كانت هناك عناصر تتكون من عدد قليل من الرجال يقومون بتنفيذ عمليات كر وفر. وهذا الضعف الملحوظ في قوة العدو كان بمثابة دليل واضح على نجاح خطتنا في القضاء على صفوفهم. إن التواجد المستمر للتحالف وإنهاك المتمردين وعدم قدرة المتمردين على التحرك حرر السكان من تهديدات القاعدة وأدى إلى إضعاف أي دعم تحصل عليه القاعدة في العراق.

كما سمحت لنا مراكز القتال الأمامية بالتحكم في البنية التحتية الموجودة في الرمادي واستخدامها مرة أخرى في دعم السكان. وهذا ما تم مع مستشفى الرمادي العام. لقد أقمنا مركز قتال أمامي بجوار جدران المستشفى بينما قامت وحدة من الجيش العراقي بتأمين المباني. وفي غضون أيام، كان المستشفى يقدم رعاية طبية عالية الجودة لأول مرة منذ عام، وكان الجيش العراقي يحتجز جرحى المتمردين الذين كان يريدون الحصول على علاج.

وقد واصلنا بناء مراكز أمامية جديدة في المدينة وفي المناطق المحيطة وذلك حتى بدأت فترة الانتقال الخاصة بعملية إعادة الانتشار في شهر فبراير شباط 2007. كانت الإستراتيجية مماثلة لإستراتيجية القفز من جزيرة إلى أخرى التي تم إتباعها في المحيط الهادئ خلال الحرب العالمية الثانية. ومن خلال المراكز الجديدة التي تمت إقامتها في حلقة محكمة حول المدينة الداخلية، تمكنا من انتزاع السيطرة على المناطق من يد المتمردين. وفي الوقت الذي أصبحت فيه المناطق تحت السيطرة، كنا نقوم بتسليم تلك المناطق إلى قوات الشرطة العراقية المدربة حديثا (والذين كنا نتابعهم بشكل مستمر)، واستخدمنا قواتنا التي سلمت مناطقها في أماكن أخرى لكي نستمر في تضييق الخناق على العدو. وكافة هذه التطورات الخاصة بضمان تعاون السكان، كانت تتطلب تطويرا متزامنا للحلفاء الرئيسيين من قادة العشائر، حيث أن ذلك الأمر يمثل عنصرا أساسيا في قصة صحوة الأنبار.

> لقد نشب صراع على السلطة، حيث يتم الآن تحدي حكم الإرهاب الذي تفرضه القاعدة. فالشيخ ستار والعديد من زملائه من قادة العشائر قد انضموا إلى الجيش الأمريكي الذي كانوا يحتقرونه في السابق. وهم يقومون بإقناع المئات من أتباعهم بالانضمام إلى الشرطة العراقية التي كانت غير فعالة في السابق. وتنتقل القوات الأمريكية إلى مدينة كانت، حتى وقت قريب، مدينة شبه محظورة. وقد احتدمت معركة من أجل كسب وفاءا لشعب الرمادي الذي تعرض للهجمات والعمليات المروعة. ومن الممكن أن يكون لذلك آثار بعيدة المدى.
>
> -- مارتن فليتشر، "مقاومة العدو: المدينة قررت ألا تصبح عاصمة للقاعدة"، ذا تايمز، لندن، 20 نوفمبر 2006.

التودد إلى القادة المحليين. إن إقناع الشيوخ المحليين بالانضمام إلينا والقيام بانتفاضة أخرى كان يمثل تحديا كبيرا، ولكن الحصول على دعمهم كان بمثابة العمود الفقري للجزء الثاني من إستراتيجيتنا. لقد كنا نعرف أن ذلك سوف يكون أمرا حيويا عندما وصلنا إلى الرمادي في شهر يونيو حزيران. لقد كان ذكريات الشيوخ بفشل المرة الأولى في محاولة إنشاء مجلس شعب الأنبار (في أواخر عام 2005 ومطلع عام 2006) هي بمثابة العقبة الرئيسية أمام تنفيذ خطتنا في هذا الصدد. لقد كان التحالف العشائري السني مفتتا وضعيفا مقارنة بقوات القاعدة المتزايدة التي كانت تسيطر على الرمادي في تلك الأيام.

وفي نفس الوقت، لم يكن شيوخ العشائر يستحبون القوات الأمريكية أو الجيش العراقي. وفي بدايات التمرد، كانوا يؤيدون بشكل مباشر أو غير مباشر المتمردين الوطنيين من أتباع النظام السابق ضد القوات الأمريكية، ونتيجة لذلك فقد كانوا يشكلون بشكل مؤقت تحالفا

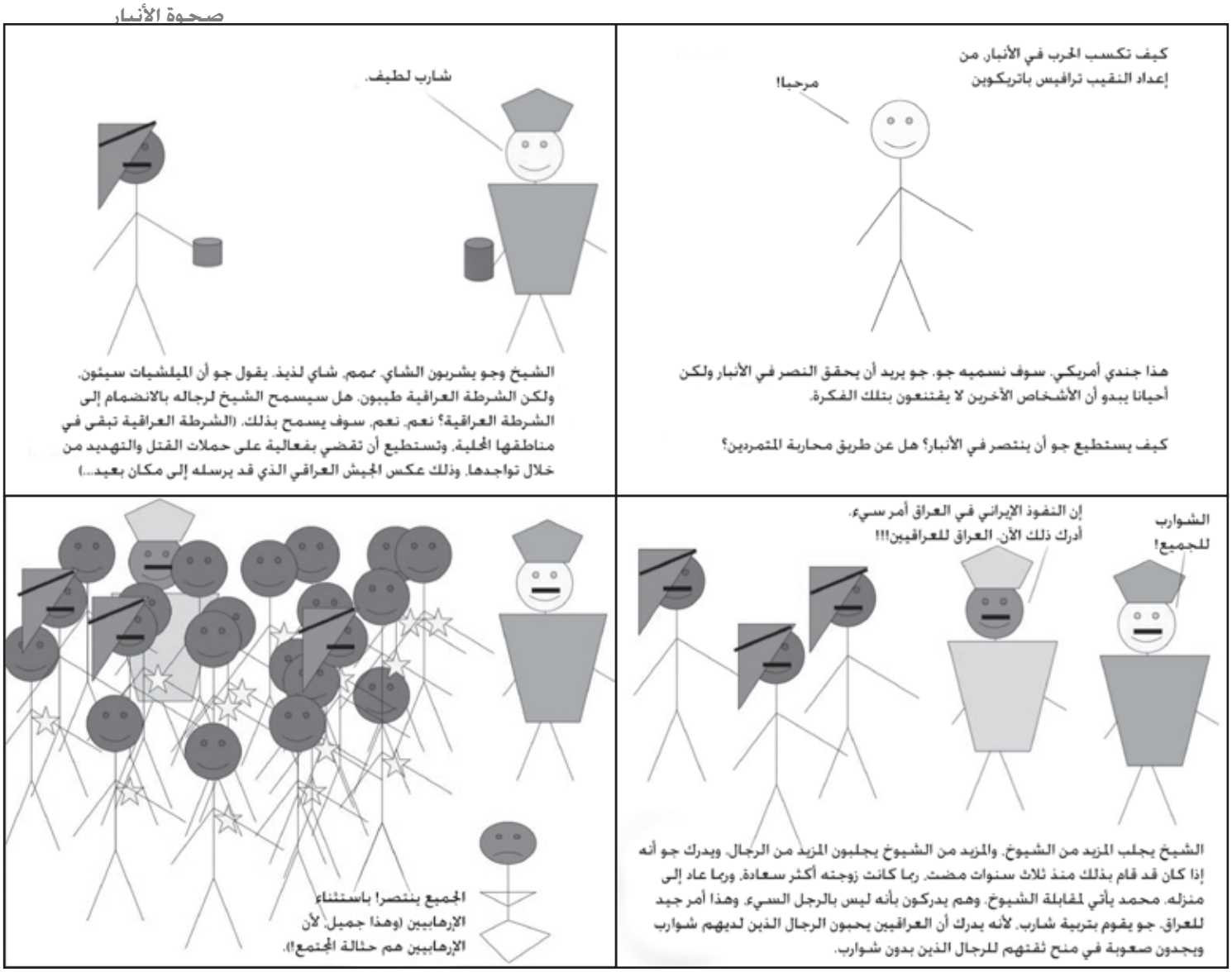

مجموعة مختارة من شرائح عرض باوربوينت الذي تم إعداده بواسطة النقيب ترافيس باتريكوين. بتاريخ 6 ديسمبر كانون الأول 2006، لقى النقيب باتريكوين حتفه أثناء العمل بسبب كمين انفجاري. وقد حضر العديد من الشيوخ جنازته.

مواتيا مع القاعدة. والعديد من أفراد العشائر لقوا حتفهم أو تم أسرهم أثناء القتال ضد قوات التحالف، مما أدى إلى تقليص قدرة الشيوخ على توفير الدخل لعشائرهم. وهذه الظروف بدورها مكنت القاعدة في العراق من تجنيد أعضاء هؤلاء الأسر الذين هم بحاجة للمال. وكان هناك عامل آخر زاد الطين بلة وهو أن قوات الجيش العراقي التي كانت متمركزة في البداية بالأنبار كانت تتكون بشكل عام من شيعة جنوب العراق. وكان سكان منطقة الرمادي يعتبرونهم عملاء لميليشيا الصدر أو فيالق بدر وأن لديهم برنامج خفي يهدف إلى إبادة العشائر السنية وتمكين الشيعة من الاستيلاء على الأنبار.

غير أن قادة العشائر كانوا متبرمين من عنف القاعدة ويشعرون بالإحباط بسبب فقدان مكانتهم ونفوذهم في مجتمعهم التقليدي. وكان يعتقد أعضاء اللواء أنه من خلال تقديم حوافز مقنعة، فإننا نستطيع أن نقيم تحالفا عشائريا يمكن أن يوفر أمنا دائما في الرمادي. ولإقناع العشائر بالتعاون، كنا نحتاج في البداية إلى

تفهم التضاريس البشرية في ساحة العمليات الخاصة بنا، وتلك المهمة تمت إناطتها إلى ضابط حديث متميز وموهوب، وهو النقيب ترافيس باتريكوين.

قام باتريكوين، وهو جندي سابق في القوات الخاصة يتحدث اللغة العربية وضابط سابق في المشاة تم تعيينه في فريق ريدي فيرست كضابط اشتباك S-9، بتنسيق المناقشات والاجتماعات المحلية على مستوى اللواء. وقد نجح بشكل سريع في كسب ثقة الشيوخ من خلال مهاراته اللغوية والشخصية وأقام علاقات شخصية قوية مع أسرهم. وقد قام بتعزيز هذه العلاقات خلال الاجتماعات التي تمت بين قائد اللواء أو نائب قائد اللواء والشيوخ. كما كان يعمل قادة الكتائب والفرق أيضا على تحسين العلاقات مع سكان المدينة بشكل يومي. وبالتالي فإن ثقة الشيوخ المتزايدة في ضباط اللواء دفعتهم إلى دعم جهودهم من أجل إعادة تنشيط عملية تجنيد أفراد الشرطة.

لقد أثمرت في نهاية المطاف الآثار المشتركة المتأتية من جهود الارتباط إلى نجاح هائل. ولكن بعض الضباط من خارج اللواء شعروا بالقلق من أننا نقوم بتسليح ميليشيا عشائرية يمكن أن تقاتل ضد قوات الأمن العراقية في المستقبل. ومن أجل التخفيف من هذه المخاوف والاستمرار في "أفضل الممارسات" التي قمنا بتطويرها في الرمادي، فإن النقيب باتريكوين قام بإنشاء عرض تقديمي، مشهور الآن، باستخدام برنامج باور بوينت والشخصيات الكرتونية وذلك تحت عنوان "كيف تنتصر في الأنبار"[6]. وهذا العرض شرح بشكل رائع مفاهيم فريق ريدي فيرست الخاص بكسب تأييد العشائر.

لقد قمنا بشكل متعمد بإقامة أول مراكز الشرطة العراقية مزودة برجال العشائر السنيين الذين تم تجنيدهم حديثا، حيث يستطيعون حماية العشائر التي كانت تقوم بتزويدنا بالمزيد من الجنود. وهذا التكتيك منح قوات الشرطة العراقية حافزا لمقاومة ومحاربة حملة التهديد والقتل التي كانت تقوم بها القاعدة ضد الرجال الذين يخدمون في قوات الأمن العراقية والقضاء على تلك الحملة بشكل فعال. وفي تطور مهم للظروف، سرعان ما أصبح رجال الشرطة العراقية المعينون الجدد هم الذين يقومون باصطياد والقبض على عدد من المتمردين وكانوا يقومون بالكشف عن مخازن الأسلحة الضخمة. وبحلول نهاية يوليو تموز 2006، كانت القاعدة في العراق تشعر بالوطأة.

وكرد فعل لهذا الضغط، قامت القاعدة بشكل غير مقصود بدعم جهودنا من خلال العنف المبالغ فيه. فقد قامت القاعدة بشن سلسلة من الهجمات ضد مراكز الشرطة العراقية الجديدة. وفي يوم 21 أغسطس آب، قام المتمردون بمهاجمة مركز شرطة مؤسس حديثا في معقل عشائري وذلك باستخدام أجهزة تفجير مثبته على سيارات انتحارية مفخخة. بيد أن قوات الشرطة العراقية رفضت أن تستسلم للخوف وأن تتخلى عن مراكزها. وبالرغم من توفير ملاذات آمنة بالقرب من

بينما تم إقصاء القاعدة من المدينة، فإنه لم يتم إقصائها من محافظة الأنبار، ولا من العراق. ولكن الرمادي - التي كانت تعتقد قوات المارينز في أغسطس آب 2006 أنها تقع بشكل كامل تحت سيطرة المتمردين، هي أكبر مثال للتعاون العراقي الأمريكي. وهناك ازدهار اقتصادي يحدث في هذه المدينة، ومشاريع لإعادة البناء ومصنع للبورسلين سوف يعاد افتتاحه في الشهر القادم، والمحلات تفتح من جديد وهناك أطعمة وسلع ذات جودة أفضل معروضة للبيع في الأسواق - كما أن الرواتب ارتفعت بنسبة 20 في المائة خلال الأشهر الستة الماضية. وكما قال لي رئيس البلدية لطيف عبيد في شهر أبريل نيسان عندما حضرت مؤتمر التنمية الاقتصادية الثالث، فإن الرمادي مفتوحة للأعمال التجارية - نرحب بزيارتكم!

-- أندرو لوبين، "الرمادي: الاستفادة من النجاح"، أون بوينت، 30 أكتوبر تشرين الأول 2007.

أسوشيتد برس

المقاتلون المسلحون يخترقون الرمادي، العراق، 5 ديسمبر كانون الأول 2006

قاعدة لقوات التحالف، فإن أفراد الشرطة الذين نجوا بقوا في أماكنهم، حيث رفعوا علمهم الممزق من جديد، بل واستمروا في القيام بدوريات أخرى في نفس اليوم.

بعد ذلك بساعات، حاولت القاعدة ترويع الأشخاص الذين يعتزمون الالتحاق بقوات الأمن العراقية وذلك من خلال قتل وتشويه جثة شيخ محلي بارز كان له دور فعال في التعزيز المبكر لعملية تجنيد أعضاء العشائر في قوات الأمن العراقية. وقد تسبب هذا الحادث في تأجيج مشاعر الكراهية القبلية ضد القاعدة في العراق ودفعت العديد من القبائل المحايدة إلى تأييد عملية التجنيد في الشرطة التي نقوم بها.

وظهر قائد كبير للحركة المزدهرة وهو ستار أبو ريشة، وهو شيخ شاب كان يقيم في الجانب الغربي من المدينة والذي كان معروفا عنه القيام بعمليات تهريب والتمتع بعلاقات تجارية في أنحاء الأنبار. بالإضافة إلى وجود شكوك حول الدوافع الحقيقية التي لدى ستار، كان البعض متخوفا من أننا نعتمد أكثر من اللازم على شيخ حديث السن إلى حد ما ونقلص من المفاوضات الجارية مع قادة العشائر في الأنبار الذين فروا إلى الأردن. غير أنه مع كل تفاوض ناجح مع ستار ومع كل إثبات لمصداقيته، نجحنا في الحد من هذه التحفظات.

نقطة التحول

كان الشيخ ستار شخصية نشطة على استعداد لمواجهة القاعدة. وكان الشيوخ الآخرون الأكثر تحفظا يسعدون بتركه وحيدا لحشد العشائر المعادية للقاعدة في الأيام الأولى، وذلك عندما كان النصر غير مؤكدا وكانت لا تزال هناك ذكريات لا زالت حية للمحاولات السابقة التي باءت بالفشل. في مقالة "نقطة التحول" يكتب مالكوم غلادويل أن ثلاثة أنواع من الأشخاص هم ضروريون من أجل

إحـــداث تغير جذري أو "نقطة تحول" وهـــم: الخبراء ومندوبو المبيعات والموصلـــون. باختصار، فإن الخبـــراء يملكون الموارد، ويقوم مندوبو المبيعات بنشر الرسالة، والموصلون يقومون بتوزيـــع الموارد على نطاق واســـع[7]. وفي الرمـــادي، فإن جنود فريق ريدي فيرســـت كانوا هم الخبـــراء الذين يملكون الموارد - في هذه الحالة، القدرة على إنشاء وتدريب وتسليح قوات الأمن العراقية والقادة الجدد. وكان قادة اللواء والكتائب هم بمثابة مندوبي المبيعات. وقد وجدنا أن ســـتار هو الشخص الذي ســـيلعب دور الموصـــل ويقنع الأشـــخاص بالانضمام إلى الصحـــوة. كما أن كافة العوامـــل كانت متواجدة من أجـــل التغيير، وكان علينا فقط أن نقـــرر ما إذا كان ينبغي علينا أن نثق في ســـتار. وعندما قرر مندوبو المبيعات لدينا أن يخاطروا مع هذا الموصل، فإن النتيجة كانت مذهلة من حيث سرعتها ونطاقها.

في 9 ســـبتمبر أيلول 2006، قام ستار بتنظيم مجلس عشـــائري، بحضـــور أكثر من 50 شـــيخا فضـــلا عن قائد اللـــواء الـــذي أعلن في تلك المناســـبة أن حركـــة "صحوة الأنبار" سارية رســـميا. ووافق مجلس الصحوة الذي نشأ عن الاجتماع على طرد القاعدة من الرمادي، ثم اســـتعادة ســـيادة القانـــون وإنشـــاء حكومة محلية مـــن أجل دعم الشـــعب. ونتيجة لإنشـــاء مجلـــس الصحـــوة والتجنيد المســـتمر لقوات الأمن المحلية بدأ الأثر التراكمي الذي أدى إلى ازدياد عدد العشائر التي أيدت الصحوة بشكل علني أو تراجعت عن دعمها للقاعدة في العراق.

وبالرغم من أن تجنيد وإقامة وحدات مراقبة في المنطقة كان بمثابة خطوة هامة وضرورية من أجل تجنيد الرمادي، فإن ذلك لم يكـــن كافيا للقضاء على نفوذ القاعدة في المدينة بالكامـــل. وقد كنا بحاجة لمزيد من ضباط الشـــرطة الذين ســـينضمون إلينا داخـــل المدينة، والتـــي كان يطلق عليها جنودنـــا "قلب الظلام". وهناك اتفاقية هامة تمت في المجلس أدت إلى وجود التزامات بتوفير المزيد من المجندين من العشائر المحلية من أجل سد احتياجات قوات الشرطة.

وبعـــد انتهـــاء المجلس بفترة قصيرة، شـــنت العشـــائر حملـــة مســـتقلة للقضاء علـــى أعضاء القاعـــدة الذين يعيشـــون بينهم وللانتقام منهم. وقد بدأ نفوذ القاعدة في المدينة يتهاوى بشـــكل ســـريع. فقـــد قامت الوحدات الأمريكيـــة والعراقية التي تعمـــل في مراكز القتال بقتل أو أســـر أهم عناصر القاعدة بينما قامت قوات الشـــرطة العراقية والعشائر النشطة بالإغارة على المخابئ والبيوت الآمنة للقاعدة. ومع أواخر شهر أكتوبر تشرين الأول، فإن كل عشـــيرة تقريبا في ضواحي شمال وغرب الرمادي قد صرحت علنا تأييدها للصحوة، والعشـــائر التي كانت في الضواحي الخطرة بشرق المدينة كانوا يعربون عن رغبتهم في القيام بنفس الشـــيء. لقد كان الميدان مهيئا لحدوث تغير هام في الرمادي.

معركة صوفية

إن القاعدة لم تقف مكتوفة الأيدي عندما كانت تفقد تدريجيا السيطرة على كل من الأرض والسكان. لقد بقى معدل الهجمات مرتفعا خلال شـــهر أكتوبر تشرين الأول 2006 (في شـــهر رمضان) داخل حدود المدينة، بينما كانت الســـيارات المفخخـــة يتـــم نصبها بشـــكل منتظم ضد مراكز القتال الجديدة ومراكز الشـــرطة العراقية الموجودة خـــارج المدينة. وهـــذه الهجمات كانت فـــي الغالب تحدث خســـائر في صفوف قوات الأمن الجديدة. غير أن الخســـائر لم تكـــن بالقدر الذي يؤدي إلى إبطاء الصحوة، واســـتمر الدعم من أجل توسيع الحركة.

لقد اعتمـــدت القاعدة في العراق طويـــلا على قاعدة دعـــم آمنة موجودة في ضواحي شـــرق المدينة في مناطق صوفية وجليبة. وهذه المناطق العشـــائرية الريفية كانت من بين بعض أخطر المناطق في ساحة العمليات بالرمادي، وأشـــارت الاســـتخبارات إلى أنها تحتوي على شبكة دعم كبيرة للمتمردين الذين يعملون داخل المدينة. وقد علمت القاعـــدة أن واحـــد مـــن كبار الشـــيوخ فـــي صوفية كان

يفكر في دعم الصحوة وأنه قد أقام نقاط تفتيش من أجل إبعاد المتمردين. وحيث كانت القاعدة تواجه تهديدا لمناطق الدعم الحيوية لها خارج المدينة، تصرفت القاعدة على وجه السرعة من أجل الحفاظ على سيطرتها على تلك المناطق.

بتاريخ 25 نوفمبر تشرين الثاني، قام 30 إلى 40 مسلحا بقيادة سيارات إلى منطقة عشيرة البو سود وبدأوا في قتل أعضاء العشيرة. وباغتت قوات القاعدة الميليشيات العشائرية الذين كانوا يحاولون الدفاع عن منازلهم، حيث قتلوا العديد منهم وقاموا بنهب وحرق منازلهم. وقد فرت مجموعة من المدنيين في قوارب عن طريق نهر الفرات حتى وصلوا إلى مركز للجيش العراقي حيث وصفوا مبهورين ما حدث. وقد قامت كتيبة الجيش العراقي بنقل المعلومات إلى مركز العمليات التكتيكية باللواء، حيث قام ضباط العمليات بإعادة تخصيص أنظمة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وقاموا على الفور باستدعاء النقيب باتريكوين من أجل تقديم تقرير عراقي عن الوضع.

وفي خلال ساعة واحدة، استطاع باتريكوين أن يتفهم الوضع من خلال مكالمات هاتفية مع الشيوخ المحليين. وسرعان ما اتخذت قيادة اللواء قرارا حاسما، وهو أننا سوف ندعم عشيرة البو سود في الدفاع عن نفسها.

> هذه هي الأخبار التي لا يسمعها العالم: الرمادي، مرتع الاضطرابات لفترة طويلة، مدينة كانت ذات مرة تشكل الطرف الجنوب الغربي لـ "مثلث السنة" سيء السمعة، هي الآن تطل علينا بقصة جديدة، قصة للأمريكيين الذين جاءوا هنا كمحررين، ثم أصبحوا محتلين مكروهين، ولكنهم الآن حماة إعادة إعمار العراق.
>
> -- أولريش فيشتنر، "الأمل واليأس في العراق الممزق"، دير سبيغل، 10 أغسطس آب 2007.

وقام قادة وضباط فريق القتال باللواء بإلغاء عملية مشتركة على مستوى كتيبة في شرق الرمادي والتي كان من المقرر تنفيذها خلال ساعات. وكان قائد الكتيبة المسئول عن تلك المنطقة هو المقدم تشارلز فيري من الكتيبة الأولى، مشاة 9 (مانكوس)، حيث قام بسرعة بتحويل قوته بعيدا عن العمليات المخطط لها من أجل مساعدة عشيرة سود في الدفاع عن منازلهم. وقد كان القرار فوريا وكانت الاستجابة سريعة، مما يدل على مرونة اللواء في التعرف على الفرص والتأقلم بشكل سريع من أجل الاستفادة من تلك الفرص، بدلا من إتباع خطط جامدة غير مرنة.

وقد وصلت طائرات سلاح المارينز الأمريكي وحلقت على ارتفاع منخفض من أجل "استعراض القوة" بهدف ترويع المتمردين وإقناعهم بأن الهجوم الجوي وشيك. وبعد ذلك، قامت قوة من قوات الاشتباك الأرضي من قوة المهام رقم 1-9 مشاة بعمل استعدادات للتحرك إلى المنطقة وإقامة مراكز دفاعية من أجل عشيرة البو سود. وحيث أننا كنا نرى المنطقة باستخدام محسات جوية، فإن رؤيتنا للقتال لم تكن واضحة، ولم نستطع فصل المتمردين عن رجال العشيرة المتعاونين. ولم نرغب في مهاجمة العشيرة المتعاونة معنا عن طريق الخطأ، ولذلك قمنا باتخاذ إجراءات من أجل تهديد المتمردين من خلال إطلاق النيران "لردهم عن بعض المناطق". وقد أدت التفجيرات التي تمت في الميادين القريبة الخالية إلى زيادة توقع العدو لقيامنا بإطلاق نيران المدفعية. ومع هدير الطائرات المقاتلة في الأفق، أصبحت قوات القاعدة المضطربة على قناعة بأن هناك إطلاق نار شامل سوف ينصب عليهم. ولذلك بدؤوا في الانسحاب وفصلوا أنفسهم عن ضحاياهم.

وعندما بدأ مسلحو القاعدة في الهروب من المنطقة، استقلوا سيارات عديدة، حيث تعرفت أجهزة الكشف لدينا على ثلاثة منها. وقد لاحظت مركبة جوية بلا طيار

خاصة بنا جثة يتم جرها خلف إحدى السيارات، وهي تعود في الظاهر إلى أحد رجال عشيرة البو سود. وكان المتمردون يقصدون بشكل واضح إرهاب وإهانة العشيرة من خلال هذا التصرف المهين، ولكنهم أثاروا بذلك رد فعل عنيف ضدهم حيث أنهم كشفوا عن حقيقتهم. وقد قام مركز العمليات التكتيكية بفريق ريدي فيرست بالتنسيق لهجمات طائرات إف-18 التي قامت بالتحليق فوق المركبات الهاربة ودمرتها من خلال إطلاق ناري مكثف حيث شاركت في ذلك دبابات M1A1. وقد قامت طائرات التحكم عن بعد المسلحة من نوع "بريداتور" ودبابات M1A1 من خلال كمائن منصوبة بالقضاء على الآخرين الذين كانوا يحاولون الهروب. وفي النهاية، تكبدت قوات القاعدة أضعاف ما تكبدته عشيرة البو سود. وبحلول الليل، قامت عدة فرق من المشاة ودبابات M1A1 بتعزيز المدافعين عن العشيرة، حيث أثبتت مرة أخرى التزام قوات التحالف.

مرة أخرى، تم بشكل مدهش إفشال محاولة التهديد التي قامت بها القاعدة، حيث انضمت العشائر إلى حركة الصحوة بمعدل صعب مواكبته، حتى اتسعت لتشمل ميادين العمليات في المناطق المجاورة بالفلوجة وحيط. وفي خلال شهرين، أعلنت كل عشيرة في صوفية وجليبة عن دعمها للصحوة، وتم تشييد أربعة مراكز قتال جديدة من أجل تأمين سلامة السكان. وقد بدأ أفراد العشائر في الرمادي دعم الصحوة كذلك، وتحسن الوضع الأمني بشكل سريع. وبمجرد أن تنضم منطقة أية عشيرة إلى الصحوة، يتلاشى اتصال العدو تقريبا عن تلك المنطقة، حيث تقوم قوات الشرطة العراقية وقوات الجيش العراقي والقوات الأمريكية بتوفير الأمن. والقواعد التي كانت تتعرض بشكل يومي لهجمات مدافع الهاون والأسلحة الخفيفة أصبحت الآن مناطق آمنة وانتقلت إلى سيطرة الشرطة العراقية، حيث غادرت القوات الأمريكية منها لتعقب القاعدة في أماكن أخرى.

بصفة عامة انخفضت بحلول شهر فبراير شباط 2007 الاتصالات مع المتمردين بمقدار 70 في المائة تقريبا مقارنة بالأعداد التي كانت موجودة في شهر يونيو حزيران 2006، وقد انخفض عددهم بشكل ضخم من ناحية التعقيد والأثر. وقد أدى تعاون العشائر ومراكز القتال الأمامية إلى إفشال جهود القاعدة في السيطرة على الرمادي.

إعادة البناء

إن التطهير والحفاظ على منطقة يمثلان جزءا دمويا ولكن محدد المعالم نسبيا من كل مجهود لمكافحة التمرد؛ أما تشييد البنية التحتية للحفاظ على النجاح العسكري فإنه يمثل الجزء المعقد. ففي مدينة الرمادي، كان من الضروري أن نشرع في البناء في بداية عملية التطهير، وذلك حتى لا تكون هناك فجوة بين تحقيق الأمن وتنفيذ المشروعات.

وبينما تشكل مشروعات الشئون المدنية أمرا حيويا بشكل واضح لنجاح أية حملة للتطهير والحفاظ والبناء، فإن تشييد البنية التحتية البشرية، بما في ذلك تعيين مسئولين حكوميين ومدراء للوكالات، يمثل أمرا حيويا على حد سواء. ومن بين مفاتيح النجاح في تل عفر هو إقامة حكومة محلية جديرة بالثقة وتواجد رئيس بلدية يحظى باحترام السكان. وفي الرمادي لم يكن هناك حكومة محلية عندما وصلنا. فقد استطعنا إقناع مجلس المحافظة بتعيين رئيس بلدية - يكون مقبولا لدى العشائر- من أجل تنسيق عملية تنمية المدينة. وهذا التعيين كان أمرا ضروريا لأنه خفف عن المحافظ الواجبات التي تتعلق بالبلديات وسمح له بالتركيز على قضايا أخرى في المحافظة. ثم عملنا بعد ذلك مع رئيس البلدية من أجل ضمان عودة المدارس والمستشفيات والصرف الصحي ومحطات الكهرباء والبنية التحتية الأخرى إلى الوضع الطبيعي لما قبل الحرب وذلك في أسرع وقت ممكن. وفي الواقع، فإن الجانب الغربي من الرمادي كان

يخضع لعملية إعادة تنمية حتى أثناء استمرار العمليات القتالية في شرق الرمادي خلال فصل الخريف. وهذا الجهد الخاص بعملية إعادة البناء أثبت أن الخدمات العادية يمكن أن تعمل مرة أخرى وساعد في إقناع سكان الرمادي بأن تحسن الأمن المحلي كان ثابتا.

لقد أردنا أن نشجع السكان الذين يعيشون في المناطق التي لا زالت تتعرض للصراعات على الانضمام إلى الصحوة وإقناعهم بأن ذلك الأمر ممكن ويصب في مصلحتهم. ولتحقيق تلك الغاية، قمنا بعقد "مؤتمر إعادة إعمار الرمادي" في شهر يناير كانون الثاني 2007 في منزل الشيخ ستار. وقد قام الشيخ ستار بدعوة كافة الشيوخ المحليين وجميع المسئولين الحكوميين الذين استطاع الوصول إليهم والمقاولين المحليين. وبعد إلقاء كلمة مختصرة حول كافة المشروعات الجارية، قمنا بشرح الطرق المختلفة التي تستطيع قوات التحالف من خلالها المساعدة في إعادة إعمار الرمادي. كان المشاركون مقسمين إلى مجموعات صغيرة على حسب موقعهم الجغرافي، حيث كانت كل مجموعة تحت قيادة قائد من القادة الخمسة لقوات مهام المناورات وشركائهم المحليين، وذلك من أجل تصميم وتحديد خطط إعادة الإعمار. وقد قام القادة بمناقشة الاحتياجات المحلية، وكذلك قدرات إعادة الإعمار المحلية وهذا الأمر هو على نفس القدر من الأهمية. وقد طُلب من الجميع العودة في شهر مارس آذار من أجل الإطلاع على الخطط. وتبعا لذلك، فقد استطعنا أن نشرع في عملية إعادة الإعمار في المناطق التي تم تطهيرها من الرمادي وذلك قبل أن ينتهي القتال في المناطق الأخرى. إن الحفاظ على المبادرة بهذه الطريقة كان أهم شيء قمنا به خلال الحملة.

لماذا نجحنا

من الواضح أن هناك مجموعة من العوامل، والتي لا زلنا لا نفهم بعضها بشكل كامل، قد ساهمت في هذا النجاح الكبير. وكما ذكرنا سابقا، فإن العدو قد بالغ في الأمر وقد سئم السكان من القاعدة. فهناك مجموعة من الاغتيالات قد جلبت قادة شباب أكثر عدوانية إلى مناصب ذات نفوذ. وكان هناك قلق متزايد من أن الولايات المتحدة سوف تغادر العراق وتترك السنة لا حول لهم ولا قوة أمام القاعدة والمليشيات المدعومة من إيران، وهذا القلق دفع هؤلاء القادة الشباب لأن يتقبلوا المفاوضات. إن استعدادنا لتعديل خططنا بناء على مشورة الشيوخ ودعمنا المخلص والذي كان يأتي لهم في الوقت المناسب خلال أوقات الخطر والحاجة وقدرتنا على الوفاء بوعودنا، كل ذلك أقنعهم بأنهم يستطيعون إقامة شراكة معنا. إن تواجدنا الأمامي قد منحهم الطمأنينة. وقد عملنا بشكل مكثف على كافة الجبهات، سواء الجبهات النشطة وغير النشطة، وذلك من أجل وضع كل قطعة سلاح وكل منشأة تحت تصرفنا من أجل مواجهة العدو. وقد قمنا بعمل اجتماعات مطولة لتبادل المعلومات الاستخباراتية وتحديد الأهداف وعملنا بشكل منظم مع قوات العمليات الخاصة والوحدات الجوية ووحدات الدعم الجوي عن قرب والوحدات النهرية. ونحن الآن نشاهد هذا النموذج يتم تبنيه بواسطة فرق قتال أخرى في مناطق أخرى من العراق والذي قد ثبتت فعاليته. وفي الواقع، فإن مستوى التقدم قد تحسن فقط منذ أن غادر فريق ريدي فيرست في شهر فبراير شباط 2007. وبالرغم من أن أغلب تكتيكاتنا وتقنياتنا وإجراءاتنا كانت ابتكارية في حينها، إلا أنها أصبحت مألوفة الآن لدى أية وحدة تعمل في العراق اليوم.

إن أهم الدروس المستفادة من الرمادي هي الدروس التي يمكن أن نفقدها بسهولة خلال المناقشات الفنية والتكتيكية، وهي أقل ما تكون ملموسة. وأهم الدروس التي تعلمناها هي:

قبول المخاطرة من أجل تحقيق النتائج. بمجرد أن تكسب مبادرة، لا تمنح العدو فترة راحة أو ملاذ. لا تتوقف عن البحث عن طريقة أخرى لمهاجمة العدو.

تشكل العشائر سكان العراق، والسكان تشكل "أرض حيوية" في الصراع. والقوة التي تؤيد السكان من خلال كسب ودهم واحترامهم هي من المؤكد تملك الأفضلية في مكافحة التمرد مثل قائد المناورات الذي يريد أن يحتل قطاعا رئيسيا في أية معركة تقليدية.

بغض النظر عن مدى قصور النظام العشائري كما بدا لنا، فإنه كان قادرا على توفير النظام الاجتماعي والتحكم الاجتماعي من خلال الوسائل الثقافية المناسبة حيث تكون السيطرة الحكومية ضعيفة.

الخاتمة

إن الأشخاص الذين تم تكليفهم بالعمل في فريق ريدي فيرست قد دفعوا ثمنا باهظا لتأمين الرمادي. ففي تسعة أشهر، لقى 85 من جنودنا وأفراد البحرية وقوات المارينز مصرعهم، وجرح أكثر من 500 شخصا في بعض من أشد المعارك ضراوة. ولا يخفف من هذه التضحية سوى النتائج المذهلة التي حققوها وتحريرهم لمواطني الرمادي الذين يستطيعون الآن السير في الشوارع بدون خوف. ومما يسعدنا أيضا أننا نرى نموذجنا قد تم تبنيه واستخدامه في مناطق أخرى من الحرب على الإرهاب. وهذا يثبت مرة أخرى أن الجيش الأمريكي هو منظمة تعليمية. وفي النهاية، قد يكون أهم درس تعلمناه في الرمادي، على حد قول الجنرال باتريوس، هو أن "الصعب ليس مستحيلا".

الحواشي السفلية

1. فريدريك دبليو. كاغان، «غيتسبيرغ في هذه الحرب»، ناشنال ريفيو، 3 سبتمبر أيلول 2007.

2. ميغان كي. ستاك ولويس روغ، «الخوف من المعركة الكبرى في مدينة عراقية»، لوس أنجيلوس تايمز، 11 يونيو حزيران 2006.

3. لأغراض هذا المقال، فإن الجماعات المتمردة المتعددة مقسمة إلى فئتين رئيسيتين: عناصر النظام السابق، والتي تتكون من البعثيين السابقين والقوميين الآخرين، والقاعدة في العراق التي تتكون من جماعات أصولية إسلامية متمردة.

4. عرض «كيف تنتصر في الأنبار» أصبح مشهورا بشكل سريع، بل وقد ورد أيضا في العديد من البرامج الإخبارية وبرامج الحوارات. يمكن تنزيل هذا العرض من الرابط <http://abcnews.go.com/images/us/how_to_win_in_anbar_v4.pdf>

5. مالكولم غلادويل، نقطة التحول: كيف تنجح الأشياء الصغيرة في تحقيق فروق كبيرة (بوسن: ليتل، براون آند كومباني، 2000).

هذه المقالة مهداة لأعضاء فريق قتال ريدي فيرست الذين فقدوا أرواحهم من أجل جعل العراق مكانا أفضل وإلى عشرات الآلاف من الجنود وقوات مشاة البحرية الآخرين الذين لا يزالون يقاتلون.

****

شكر خاص إلى الرائد إريك ريموي، والعقيد فيليب مايبيري، والنقيب مايكل ميرفي الذين ساهموا في هذه المقالة.

Anbar Awakens: The Tipping Point
Major Niel Smith, U.S. Army, and Colonel Sean MacFarland, U.S. Army
Originally published in the English March-April 2008 Edition.

إتبع النقود: فيلق الجيش المالي وإستقلال العراق المالي

المقدم لاورا لاندس ، جيش الولايات المتحدة

لإعادة إعمار العراق، يتوجب علينا تهيئةالظروف للشعب العراقي حيث يكون الإستقلال ممكناً في دولة كانت قد ألغت الحكم القائم على المشاركة والمبادرة لعقودٍ من الزمان ،إن لم يكن لقرون.

في الماضي، عرف الجنرالات أنه بعد الحرب ، يجب على المهزوم أن ينهض باقتصاده ويعيد تشغيله مرة أخرى ، من أجل تحقيق ذلك ، إنشاء عملة قوية ينبغي أن تكون أولى الأعمال.[1]

ستيف أتش. هانك، زميل رفيع المستوى، معهد كاتو

وأحد الدعامات الأساسية وكذلك بناء الثقة ، من بين أمور أخرى (مثل خلق فرص العمل) ، هو نظام مصرفي قوي يدعم النمو الاقتصادي. يعتقد القادة الأمريكيون بأن العراق يُحرز تقدماً من الناحية الأمنية ،هذا فإن أي مظهر من مظاهر التقدم قد يكون وهمياً إذا لم تَتوفر أدلّة ملموسة على حق تقرير المصير مثل عملة قوية وتداول ما بين البنوك .

يقوم صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (يو اس ايد) ، ووزارة الدفاع الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية بتنفيذ برامج لتعزيز الإستقلالية المالية العراقية وتمهيد الطريق لتحقيق الإزدهار.

مفهوم القوات المتعددة الجنسيات في العراق «المال كسلاح» يشمل العديد من تلك البرامج الجاري تنفيذها - برنامج القائد للإستجابة الطارئة (CERP) ، برنامج المكافآت ، وبرنامج القروض الصغيرة وهو أكثر حداثة ، وجميع هذه البرنامج تساعد على ترميم الإقتصاد العراقي. برنامج الإستجابة الطارئة ، والذي كان قد أُنشِأ بعد وقت قصير من إعلان الرئيس بوش "المهمة أُنْجِزَت" ، يسمح للقادة بشراء السلع والخدمات من أجل الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار لصالح الشعب العراقي.

المقدم لاورا لاندس رئيسة قطاع التخطيط والتمويل في مكتب المفَتّش في المكتب الرئيسي، قيادة الولايات المتحدة الأوروبية. تحمل درجة البكالوريوس من الكليّة الميثودية في فياتفيل في ولاية نورث كارولاينا، ودرجة الماجستير في إدارة التقنية من جامعة ماريلاند كليّة الجامعة. المقدم لاورا لاندس لديها إجازة كمدير مالي - دفاع. تتضمّن المهمات السابقة التي كُلّفت بها وظائف مالية في بنما، إيطاليا، ألمانيا، الكويت، والولايات المتحدة.

برنامج المكافآت يوفر الأموال بحيث يمكن للجنود أن يدفعوا أموالاً للمُخْبرين من أجل الحصول على معلومات مثل مواقع مخابئ الأسلحة. كِلا البرنامجين يوفران أموالاً سريعة للرد على الاحتياجات المُلِحّة دون الحاجة إلى تقديم إجابات على أسئلة كثيرة. وعلاوة على ذلك ، عندما تَقتَرن هذه البرامج مع الأشغال العامة ومشاريع البنية التحتية لإعادة الخدمات الحيوية (مثل الإتصالات السلكية واللاسلكية والمياه والصرف الصحي والغاز والكهرباء) ، فإن هذه البرامج تخلق سُبُل العيش للمواطنين العراقيين. يُقَدم برنامج القروض الصغيرة قروضاً صغيرة لمساعدة الأفراد على بدء أو تحسين عملاً تجارياً. إجمالاً ، يجب أن يكون للبرامج أثراً دائماً على العلاقات المدنية.

قادة عملية حُريّة العراق (OIF) كانوا قد أكّدوا على أهمية هذه الإدارة النقدية. على سبيل المثال ، القائد السابق لفرقة الفرسان ألأولى ، اللواء (الآن الفريق) بيتر تشياريلي ، شدّد على أهمية "التعددية الاقتصادية" في مقال نُشِر في مجلة مليتري ريفيو حول عمليات كاملة الطيف [1]. و قد علق الفريق أول ديفيد بترايوس أن «في مسعىً من هذا القبيل في العراق ، يُعتَبر المال بمثابة ذخيرة. في الواقع ،وحسب الحالة ، يمكن للمال أن يكون أكثر أهمية من الذخيرة الحقيقية»[2]

على الرغم من أن البرامج المذكورة أعلاه تعمل على زيادة الدخل الفردي ، وحفز التجارة ، وكسب الرضا ، إلا أنها بِحَد ذاتها لا تستطيع ترميم الإقتصاد العراقي المتدهور. في غياب الإصلاح والتحديث في الهيكل المصرفي ، تبقى صحة الاقتصاد العراقي موضع الشك. نحن في المجموعة المالية في الجيش الأميركي، بما في ذلك دائرة العقود والمتخصصين في الشؤون المدنية، نعمل بإصرار لنقل العراقيين نحو عملة وبيئة مصرفية أكثر معاصرة.

المصارف والدينار الجديد

عندما انتهى القتال الأوّلي وأزالت سُلطة الائتلاف المؤقتة بقايا بيروقراطية حكومة العراق السابقة ، قامت المنظمات العسكرية (وبالدرجة الأولى الولايات المتحدة) بملء الفراغات في وكالات حكومية بضُبّاط ذوي مهارات مهنية تناسب على أفضل وجه مهام المنصب الشاغر. وبالتالي ، فإن بعض أعضاء الفيلق المالي للجيش أصبحوا وزراء للتجارة في ألإقليم. وكانت واجباتهم تنطوي، على درجة كبيرة، على إنعاش المصارف المنهوبة والمفلسة. قامت وحدات الدائرة المالية بتيسير توزيع الرواتب ورواتب التقاعد لموظفي الحكومة ، ونقلت الدنانير القديمة

والجديدة أثناء استبدال العملة، قامت بتدقيق الدفاتر، خططت لترميم أبنية المصارف، أصدرت طلبات معدات التشغيل الآلي، نَفّذت التدريب على استخدام الحاسوب ،قامت بحماية الأموال التي ضُبِطت في المداهمات (بما فيها 750000 دولار التي وُجدت مع صدام نفسه). ولقد أودَعت وحدات الدائرة المالية هذه الأموال في خزائن مُحَصّنة بُغية إستخدامها في إعادة إعمار العراق.

وحسب ما سمحت به الموارد والحالة الأمنية ، كان قادة التمويل العسكري بمثابة سفراء لبنوك العراق. ورغم أنهم بذلوا قُصارى جهدهم لمساعدة مديري البنوك في حل المشاكل ،إلاّ أن النجاح كان محدودا. إذ أن المفهوم الغربي للمصارف والذي يقضي بأن ودائع العملاء هي نوع من أنواع رأس المال الذي يُقَدّم على نحو قروض مُربحة، كان هذا المفهوم غريباً على المصارف العراقية.

في خريف 2004، لم تكن ثَمّة وسيلة لإستعمال بطاقة أئتمان أو بطاقة صرّاف آلي أو الحصول على خدمات مصرفية في العراق.

وعلاوة على ذلك ، فإن العراقيين لم يَروا البنوك كمكان يحفظون فيه أموالهم - ذلك أنهم يستخدمون العملة النقدية في معاملاتهم المالية. معاملات الإجراءات المالية كان قد عفا عليها الزمن. لم يكن لدى البنوك طريقة لتحويل الأموال الكترونياً - ذلك أنها لا تزال تستخدم دفاتر المعاملات اليدوية. قبل الغزو ، كان لدى العراق ستة بنوك تسيطر عليها الحكومة ، وكانت مهمتها الرئيسية تتمثل في دفع رواتب موظفي الحكومة. معظم المصارف التي كانت تُديرها الحكومة كانت قد نُهبت بعد سقوط نظام صدام حسين. لم يبقى سوى اثنان فقط ، الرافدين والرشيد ،القادرين على القيام بالتزاماتهما.

العملة الجديدة: إحدى الخطوات التي اتخذتها سلطة الإئتلاف المؤقتة لتعزيز النظام المصرفي والمالي كانت إستبدال العملة. لم يكن الدينار العراقي مستقراً ، وكان سهل التزوير ، ولم تكن تُعرَف له قيمه. بدأ العمل بالدينار الجديد في تشرين الاول (أكتوبر) 2003. وتوجه فريق برئاسة العميد الركن المتقاعد هيو ب. تانت الثالث والذي جمع وأتلف العملة القديمة التي حَمَلت صورة صدام واستبدلها بعملة تُظهر مواقع العراق الثقافية

جون مور، أسوشيتد برس

اللصوص يدفعوا خزنة خارج أحد البنوك في بغداد بعد تمزيقها لفتحها، 10 أبريل 2003

مثل مَلويّة سامراء ومئذنة الحدباء التي بُنيت في الموصل في 1172 ميلادي. منذ عرضه ، بَقِيَ سعر صرف الدينار مستقراً ، ومعدلات التضخم في العراق مازالت منخفضة.

البنك المركزي: عندما أدخلت سلطة الإئتلاف المؤقتة الدينار الجديد ، فإنها أيضاً أحيَت البنك المركزي العراقي ، والذي كان صدام قد سَلَخه. لقد جعلت سلطة الإئتلاف البنك المركزي مستقلاً عن وزارة المالية العراقية وأسندت اليه السُلطة على النظام المصرفي في البلاد بالكامل ، وهي الخطوة التي منحت صلاحيات مماثلة لبنوك المجلس الاحتياطي الفيدرالي الامريكي. إن العمل تحت سلطة واحدة (أي المصرف المركزي) ، والشعور بالثقة باستقلالية البنك هو مشروع حساس في أحسن الأحوال. ففي العراق حيث يمكن أن تَحِلّ العائلة، والقبيلة والطائفة والعلاقات محل الولاء للدولة ، فإن نسبة الشعور بالثقة بأن ثَمَةَ وكالة مصرف مركزي مستقل ستكون في مأمن من التأثير السياسي ، كانت نسبة ضئيلة. فتاريخ العراق الطويل من الفساد والحكومة غير المستقرة كان أيضا يُمَثّل مواطن ضعف. ومع ذلك ، فإن البنك المركزي حتى الآن حافظ على سمعة حسنة.[3]

وضع الإجراءات المصرفية

في خريف عام 2004 ، لم تكن هناك ثَمَة طريقة لإستخدام الإئتمان أو بطاقات الصراف الآلي أو الحصول على الخدمات المصرفية في العراق. واستخدمت قوات التحالف الدولار الأمريكي لشراء سلع من بائعين وعمال عراقيين. وللمدفوعات الكبيرة، وضع الجنود في كثير من الأحيان النقود في صناديق تشبه صناديق بيليكان (Pelican™).

لم يكن هذا غير مريحاً فقط ، بل كان أيضا خطراً على كُلاً من الوكيل والمستلم. كانت وحدات التمويل الأمريكية بحاجة لإنشاء حسابات مصرفية من حيث تعطي شيكات أو تُحَوّل الأموال الكترونياً لهذه المدفوعات. هذه المهمة وقعت على عاتق فريق 18 لدعم الجندي (SSG).

لفتح حساب في أحد البنوك العراقية ، كان يجب على الوكالات الفيدرالية الأمريكية أن تحصل على موافقة من وزارة الخزانة[4]. وزارة الخزانة ستمنح الإذن فقط إذا كانت وزارة الخارجية قد أقرّت البنك المعين أو المؤسسة المالية. والحصول على ترخيص لفتح حساب مصرفي في العراق كان يمكن أن يكون مشكلة إذا كانت الخيارات الوحيدة هي المصارف العراقية التي أُعيد تأسيسها والتي كانت ذات سمعة سيئة أو لم تكن معروفة السمعة. لحسن الحظ ، لم يكن هذا هو الحال: إذ أن البنوك الدولية ذات السمعة الطيبة كانت قد بدأت في تطوير شَراكة مع المصارف العراقية المحلية. أحد هذه البنوك كان بنك

الإعتماد للعراق ، الذي كان بنك الكويت الوطني (NBK) يملك غالبيته. لقد عمل مسؤولون من بنك الكويت الوطني مع فريق 18 لدعم الجندي (SSG) ودائرة خدمة مالية ومحاسبة الدفاع (DFAS) لعدة أسابيع للحصول على موافقة وزارة الخزانة لفتح حساب مصرفي.

وفي الوقت نفسه ، في شراكة مع بنك الكويت الوطني وبعض الجنود العاملين في مشاريع الشؤون المدنية قاد الفريق 18 لدعم الجندي (SSG) الجهود الأولية لتطوير إجراءات القيام بالمعاملات المصرفية في العراق.

وكانت هذه المعاملات أمراً صعباً بشكل يدعو للإستغراب. فلم يكن باستطاعة فريق 18 لدعم الجندي (SSG) أن يقوم بتحويل الأموال برقياً بطريق مباشر الى بنك الإعتماد للعراق لأن البنك ، مثل البنوك الأخرى في العراق ، لم يكن لديه التكنولوجيا اللازمة. كانت البنوك بحاجة الى أجهزة الكمبيوتر المكتبية، والموجّهات والمحولات والجدران النارية وكل ذلك في شبكة بيانات قائمة، جنبا إلى جنب مع تطبيقات المكتب التي تجري في الواجهة الخلفية ، قواعد البيانات ، والبنية التحتية للكابلات للإتصال بالعالم المشبوك سلكيا. بالإضافة إلى ذلك فإن وزارة الخزانة الامريكية لا تسمح بإيداع أموال أمريكية في حسابات مصرفية أجنبية مسجلة بإسم حكومة الولايات المتحدة الفدرالية. كيف يمكن لوحدة الشؤون المالية ، في ظل هذه الظروف، إيداع الأموال في البنك؟

في أواخر عام 2007 ، كان في حيّز التنفيذ بعض الخطوات الهامة التي كانت تشير الى التقدم

كان المُقَدّم (العقيد الآن) توماس سي ستيفنس والرائد اريك اياكوبوكي، وكلاهما من فريق 18 لدعم الجندي (SSG)، وأعضاء فريق الشؤون المدنية قد شكّلا فريق عمل. وباستخدام السَبّورة ، قاما بانشاء رسماً بيانياً لكيفة تدفق الأموال من وزارة الخزانة الامريكية لبنك الإعتماد للعراق. وفقاً لهذه الخطة، سيقوم المكتب المالي بتقديم شيكاً من وزارة الخزانة الى فرع بنك الكويت الوطني في نيويورك مع تعليمات لإيداع اموال فوراً من خلال فرع البنك الكويت الوطني في مدينة الكويت لحساب الجيش الاميركي في بنك الإعتماد.

حالما وافقت وزارة الخزانة على الحساب ، لم تكن المسألة إلا عدّة أيام لكي يُودَع شيك وزارة الخزانة الامريكية في البنك، وحينها تكون أول المعاملات المصرفية قد أخذت حيز التنفيذ. بحلول أيلول / سبتمبر 2005 ، كان لدى الجيش الامريكى أربعة حسابات مصرفية في العراق، حساباً لكل واحد من أربعة مواقع ، حيث توجد صلاحية مالية لتوقيع الشيكات: بعقوبة، بغداد، بلد وتكريت.

الموافقة:

المهمة التالية كانت في إقناع اصحاب الأعمال العراقيين والباعة المترددين في قبول مدفوعات الولايات المتحدة من مصرف عراقي خاص. تحمّلت وحدات الشؤون المدنية العبءالأكبر من هذه المهمة الصعبة، ذلك أن هذه الوحدات تفاعلت مع العراقيين المحليين وعملت في مجتمعاتهم. ولقد حاول الجنود إقناع الباعة بأن استخدام هذه الحسابات من شأنه أن يُزيل من تعرضهم للابتزاز والتهديد بالقتل في كل مرة كانوا يخرجون من المنشآت العسكرية يحملون حقائب كبيرة من العملة الامريكية. كما أنها أكدت للعراقيين انهم سيحصلون على سعر صرف البنك المركزي بدون فرض أي رسوم إضافية. كي لا يُكشف للآخرين أن البائعين كانوا يعملون مع الولايات المتحدة أُعطيت هذه الحسابات أسماء عامة خالية الأوصاف.

MAJ Adam Butler, 101st Financial Management commander, counting currency at the Rasheed Bank in Tikrit, Iraq, September 2006.

وهكذا جرت الأعمال إلى حد ما ، ولكن المديرين الماليين العسكريين ، ومسؤولي المصارف ، والمتخصصين في الشؤون المدنية سرعان ما واجهوا عقبات جديدة. حيث وجدوا أن الشيكات قد تستغرق ما لا يقل عن سبعة أيام على صرفها. بالإضافة إلى ذلك، فإنها كانت عملية مُرهِقة : إذ كان على موظف الشؤون المالية بالقيام بالمسح الضوئي للشيك ثم إرسال فاكس بنسخة منه لبنك الكويت الوطني، والذي سيقوم بإحالته إلى بنك الإعتماد للعراق وذلك لضمان أن يكون لدى المصرف المحلي نسخة من الشيك قبل يوم من اقتراب البائع من نافذة البنك لصرف الشيك. ومع ذلك، فإنه عندما يريد الباعة الحصول على النقود فوراً ، لا يمكنهم أن يقوموا بالسحب النقدي الفوري بسبب الوضع الأمني وعدم كفائة التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، كان بعض المصرفيين يستجدون الرسوم (الرشاوى) بمبالغ مختلفة لصرف الشيكات ، أو في بعض الأحيان كانوا يردون البائع خالي الوفاض بدون أي سبب أو تفسير. بمرور الوقت ، يبدو أن الباعة الذين لم يكونوا بحاجة سريعة للنقود، تقبّلوا هذاالنظام. ومع ذلك، كانت هناك حواجز على طريق القبول الواسع لهذاالنظام. لم تُحَل هذه المشاكل بعد، وسوف يستغرق التغلب عليها بعض الوقت.

توقعت القيادة أن يكون هناك مقاومة للتغيير الثقافي من جانب العراقيين ، ولكن ليس من وكالاتنا التابعة لنا. ومع ذلك ، فقد كان تحدياً لجعل بعض نظرائنا في الإدارة المالية والمشتريات المحلية يشاركوننا رؤيتنا. لقد اعتمد فريق 18 لدعم الجندي ((SSG على مسؤولين التعاقد من أجل "التسويق والإعلان" عن خيار الحساب المصرفي للباعة بالدينار العراقي ، وقام بالعمل والتأثير ليكون دفع النقود لجميع العقود إلزامياً بالعملة العراقية.

على الرغم أنه في ذلك الوقت لم يكن باستطاعة فريق 18 لدعم الجندي ((SSG من اقناع وكلاء التعاقد باصدار أمراً رسمياً بوجوب التعامل مع البنوك، إلا أنه حصل بعض النجاح بعد عودة الوحدة الى أمريكا. عندما وصلت العقيد كارين دايسون ، قائدة القيادة المالية 266 ، حملت الرسالة الى القادة الميدانيين والمقاولين والمراقبين على مستوى الفيلق بإستخدام عدة طرق كُلّما سنحت الفرصة. فقَدّمَت إيجازات، أجْرت مكالمات هاتفية، أقرت سياسات عمل، وأرسلت العديد من رسائل البريد الإلكتروني. بعض الوكالات كانت متحمسه للخدمة ، والبعض الآخر لم تكن كذلك. كانت عملية التحويل ستستغرق وقتا.

في أواخر عام 2007 ، كان في حيّز التنفيذ بعض الخطوات الهامة التي كانت تشير الى التقدم. عملت وكالة تحويل الأعمال في مكتب وزير الدفاع (بتا) مع

قيادة التعاقد المشتركة حيث أُتخِذَ قراراً بأنه إعتبارا من 1 تشرين الأول (أكتوبر) 2007، جميع المدفوعات التي تزيد على 50000 دولار يجب أن تتم عن طريق التحويل الالكتروني للأموال (EFT). وعدد المصارف العراقية التي تستقبل المدفوعات برقياً كان ولا يزال، في ازدياد مستمر. إعتباراً من شهر نوفمبر 2007 ، كان هناك ما يصل الى 10 مصارف قادرة على تحويل الأموال إلكترونياً مع 167 فرع ، ومع ذلك كانت هناك تقارير تُفيد بأن تحويل الأموال الإلكتروني قد يستغرق من يومين إلى أكثر من شهر كي تصل الأموال إلى حساب البائع. بمرور الوقت ، ومع مزيد من الشراكة بين المجتمع المالي الدولي والمصرفيين العراقيين ، سيستمر الموقف في التَحَسّن وسيقود في نهاية المطاف الى تحديث النظام المصرفي في العراق.

الدينار مقابل الدولار

عندما حلّت القيادة المالية 266 محل فريق 18 لدعم الجندي ((SSG، جرت عملية التسليم والإستلام بسلاسة. لم تقتصر جهود القيادة الـ266 على الدعم والدعوة إلى استخدام الشيك بالدينار العراقي ، لكنها طلبت أيضا من المصارف توفير الدينار العراقي الورقي. أرادت القيادة 266 من الوحدات إستخدام الدينار بدلاً من الدولار لجميع المدفوعات ما دون 2500 دولار ، على سبيل المثال ، برنامج القائد للإستجابة الطارئة الصغيرة (CERP) المكافآت الصغيرة ، ودفع الدِيّة ومدفوعات المعتقلين. مدفوعات المكافآت ، كما هو موضح أعلاه، تُدفع للحصول على معلومات ؛ دفع الدِيّة كانت للتعويض عن الوفاة أو الإصابة الناجمة عن عمليات الولايات المتحدة العسكرية أو قوات التحالف، ومدفوعات المعتقلين كانت لتعويض المدنيين العراقيين عن الفترة التي كانوا محتجزين خلالها من قِبَل الولايات المتحدة أو قوات التحالف. قام وكيل الدفع المخوّل من قِبَل الوحدة المحلية بدفع جميع هذه الأنواع من المدفوعات. ومع ذلك ، فإنه على غرار جميع المساعى المالية الأخرى في العراق ، إستخدام الدينار للمدفوعات لم يكن سهلاً. بادئ ذي بدء ، شراء العملة العراقية خارج البلاد كان ممنوعا بموجب القانون العراقي. بموجب "قانون البنك المركزي العراقي»، والذي كان قد أُنشأ في 6 مارس (آذار) 2004 ، البنك المركزي له الحق الحصري لإصدار الأوراق النقدية والعملات المعدنية المخصصة للتداول في العراق ، وبالتالي ، فإن العملة الجديدة لا يمكن شراؤها والتقاطتها من الملاذات الآمنة في بلدان أخرى أو من بورصات العملات الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن أي محاولة لشراء الدينار مباشرة من مصرف عراقي كانت صعبة بسبب حاجز اللغة والقضايا الأمنية. على سبيل المثال ، عندما حاولت القيادة 266 الحصول على أموال من بنك الدولة الرافدين في المنطقة الدولية ، لم يكن لدى البنك (في ذلك الوقت)

(أرشيف الكاتب)

فرع البصرة لبنك دار السلام للإئتمان، البصرة العراق سبتمبر/أيلول 2006

مُثلاً بإمكانه التكلم باللغة الإنكليزية. وعندما أحضرت الوحدة مترجماً إلى البنك لشراء الدنانير ، أفاد ممثل البنك بأنهم كانوا غير مستعدين لِتَحمّل مخاطر جلب أي شيء سوى كميات قليلة جدا من الدنانير إلى فرعهم.

عندما كانت العملة متوفرة في البنوك، كان جنود فيلق التمويل مسؤولون عن استلامها. إلى أن وجدت قيادة 266 وسيلة آمنة لاستلام ونقل الأموال ، كانت كتيبة التمويل 101 تقوم برحلات لجلب العملة وذلك لقطاعها فقط. بالإضافة إلى المخاطر المعتادة للجنود الامريكيين المتجولين في أي مكان في العراق ، فإنه ثمة احتمال أن عراقيين غير وديّين أو متمردين سوف يعلمون عن مهمة الجنود ويهاجموهم عند مغادرتهم المصرف وهم - أي الجنود - يحملون كميات كبيرة من الاموال العراقية. والأمر لم يكن بهذه البساطة بأن يدخل الجنود إلى البنك ، ويحزمون المال ثم يغادرون، بل كان عليهم أن يعُدّوا كل دينار ليتأكدوا من صحة المبلغ. وهذا في كثير من الأحيان يستغرق عدة ساعات ، وحتى مع استعمال عدادات النقود. أحد الأسباب التي تُؤدي الى ذلك هو أن الأوراق النقدية العراقية عادة ما تكون في حالة سيئة. وكان من الصعب عَدّها باليَد ومن شأنها أن تتكدّس في عدادات النقود مما يتسبّب في عُطل الجهاز. في إحدى الحالات، تَعَطّل العدّاد من كثرة الإستعمال وارتفاع الحرارة. على الرغم من جميع هذه المشاكلات ، فان الجندي المالي مُلزَم بأن يَعُدّ جميع العملات - عند التوقيع للحصول على ألأموال ، يتحمّل وكيل الخزينة المسؤولية غير المحدودة عن كل الأدوات النقدية أو ما يعادلها. بموجب القانون ، يجب أن يُحصى كل دولار ، وربع الدولار ، وقطعة العشر سنتات، وقطعة الخمس سنتات ، والسنت الواحد، والدينار ، والريال ، والجنيه ، أو أي شيء آخر.

واستمَرّ كفاح قيادة الـ266 من اجل ايجاد مصادر للدينار. لقد نجحوا عندما زار بعض موظفي الشؤون المالية مكتب إدارة إعادة إعمار العراق للشؤون المالية (قسم تابع لوزارة الخارجية داخل المنطقة الدولية). يَضُمّ هذا القسم موظفين يقومون بنقل الدنانير للبنوك العامة العراقية النائية عندما لا تستطيع البنوك دفع الرواتب وذلك لنفاذ العملة منها. أوصى أحد موظفي وزارة الخارجية بأن تقوم قيادة الـ266 بالتحدث مع المصرفي طارق محمود وهو مغترب عراقي سابق والذي كان يعيش في بغداد. كان مصرفه بنك دار السلام للإستثمار (دي اي أس) قد ركّبَ أول جهازين صراف آلي في العراق وكان يخطط لإدخال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في غضون سنة. كانت قيادة الـ266 تبحث عن بدائل مصرفية للبائعين، وبالتالي حصلت على موافقة وزارة الخزانة الامريكية لفتح أربعة حسابات مصرفية للحكومة في مصرف محمود.

في نفس الوقت ، طلبت قيادة الـ266 أيضا من بنك الكويت الوطني والبنك العالمي العملاق بنك اتش اس بي سي والذي يملك حصة نسبتها 70.1 في المئة في بنك الاستثمار (دي أي أس)، طلبت أن يُساعدا القيادة والكتائب التابعة لها على الحصول على الدينار العراقي. كان ضباط المالية الأمريكيون يأملون في أن الحافز لكسب الفائدة على الودائع العسكرية الأمريكية الكبيرة من شأنه أن يدفع أحد البنوك لتقديم اقتراح للحصول على الدينار العراقي يتناسب مع قيادة الـ266 واحتياجات حكومة الولايات المتحدة.

لحسن الحظ ، جاسم الحجي من مكتب الإرتباط لمجموعة الشركات المصرفية التابعة لبنك الكويت الوطني قدّم عرضاً من أحد عملاء بنك الكويت الوطني ، سكاي لينك العربية، وهي شركة أمن إدّعَت أنها كانت قد نقلت بعض الدنانير العراقية الجديدة الأصلية الى العراق. سكاي لينك العربية والتي كان لديها مكاتب في الكويت، العراق ودبي، وَوظّفَت مزيجاً دولياً من الذين عملوا في هذا الحقل سابقاً.

تَلَقّت القيادة المالية وثيقة تمويل من قيادة قوات التحالف البرية المشتركة والتي تنُص على ترسيخ حدٍ

مشاة البحرية الأمريكية، رقيب الماريز بول دي بيشوب

مشاة البحرية الأمريكية وجنود البحرية يقوموم بفرز الدنانير العراقية في قاعدة التقدم، العراق 28 أغسطس/ آب 2007. ويتم نقل الدينار من البنوك المركزية الرشيد والرافدين الى بنوك آخرى في الحديثة وفلوجة والرمادي.

لتمويل خدمات التوصيل التي تقوم بها سكاي لينك. إذا كانت خدمة التوصيل ناجحة، تقوم القيادة بكتابة وثيقة دفع ومن ثَمّ كتابة شيكاً مسحوباً على الخزينة لدفع ثمن الخدمة. واستلمت شحنات محمولة بواسطة السيارة الى المنطقة الدولية، والأهم من ذلك، تَلَقّت شحنات من الأموال بواسطة طائرة صغيرة الى بَلَد، مَقَر المكتب المركزي للتمويل في القيادة المالية.

وهكذا ، بحلول حزيران (يونيو) 2006 ، كان الإطار الأساسي اللازم لتمكين العراقيين من الناحية المالية قد وُضِع في مكانه: لدى القيادة المالية 266 آليات لدعم جميع طرق الدفع بالعملة المحلية - الشيك، برقاً ونقداً.

ماذا يمكن أن نفعله اليوم؟

بناء على الخبرة المالية التي لدى القيادة ومناقشات مع المصرفيين في الشرق الأوسط والشركاء بين الوكالات الذين على دراية بأمور العراق المالية ، توجد هناك خمس مبادرات إدارة نقدية التي من شأنها أن تُحسِن في وضع العراق اليوم.

أولاً، يجب أن تَّصاغ جميع عقود البائعين العراقين حيث تَنُص على أن تكون المدفوعات إلزامياً بالدينار العراقي عبر إيداع مباشر أو شيك. إذا لم يُنَص على ذلك في العقود ، فإن البائعين (الذين يبنون أُسس المجتمع العراقي الجديد والذين هُم أفضل أمل للمستقبل) سوف يستمرون في طلب الدفع بالدولار الأمريكي. من شأن الإستمرار في ضخ الدولار داخل البلد العمل على تأخير قبول الدينار في العراق (ودولياً). كما أنه سيقوم بتكبيل كميات كبيرة من إحتياطي الولايات المتحدة النقدي وعمالة الولايات المتحدة والمنتشرة في مواقع في العراق والكويت ، فضلا عن موارد خدمة المالية والمحاسبة لوزارة الدفاع (DFAS) في روما ونيويورك،

وانديانابوليس بولاية انديانا. سوف نكون مذنبين لإطالة أمد الوضع الراهن إذا لم نبدأ بتفعيل هذه الفترة الانتقالية الصعبة بالقوة.

ثانياً ، ينبغي على القوات الامريكية، شركاء الإئتلاف ، وفرق إعادة الإعمار الإقليمية والتي تدفع للمواطنين العراقين مبالغ دون 2500 دولار أن تدفعها بالدينار العراقي. لغاية شهر نوفمبر 2007 لم يوضع هذا حيّز التنفيذ. لم تزل فرق إعادة الإعمار الإقليمية تدفع بالدولار، ذلك أن هذا

الإنبعاث الحديث الثاني للدينار العراقي هو أمر أساسي لأمل ونجاح مستقبل العراق في الاقتصاد العالمي.

في المقام الأول لسهولة الأمر.

ثالثاً ، يَتعيّن على المؤسسات المالية العراقية المضي قُدما بسرعة لمواكبة المعايير التقنية للمجتمع المالي الدولي. أثناء حرب حرية العراق الثانية (OIF II) لاحظ كاتب هذه السطور جنود التمويل وهم يُرَكّبون أجهزة الكمبيوتر المكتبية ، ويدربون موظفي البنوك. ومع ذلك ، فإننا لم نفعل ما فيه الكفاية لبناء إطار للشبكة المالية. فالعديد من البنوك خارج بغداد تعمل كما لو أنها في جزر نائية ، وعدم توَفّر الاتصالات السلكية واللاسلكية يجبرهم على القيام بعمليات يدوية. (كما هو في كثير من الحالات في العراق ، يجب ان تُبْنى البنية التحتية من الألف إلى الياء.) فبالإضافة إلى تطبيقات الحاسوب وقواعد البيانات ، والمعدات ، والتدريب ، فإن النظام العراقي المالي يحتاج الى تحديث جوهري للبنية التحتية المادية وذلك لوصله مع الشبكة المالية العالمية. يجب علينا مساعدة المصارف العراقية في بناء شبكة اتصالات مالية آمنة وتقديم التطبيقات والتدريب على الحلول المصرفية للتجارة الإلكترونية الدولية. كما هو حال مجلس الاحتياطي الاتحادي ، يجب على البنك المركزي العراقي أن يكون قادراً على القيام بدور "دار المقاصة الآلية" بحيث يمكن للبنوك الإستفسار الفوري إلكترونياً ومن خلال حسابات عن الأرصدة الدائنة والمدينة عن طريق آمن. من أجل أن يستطيع المجتمع المالي العراقي أن يُجاري نظرائه الدوليين في مجال الخدمات المصرفية، يجب على جميع المصارف أن تكون عضوة في الجمعية الدولية للإتصالات المالية السلكية واللاسلكية بين البنوك (سويفت) وهي شبكة إدارية للإتصالات والعمليات المصرفية. حالما يقوم جنود سلاح الإشارة الأمريكي، أو متعاقدين، أو مصادر محلية بتركيب هذه التقنية التأسيسية ثُمّ يبدأوا بتنفيذها وإدارتها وصيانتها، عندها تستطيع البنوك تنفيذ وظائف خدمات مصرفية حديثة مثل الأرصدة المدينة والائتمانات الالكترونية، بطاقة الباركود وتقنيات الشرائح.

رابعاً ، بمساعدة من ضباط الاتصال المصرفي ووزارة الخزانة الأميركية يجب على عُمدة الخلية المحلي (على غرار قائد الحامية التقليدية والموظفين) أن يقيم مصارف عراقية على منشآت التحالف العسكري الدائمة. سوف تسنح هذه البنوك الفرصة للمتعاقدين لفتح حسابات في بيئة آمنة وهذا يعني الإستقرار في نظرهم. ينبغي على القادة وعُمدة الخلايا أن يُنشئوا برنامجا لتشجيع العمالة المحلية والأجنبية الذين يعملون على مثل هذه المنشآت العسكرية ان تذهب رواتبهم الى مصرف عراقي كايداع مباشر. لا يتطلب هذاالتغيير شيئا جديدا. لدينا أمثلة ناجحة لبنوك محلية عاملة في منشآت التحالف في أفغانستان.

خامسا ، ينبغي على البنك المركزي العراقي أن يُرَخّص او يطلب طباعة دنانير عراقية من الفئات الكبرى. أن يضطر الشخص لحمل عدداً كبيراً من

الأوراق النقدية من شأنه أن يُثبط القبول واسع النطاق للدينار. الشركة الأمريكية تايتن التي تعمل في مجال تكامل الأنظمة والتي كانت تدفع للمترجمين العراقيين وفرق إعادة الإعمار الذين يقومون بتنفيذ عدد كبير من المشاريع المحلية، أفادت بأن كمية الدنانير المطلوبة للقيام بعملية تجارية ثَنَتهم عن استعمال العملة. لا ينبغي أن يحمل العراقيون أكداساً كبيرة من النقود للقيام بالمعاملات اليومية. ذلك ان أعلى ورقة نقدية هي من فئة - 25000 دينار - بما يعادل ما يقرب من 20 دولار، ينبغي على العراق ان يُصدِر أوراقاً نقدية من فئة 50000 و 100000 دينار.

دينار الماضي ودينار المستقبل

قبل سنوات الدكتاتورية والعقوبات الدولية في عهد صدام حسين ، كان النظام المالي العراقي تحت إشراف مجلس العملة السياسة النقدية. من عام 1931 إلى عام 1949 أُسْتُخدِمَ الجنيه الاسترليني البريطاني ، ومن عام 1916 حتى 1931 كان البلد يعمل بموجب سياسة «الدولرة» مع الروبية الهندية. قبل عام 1916 ، عندما كان العراق تحت الامبراطورية العثمانية ، أُستُخدِمَ الجنيه التركي (مع بنك الإمبراطورية العثمانية الذي كان مملوكا من قبل المساهمين البريطانيين والفرنسيين ، وإصدار الأوراق النقدية). ولقد اعتمد صدام «الدينار» عندما جاءالى السلطة في عام 1979.

وكانت الوحدة النقدية العامة في البلدان الإسلامية في وقت مبكر ، وكان أصلها رمزاً لإرث العراق التاريخي الغني. الإنبعاث الحديث الثاني للدينار العراقي هو أمر أساسي لأمل ونجاح مستقبل العراق في الاقتصاد العالمي.

رعاية عملة قوية مستقرة لها اثنين من الفوائد المحتملة بالنسبة للعراق : الأولى ، بناء ثقة الشعب حيث يصبحوا أعضاء في أسواق العالم ، وثانيا ، عملة وطنية جديدة يمكن أن تكون رمزاً موحداً بين الشيعة والسنة ، والأكراد ، والطوائف الأخرى. حتى الآن ، الإجراءات التي اتخذتها مؤسسات القطاع الخاص ، شركات الخدمات المصرفية الدولية ، والوكالات الامريكية ، وقوات التحالف قد وضعت جمهورية العراق على المسار نحو الاستقلال المالي. وإذا أُخِذ بعين الإعتبار المستويات الحالية المتدنية للأمن ، والتكنولوجيا، والثقة في هذا البلد، ربما سيكون ذلك المسار طويلاً ووعراً. ولكن مع مزيد من التوجيه، والدعم، والرعاية من فيلق التمويل فى الجيش الامريكى، وأخصائي التمويل في مشاة البحرية، وزارة الخارجية ووكالة التنمية الدولية ووزارة الخزانة، وشركاءأميركا في التحالف ،جميع هؤلاء سيُتيحون للنظام المالي العراقي ان يَبلُغ مستواً معيناً من الخدمات والذي ، إلى جانب وجود عملة مستقرة ، سوف يوفر للمجتمع العراقي في نهاية المطاف الاستقرار الاقتصادي الذي يستحقه.

الحواشي السفلى

1 ستيف أتش. هانك، "خطة لعملة عراقية" انتر ناشنال إكونومي (صيف 2003)

2 الفريق بيتر تشياريلي والرائد باتريك ميكائيلس ، "كسب السلام: متطلبات عمليات كاملة الطيف» مليتري ريفيو (يوليو - أغسطس 2005)

3 الفريق أول ديفيد بترايوس « تَعَلُّم مكافحة التمرد : ملاحظات من الجندية في العراق» مليتري ريفيو (يوليو - أغسطس 2006)

4 في ظروف مماثلة، صندوق النقد الدولي ، والذي كان مسؤولاً عن وضع السياسة النقدية في منطقة البلقان، اختار أسلوبا مختلفا. لقد أنشأ مجلس النقد وهيئة لصنع القرار مستقلة عن المؤسسات السياسية للعمل على مدى السنوات الست الأولى بعد انتهاء الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك.

5 الدليل المالي لوزارة المالية الجزء 4 الفصل - 9000، «تبادل العملات الأجنبية» ، القسم 9030، «الوديعة المعينة « (ديسمبر 2001).

Follow the Money: The Army Finance Corps and Iraqi Financial Independence
Lieutenant Colonel Laura Landes, U.S. Army
Originally published in the English March-April 2008 Edition.

فشل إستراتيجي: السياسة الأمريكية لإدارة المعلومات في العراق المحتلة

الدكتورة: كورا سول جولدستين

يعتبر الاحتلال الأمريكي لألمانيا (1945 - 1949) تمرينًا نموذجيًا في ممارسة الديمقراطية عن طريق القوة. في الواقع، قام كبار الشخصيات في إدارة بوش - بما فيهم وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس ووزير الدفاع الأسبق دونالد رامسفيلد - بمقارنة التجارب الأمريكية في ألمانيا ما بعد الحرب وعراق ما بعد الحرب. ويتناول هذا المقال السياسة الأمريكية لإدارة المعلومات في كل من ألمانيا والعراق (2003 - 2006). ويشير التحليل المقارن إلى أن السياسة الأمريكية للسيطرة على المعلومات كانت مختلفة تمامًا في الحالتين. ففي ألمانيا، مارس الجيش الأمريكي ومكتب الحكومة العسكرية الأمريكية (OMGUS) رقابة صارمة على وسائل الإعلام لمنع الدعاية النازية ولعرض جدول أعمال السياسية الأمريكية لإرساء الديمقراطية.[1] ومع اندلاع الحرب الباردة، استخدم OMGUS كل وسائل الاتصال الجماهيري والشؤون الثقافية - كالصحف والمجلات والأفلام الروائية والوثائقية والملصقات الإعلانية والإذاعة - لنشر الدعاية والرسائل الإستراتيجية الأمريكية إلى الشعب الألماني. وبالتالي، من عام 1945 حتى 1949، استطاع الأمريكيون صياغة محتوى المعلومات في المنطقة والقطاع الأمريكيين. أما في العراق، فقد فشلت قوات التحالف في السيطرة على المعلومات بنفس الدرجة. ونتيجة لهذا الخطأ الإستراتيجي تمكنت حركات التمرد وغيرها من الحركات المدنية المعارضة للوجود الأمريكي من السيطرة على المعلومات ونشر الرسائل المناهضة للولايات المتحدة.

القضية الألمانية

أثناء الحرب العالمية الثانية، لعبت الحرب النفسية دورًا هامًا في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية ضد الرايخ الثالث. وبمجرد أن دخل الجيش الأمريكي ألمانيا، شن خبراء الحرب النفسية الأمريكية حملة دعائية واسعة لإقناع الشعب الألماني بقطعية الهزيمة وحملهم على التعاون. وفي نفس الوقت، قام الجيش بإغلاق الصحف الألمانية والمجلات ومحطات الإذاعة في المنطقة والقطاع الأمريكيين؛ لضمان احتكار المعلومات والدعاية. ونتيجة لذلك، فإن المعلومات التي وردت إلى الألمان في المناطق الأمريكية جاءت حصرًا من المنشورات الإخبارية الأمريكية(*Mitteilungblätten*) وصحف الجيش وراديو لوكسمبورج.

الدكتورة كورا سول جولدستين هي أستاذ مساعد في العلوم السياسية بجامعة ولاية كاليفورنيا، لونج بيتش. حصلت على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة شيكاغو في عام 2002. وسيطبع كتابها، الحرب النفسية في وقت السلم: الدعاية الأمريكية المرئية في ألمانيا المحتلة، بواسطة مطبعة جامعة شيكاغو في ربيع عام 2009. حصلت في عام 2007 على جائزة ماري باركر فوليت من قسم السياسة والتاريخ بالجمعية الأمريكية للعلوم السياسية.

صورة: جنديان من فريق قتال اللواء الثالث، فرقة الفرسان الأولي، يتحدثان مع المتظاهرين الذين تجمعوا خارج نقطة تفتيش في المنطقة الدولية وسط بغداد يوم 17 نوفمبر 2004. وكان المتظاهرون قد احتشدوا للاحتجاج على قيام القوات متعددة الجنسيات بالغارة على مكاتب آية الله ماهود الحساني والقبض على أتباعه الذين قاموا بتوزيع منشورات تندد بالانتخابات العراقية القادمة. (الجيش الأمريكي، الرقيب: جون كوين)

بعد إعلان يوم النصر في أوروبا، يوم 12 مايو 1945، إدارة الحرب النفسية التابعة لمقر القيادة العليا لقوات التحالف (SHAEF/PWD) تحولت إلى إدارة مراقبة المعلومات (ICD) في ألمانيا. وترأس اللواء روبرت س. مكلور - رئيس PWD/ SHAEF - الوحدة العسكرية الجديدة وابقى معظم أفراد SHAEF/PWD.[2] في البداية كانت ICD مستقلة عن الحكومة العسكرية، ولكن في شهر فبراير من عام 1946 اندمجت بالكامل مع OMGUS.

في بداية الأمر، كانت ICD مختصة في المقام الأول بإزالة النازية من وسائل الإعلام، فأقامت حظرًا على الصحفيين الألمان الذين كانوا معروفين بفسادهم السياسي بسبب ماضيهم النازي، كما قامت بمنع الرسائل النازية والعسكرية والرسائل التي تتسم بالقومية المتطرفة والتي قد تثير المشاعر المؤيدة للنازية وتشجع مقاومة المشروع الأمريكي. وأثناء حدوث عملية الفحص شرعت ICD في اختيار المحررين الألمان وإعطائهم التراخيص لتشغيل الصحف والمجلات. وقد نجحت في اختيار مجموعة من الأفراد غير المتجانسين سياسيًا وفكريًا. وبحلول منتصف عام 1946، منحت ICD التراخيص الصحفية إلى 73 مواطن ألماني، من بينهم 29 من الحزب الاشتراكي الديمقراطي و17 من الحزب الديمقراطي المسيحي و5 من الشيوعيين.[3] وهكذا في الوقت الذي فرض فيه OMGUS رقابة سياسية وإيديولوجية صارمة لحظر انتشار الرسائل النازية

والقومية والعسكرية، سعي أيضًا إلى التنوع السياسي وسمح بتطوير خطاب سياسي متنوع.[4]

ورغم أن المحررين الألمان الحاصلين على ترخيص من ICD قد عُهد إليهم بمهمة خلق ألمانيا ديمقراطية جديدة، إلا أن الإدارة ظلت تراقب كل مطبوعاتهم مراقبة شديدة. في البداية، كانت ICD تراقب المطبوعات قبل نشرها، ولكن ابتداءً من أغسطس عام 1945 أكتفت بالتدقيق بعد النشر.[5] ورغم أن المحررين الألمان كانوا يديرون عملياتهم بحرية، إلا أنه كان هناك دائمًا إمكانية حدوث توبيخات

لم يتم إقامة أي برنامج كامل وشامل للسيطرة على المعلومات في العراق...

بعد النشر والتي قد تتسبب في إلغاء الترخيص. وهكذا حددت ICD حدود المقبول والمرغوب في المجالات السياسية والثقافية، وقامت بمراقبة وتنظيم المعلومات التي وصلت إلى الألمان في المنطقة والقطاع الأمريكيين.

خلال العامين الأولين من الاحتلال، عكست سياسة الصحافة الأمريكية في ألمانيا المحتلة الفكر الإيديولوجي للصحفيين العاملين في ICD. وكان العديد من موظفي ICD علماء عاشوا في ألمانيا. وكان عدد كبير منهم من مؤيدي الخطة الاقتصادية الجديدة ومن المثقفين والمهاجرين واليهود واليساريين المتحمسين لإمكانية المساهمة في إقامة مجتمع ديمقراطي تعددي من رُفات النازية.[6] وفي برلين كان معظم موظفي ICD من المهاجرين الألمان.[7] وهكذا، تحدّث العديد من موظفي ICD اللغة الألمانية، وأطلعوا على الثقافة الألمانية، وفهموا المجتمع والتاريخ الألمانيين. وفي عام 1945، رحب هؤلاء الصحفيون بتعاون اليسار الألماني مع التعصب الديني كجزء من عملية إنشاء صحافة وثقافة ألمانيتين ديمقراطيتين.

ومع اندلاع الحرب الباردة، تغيرت السياسة الصحفية لمكتب OMGUS، وأصبحت ألمانيا المحتلة الجبهةَ الأولى في الحرب النفسية بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. وبعد عام 1946، تلاشى بسرعة احتمال وجود ألمانيا مستقلة وموحدة بعد الحرب. وشرع كل من الأمريكيين والسوفيتيين في استخدام وسائل الإعلام الألمانية الجديدة كل في مناطقه وقطاعاته لمهاجمة بعضهما البعض ونشر الدعاية. على سبيل المثال، في شهر مارس من عام 1946 أرغم OMGUS صحيفة *Zeitung Neue* - الصحيفة الرائدة في المنطقة الأمريكية - على تغيير موقفها الصحفي ليعكس تأييده للسياسة الخارجية الأمريكية. وأصبحت صحيفة *Neue Zeitung* هي الناطقة بلسان OMGUS لمواجهة الدعاية السوفيتية في ألمانيا المحتلة.[8]

بحلول أوائل عام 1947، تغيّر موظفي ICD وحل محاربي الحرب الباردة محل الملحقين الصحفيين الأصليين.[9] ونتيجة لذلك، فإن معظم المطبوعات التي لم تتبع توجيهات OMGUS المناهضة للشيوعية كان مصيرها إما وقف إصدارها أو استبدال محرريها.[10] وفي شهر أغسطس من عام 1947، تم عزل اميل كارليباخ - الشيوعي الذي كان قد نجا من بوخنفالد والذي كان قد حصل على ترخيص لنشر جريدة *Frankfurter Rundschau* في عام 1954 .[11] وتم إغلاق جريدة *Ruf Der* - وهي جريدة سياسية ثقافية واسعة الانتشار - لأن ICD اعتبرتها مؤيدةً للشيوعية، رغم أن النظير السوفيتي لمكتب OMGUS قد ندد بما نُشر.[12] وفي أكتوبر من نفس العام، أطلق اللواء لوسيوس د. كلاي - الحاكم العسكري الأمريكي - عملية الدعاية المضادة (Talk Operation Back) - وهي إجراء دعاية مضادة تهدف إلى استخدام وسائل الإعلام الألمانية في المنطقة والقطاع الأمريكيين للرد على الدعاية السوفيتية المناهضة للولايات المتحدة ومقاومتها. وتم فرض اتجاه مناهض للشيوعية في

الصحافة الألمانية يكافئ ويعادل الاتجاه الذي كان سائدًا في المنطقة والقطاع التابعين للاتحاد السوفيتي.

القضية العراقية

لقد نجحت حملة الحرب النفسية في عملية حرية العراق (OIF) لأنها أقنعت الجيش العراقي بألا يقاوم. وهذا ما سمح للقوات المسلحة الأمريكية بالاستيلاء على بغداد بعدد صغير من القوات. ومع ذلك، وعلى عكس الحالة الألمانية، لم تواصل قوات التحالف جدول أعمال حربها النفسية بعد سقوط نظام صدام حسين. فلم يتم إقامة أي برنامج كامل وشامل للسيطرة على المعلومات في العراق، بل لقد تراءى لوزارة الدفاع إنشاء «فريق إعلامي للرد السريع» للإشراف على تفكيك وسائل الإعلام العراقية التي تديرها الدولة وإنشاء أخرى بتمويل أمريكي وتشغيل شبكة «وسائل الإعلام العراقية الحرة». وتم إنشاء هذه الشبكة الإعلامية الجديدة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة لتكون بمثابة منفذ دعاية لوزارة الدفاع الأمريكية بالعراق.[13]

لقد كان صدام حسين يعي جيدًا أهمية السيطرة على المعلومات والتلاعب الإعلامي. ففي عام 1968، بعد أن أصبح رئيسًا للأمن الداخلي، لم يكن يصل إلى العراقيين سوى الصحف التي تصدرها الحكومة. وعندما تولى الرئاسة في عام 1979، شرعت وزارة الإعلام العراقية

لم تميز وزارة الدفاع بين المشكلة السياسية ... وبين القضية التسويقية.

في تعيين كل الصحفيين (الذين كانوا ينتمون إلى حزب البعث) في الدولة، وأصبحت إهانة رئيس الجمهورية جريمة يُعاقب عليها بالإعدام. وأصبح عُدي - أحد أبناء صدام حسين - رئيسًا لاتحاد الصحفيين، وأشرف على نحو اثنا عشر جريدة، بما فيهم جريدة «الثورة» و«بابل» و«الجمهورية». وكانت هذه الصحف تنشر صور صدام في الصفحات الأولى يوميًا. وكان عُدي أيضًا مسئولاً عن العديد من القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية. وفي عام 2003، كان هناك 13 قناة تلفزيونية و74 محطة إذاعية كلها تحت سيطرة الدولة.[14] وكانت الحكومة العراقية هي المزود الحصري لخدمة الإنترنت، وكان استخدام الإنترنت متاح فقط في مقاهي الإنترنت التي كانت تخضع لرقابة مشددة من جانب قوات الأمن. وكانت الأقمار الصناعية ممنوعة، رغم أن ملوك النظام كانوا يتابعون الأنباء على الأقمار الصناعية.[15]

بمجرد الإطاحة بصدام، انفجرت أعداد المطبوعات العراقية حتى تجاوزت المأتين. ومع فشل قوات التحالف في إيقاف أو تأمين المطابع العراقية، بدأ كل من كان في استطاعته الوصول إلى الصحافة مزاولة النشر. واجهت العديد من الصحف والمجلات التي ظهرت في عام 2003 أزمات مالية وسرعان ما اختفت، لكن - وفقًا لتقديرات هيئة الإذاعة البريطانية - لا تزال هناك 50 صحيفة

وكالة فرانس برس، كري صاحب

عراقيون يشاهدون بثًا تلبفزيونيًا يُزعم أنها رسالة مسجلة من الزعيم المخلوع صدام حسين على قناة العربية التليفزيونية الفضائية التي تتخذ من دبي مقرًا لها، يوم 17 يوليو 2003، في الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لاستيلاء حزبه - حزب البعث - على السلطة في العراق.

يومية تصدر بانتظام في العراق، منها 12 صحيفة تصدر في بغداد.[16] ولكن للأسف هذا الانفجار الإعلامي العفوي، إلى جانب عدم وجود سياسة أمريكية صارمة لإدارة المعلومات، سرعان ما تم استغلاله من قبل جماعات معارضة للتحالف.

لقد أصبحت الصحافة العراقية متنوعة للغاية؛ فقد أقامت كل جماعة من جماعات الضغط السياسية منفذًا إعلاميًا خاصًا بها. بدأ سعد البزاز - وهو صحفي عراقي يعيش في المنفى منذ عام 1992 - نشر طبعة بغداد من صحيفة «الزمان» - وهي صحيفة تتخذ من مدينة لندن مقرًا لها، قام سعد البزاز بتأسيسها في عام1997 .[17] وبدأت العائلة الملكية السعودية نشر الطبعة العراقية من جريدة «الشرق الأوسط» التي تصدر في لندن - وهي أداة دعايتها الرئيسية في الغرب. كما نُشرت جريدة «المؤتمر» من قبل المقربين من نائب رئيس الوزراء السابق - أحمد الجلبي. وحاليًا يقوم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق - وهو الجماعة السياسية الشيعية الرئيسية في العراق - بإصدار جريدة «العدالة» و«الفاطر» و«نداء الرافدين». وجريدة البيان هي صحيفة حزب الدعوة - الحزب الشيعي لرئيس الوزراء نوري المالكي وسلفه إبراهيم الجعفري. ومن الصحف الهامة الأخرى صحيفة «المدى» اليسارية، وصحيفة «الصباح الجديد»، التي أسسها إسماعيل زاير - رئيس تحرير جريدة الصباح الأسبق. (استقال إسماعيل الزاير من جريدة «الصباح» في شهر مايو من عام 2004 احتجاجًا على الرقابة والتدخل الأمريكيين في تحرير الجريدة.[18]) وتُنشر جريدة ساخرة واحدة في بغداد هي جريدة «حبزبوز».

في هذا السياق، جدير بالذكر أن السياسات الإعلامية لسلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) ولوزارة الدفاع الأمريكية كانت غير فعّالة. فلقد عمل اجتثاث بعث الصحافة العراقية على حث المشاعر المعادية لأمريكا.[19] لكن CPA لم تحل محل أفراد حزب البعث مع العراقيين التواقين إلى تأييد ظهور الديمقراطية الليبرالية في بلدهم، كما أنها لم تراقب الدعاية المناهضة لليبرالية أو المعادية لأمريكا. في شهر يوليو من عام 2003، صرَّح بول بريمر الثالث - رئيس سلطة التحالف المؤقتة - علانيةً أن التحالف لم يكن يحد من حرية التعبير في العراق. وردَّد تشارلز هيتلي - المتحدث باسم التحالف - نفس كلام بريمر. لقد كانت الفكرة العامة هي أن الرسالة الأمريكية «للحقيقة» قد تغلب، في حد ذاتها، على الرسائل السياسية الأخرى في عراق ما بعد صدام.

لقد مارستCPA - من آن لآخر - قدرًا من السيطرة على الدعاية المتطرفة المناهضة للولايات المتحدة. على سبيل المثال، قامت بإغلاق جريدة «المستقلة» - وهي جريدة نشرت مقالا يدعو لإعدام جميع العراقيين الذين تعاونوا مع قوات التحالف.[20] وفي شهر مارس من عام 2004، قامت CPA بمنع إصدارجريدة«الحوزة»البغدادية - وهي جريدة أسبوعية شيعية متطرفة - لمدة 60 يومًا بزعم أن ناشريها كانوا يحرضون على العنف ضد الاحتلال.[21] كما داهمت قوات التحالف أيضًا مركز توزيع جريدة «صدى الأمة» في مدينة النجف، وصادرت نسخ الطبعة التي طالبت العراقيين بالانضمام إلى صفوف المقاومة. لكن محاولات CPA للسيطرة على الصحف العراقية الجديدة كانت عديمة الجدوى غالبًا. فبعد أيام قلائل من مداهمة جريدة «صدى الأمة»، عادت الجريدة إلى الشوارع تدعو قرائها إلى الانضمام إلى حركة مقاومة الرمادي وتنشر الدعاية المعادية للسامية والمناهضة للغرب والمعادية للإناث.[22] وخلاصة القول أن الحالات النادرة للرقابة في مرحلة ما بعد الإصدار لم ترقى إلى مستوى برنامج فعال للسيطرة على الإعلام.

ورغم أن أداء وزارة الدفاع الأمريكية قد يوحي بغير ذلك، إلا أنها أعدت بالفعل توجيهات للدعاية في العراق. يقسم الملحق رقم 2 بتوجيه الشؤون العامة لقوة العمل المشتركة 7 (FTJC-7) (2003) «المواضيع الراهنة» بالنسبة للصحافة العراقية إلى ثلاث فئات: «ايجابية» للتعزيز، و«سلبية» لردها أو تجنبها، و«غير واضحة أو

ذات حدين» لإبطال مفعولها. كانت الفئة الأولى تهدف إلى تطوير الدعم «من وإلى الشعب العراقي»، من خلال إبراز أهمية التقدم والأمن، وخاصة في بغداد، والتأكيد على «المشاركة العراقية» في إعادة إعمار البلاد. قد

الإذاعة والتلفزيون لم يكونا الموقعين الوحيدين اللذين مورست فيهما حماقة التعاقد الخارجي.

تضمنت الرسالة الإيجابية مؤشرات الإصلاح في الحياة اليومية، مثل حل مشكلة انقطاع التيار الكهربائي وبناء المدارس والمستشفيات الجديدة ونشر الأمن. الفئة الثانية، «القضايا السلبية»، من شأنها مخاطبة مواضيع مثل «إساءة معاملة المعتقلين العراقيين» و«انبعاث المقاومة والفوضى وعدم الاستقرار وفراغ السلطة من جديد»، و«ضعف البنية التحتية» و«تأخير إنشاء الهياكل السياسية». وستستجيب الفئة الأخيرة لعدم اكتشاف أسلحة الدمار الشامل، ومشاكل العثور على صدام حسين، واجتثاث البعث.[23]

والجانب الجوهري والأكثر إثارة للدهشة في السياسة الدعائية الأمريكية في OIF هو اعتماد وزارة الدفاع الأمريكية على شركات القطاع الخاص لتوصيل رسالتها الإستراتيجية إلى الشعب العراقي. فبدلا من تشكيل وحدة حربية تضم خبراء في الحرب النفسية من القوات المسلحة ومجمع الاستخبارات والأوساط الأكاديمية، أسندت حكومة الولايات المتحدة هذه المهمة إلى شركات قطاع خاص ليس لديها خبرة سابقة في منطقة الشرق الأوسط.[24] ولم تميز وزارة الدفاع بين المشكلة السياسية - هي كيفية تحويل مجتمع يخرج من استبداد وحشي ليدخل بسرعة في الأصولية الدينية - وبين القضية التسويقية. فحاولت بيع رؤيتها الخاصة للأحداث إلى الشعب العراقي كما لو كانت تلك الرؤية منتج استهلاكي.

في عام 2003، قامت إدارة العمليات الخاصة والصراع متدني الشدة التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية والمتخصصة في عمليات الحرب النفسية بمنح المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية (SAIC) عقد بالإسناد المباشر قيمته 82.3 مليون دولارًا لإقامة شبكة الإعلام العراقي (IMN). وفي الوقت الذي بدأت فيه IMN إصدار جريدة الصباح، كان هناك بالفعل من 20 إلى 30 صحيفة مستقلة جديدة.[25] وأصبحت جريدة الصباح مجرد صحيفة وسط العديد من الصحف، ولم يستطع الأمريكيون مطلقًا احتكار الإعلام في العراق.

وكانت IMN أسوأ حظًا مع التلفزيون. فكان إنشاء شبكة تلفزيونية (العراقية) ترعاها الولايات المتحدة بمثابة كابوس. فمن البداية، أدت الفوضى وانعدام التخطيط وعدم كفاية الأفراد والميزانية غير الكافية إلى عرقلة المشروع. وعلاوة على ذلك قام المخربون بتخريب أجهزت الشبكة المادية بانتظام، وفي وقت لاحق (قبل منتصف صيف 2003) تم تفجيرها من قبل المتمردين. وأخيرًا عندما بدأت العمل، فشلت قناة العراقية في جذب الجمهور العراقي لأنها تعمدت تجنب الأنباء العراقية. على سبيل المثال أذاعت الشبكة برامج الطهي بدلاً من تغطية أعمال العنف السياسي في البلاد.[26]

ونظرًا لأن قوات التحالف لم تفعل شيئًا من أجل وقف تركيب أطباق استقبال الأقمار الصناعية التي انتشرت فجأة في جميع أنحاء العراق، تمكن المشاهدون العراقيون من الوصول إلى مصادر معلومات متعددة. وقد كان بإمكانهم مشاهدة أي من البرامج الإخبارية العديدة المناهضة للولايات المتحدة والتي تبثها المحطات التلفزيونية في منطقة الشرق الأوسط. وليس غريبًا

أن بعد ستة أشهر فقط من الغزو، شاهد 63 في المائة من العراقيين الذين كان بإمكانهم استخدام أطباق الأقمار الصناعية قناة «الجزيرة» وقناة «العربية»، وهما قناتان عرضتا الأنباء ممزوجة بالدعاية المناهضة للولايات المتحدة والمعادية للسامية.[24] وأطلع 12 في المائة فقط من العراقيين على الأخبار من قناة «العراقية».[28]

ومنذ ذلك الحين أصبح الإرسال التلفزيوني عبر الأقمار جزءًا لا يتجزأ من منبر الجهاديين الإلكتروني. فقناة الزوراء الفضائية في العراق تعتبر واحدة من أكثر أسلحة الجيش العراقي الإسلامي فعاليةً، وهو جماعة مقاومة سنية رئيسية يُزعم أنها تضم أعضاء سابقين في حزب البعث.[29] وتقدم قناة الزوراء باستمرار لقطات من الحرب السنية ضد الولايات المتحدة وميليشيا مقتدى الصدر الشيعية. وتعرض بانتظام مجاهدين يخططون لشن هجمات ضد الوحدات العسكرية الأمريكية واغتيال جنود من قوات التحالف على يد القناصة أو العبوات الناسفة، والقيام بعمليات عسكرية ضد أهداف شيعية. وتُبث برامج القناة في جميع أنحاء العالم العربي عبر «نايل سات» - وهو مزود خدمة الأقمار الصناعية تسيطر عليه الحكومة المصرية. وفي الآونة الأخيرة، أعلنت قناة الزوراء خطط لتوزيع برامجها على الأقمار الصناعية الأوروبية، ومآل ذلك أنها تريد الوصول إلى المشاهدين الأمريكيين.[30]

وخسرت قوات التحالف أيضًا الحرب الدعائية الإستراتيجية في مجال الإنترنت. فالجماعات الإرهابية تستخدم إنترنت عالي السرعة، وبرامج مقرصنة لتحرير الفيديو، ومواقع مجانية لتخزين الملفات لنشر منتجاتها. على سبيل المثال، قام أبو ميسرة - رئيس القسم الإعلامي بجماعة أبو مصعب الزرقاوي والزعيم السابق لتنظيم القاعدة في العراق - بتسجيل عملية قطع رأس الرهينة الأمريكي نيكولاس بيرج على شريط تليفزيوني وقام بنشر هذا الشريط على الإنترنت. ولشبكة الإنترنت أهمية كبيرة أيضًا بوصفها آلية لتدريس المهارات العملية للمقاومة، مثل كيفية بناء الصواريخ والقنابل والأسلحة الكيماوية.[31]

ورغم الفشل الذريع الذي مُنيت به SAIC، واصلت وزارة الدفاع الأمريكية انتهاج سياسة الاستعانة بمصادر خارجية. ففي شهر يناير من عام 2004، قامت بتحويل تعاقدها الإعلامي من SAIC إلى شركة هاريس - وهي شركة منتجة لمعدات البث الإذاعي وليس لها خبرة سابقة في الحرب النفسية أو في منطقة الشرق الأوسط. وتعاقدت شركة هاريس من الباطن مع المؤسسة اللبنانية للإرسال ومع شركة الفوارس - وهي شركة اتصالات تتخذ من الكويت مقرًا لها - للقيام بالعمليات التليفزيونية، ولكنها تولت أمر جريدتي «العراقية» و«الصباح». وبعد شهر واحد قامت CPA بتغيير اسم شبكة الإعلام العراقي إلى Network Iraqia. كما استعانت وزارة الدفاع أيضًا بشركة جي والتر تومبسون - عملاق الدعاية في شارع ماديسون - لإقناع العراقيين بأن شبكة الإعلام العراقي أو Iraqia كانت ذات مصداقية.[32] قد لا يكون غريبًا أن شركة ولتر تومبسون غير متخصصة في الحرب النفسية في منطقة الشرق الأوسط؛ فعملائها الرئيسيين هم شركة دومينوز ودايموند تريدنج وفورد وكادبوري وشويبس واتش اس بي سي وكيمبرلي كلارك وشركة كيلوج وكرافت ونستله وفايزر ورولكس وشركة شل ودياجو وشركة يونيليفر وشركة فودافون.

إن الفشل العراقي الذريع هو نتيجة منطقية لتصوير البعثة الأمريكية بأنها المحرر وليس المحتل لبلد عدو.

أيضًا في عام 2004، كلفت إدارة بوش مجلس أمناء الإذاعات الدولية الأمريكية - منتجي إذاعة صوت أمريكا - بمواجهة تأثير قناة الجزيرة في الشرق الأوسط. فأطلق المجلس قناة الحرة الفضائية وإذاعة سوا ومجلة هاي. تعرض قناة الحرة - التي حذت حذو أحد المحطات الأمريكية التقليدية - عروض الطهي والأزياء والبرامج الجغرافية والتكنولوجية والأفلام الوثائقية والأخبار. رغم أن قناة الحرة - والتي تبلغ ميزانيتها 100 مليون دولارًا - مغمورة بالمال الوفير وتبث برامجها في الأردن ومصر والعراق، اتضح أنها منيت بالفشل. فقد قرن العراقيون المحطة بالولايات المتحدة، ورفضوا محتواها - خاصةً تغطيتها الإخبارية. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن العراقيين يشعرون بالاستياء لعدم مناقشة القضايا التي تواجه العراق والعالم العربي والشرق الأوسط.[33] كما أن محطة راديو سوا لم تحقق مزيدًا من النجاح بإضافتها موسيقى البوب الأمريكية والشرق أوسطية وتغطيتها الإخبارية القصيرة.

الإذاعة والتلفزيون لم يكونا الموقعين الوحيدين اللذين مورست فيهما حماقة التعاقد الخارجي؛ ففي 30 يناير من عام 2005 عقد العراق انتخابات للجمعية الوطنية الانتقالية. وأشاد الرئيس بوش بهذه بالانتخابات ووصفها بأنها انتصار هامًا على طريق حرية الإرادة العراقية، وقال في خطاب خاص: «في جميع أنحاء العراق اليوم، أصبح الرجال والنساء هم أصحاب القرار الشرعيين والمحددين لمصير بلادهم، وأنهم اختاروا مستقبل يتسم بالحرية والسلام.»[34] بعد عشرة أشهر - أي في يناير من عام 2005 - ذكرت صحيفة لوس انجليس تايمز أن القوات المسلحة الأمريكية كانت تدفع أموالا لصحف عراقية سرًا من أجل نشر مقالات تؤيد قوات التحالف. بدأ هذا البرنامج في أوائل عام 2005 - أي في وقت الانتخابات بالضبط - كعملية دعاية سرية للتأثير على الرأي العام العراقي. ووفقًا لصحيفة تايمز، كانت المقالات «واقعية في الأساس» ولكنهم قاموا بحذف المعلومات التي قد تثير القراء ضد الولايات المتحدة والحكومة العراقية. وأثنت المقالات على الاحتلال الأمريكي، ونددت بحركات التمرد، وأشادت بالجهود الأمريكية في المنطقة.[35]

قامت شركة «مجموعة لنكولن» - التي تم التعاقد معها كجزء من عملية التدفق الإعلامي الأمريكي في عام 2004 - بإصدار هذه المواد الإخبارية. وقد أنشئت هذه الشركة - التي تأسست حديثًا - على يد مجموعة من المستثمرين من شركة لينكولن الليانس التي تتخذ من واشنطن العاصمة مقرًا لها . باعتبارها شركة تابعة لإدارة أصول لينكولن، تصف لينكولن الليانس نفسها بأنها الشركة التي توفر «خدمات الاستخبارات المصممة خصيصًا». وهي تدعي أنها متخصصة في جمع المعلومات من «مصادر داخلية وخارجية متنوعة - سواء المعلومات التاريخية أو معلومات الوقت الحقيقي» - و«دمج» وتحليل المعلومات، ونشر «النتائج العملية.»[36] كانت عملية مجموعة لينكولن السرية سبب حدوث إساءة بالغة في العراق زادت من زعزعة مصداقية الولايات المتحدة في المنطقة. كما أن الصحافة الأمريكية ثارت عليها بشدة أيضًا، على الرغم من أن أعمال الدعاية السرية التي قامت بها مجموعة لينكولن، والتي نفذت بشكل رديء، كانت في الواقع محدودة النطاق.

إن الدعاية السرية وإدراج الأخبار المتحيزة أو الكاذبة في بلد مستهدف دون الكشف عن مصدرها هي خدعة قديمة في الحرب النفسية. ومن اللافت للنظر أن وزارة الدفاع الأمريكية اختارت أن تعتمد على شركة خاصة لا تملك خبرة في هذا المجال في حين أن وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) لديها سجل طويل في مجال نشر الدعاية المتخفية في جميع أنحاء العالم، بما فيها منطقة الشرق الأوسط.[37]

دروس مكتسبة بشق الأنفس

تجاهلت إدارة بوش نموذج الرقابة الإعلامية التي استخدمته الولايات المتحدة في ألمانيا خلال الفترة

1945-1949. وفشلت قوات التحالف في إقامة رقابة صارمة على المعلومات بعد الإطاحة بصدام حسين؛ حيث أصبحت وزارة الدفاع الأمريكية أكثر اهتمامًا بالتلاعب بالصحافة الأمريكية من التحكم في المعلومات داخل العراق. لم يكن دانيال سينور، رئيس مكتب العلاقات العامة بسلطة التحالف المؤقتة، يتحدث اللغة العربية، وكان شغله الشاغل هو «تغذية» وسائل الإعلام الأمريكية بالمعلومات، غالبًا للصحفيين المتعاطفين مع سياسات إدارة بوش.[38]

صحيح أن ثورة تكنولوجيا الاتصالات جعلت السيطرة الكاملة على المعلومات في العراق أمرًا يكاد يكون مستحيلا. لكن وزارة الدفاع الأمريكية فشلت في تقدير مدى تعقد التحدي التكنولوجي والتخطيط له. وأقامت الولايات المتحدة احتلالا عسكريًا غير مجهز بالوسائل اللازمة لإبطال مفعول الأسلحة الإعلامية المتاحة للعدو في القرن الواحد والعشرين. في حين أن صدام حسين كان يمنع القنوات الفضائية ويراقب استخدام الشعب العراقي للإنترنت، لم يفعل الأمريكيون هذا ولا ذاك، ولم يتعاملوا مع الكم الهائل من الدعاية المناهضة للولايات المتحدة التي نشأت عن ذلك. ففي غضون أيام من دخول الولايات المتحدة إلى بغداد، انتشرت الهوائيات الفضائية في كل مكان، مما جعل السيطرة على المعلومات أمرًا مستحيلا. كما انتشرت كذلك المواقع الإلكترونية المتطرفة في كل مكان الأمر الذي لم يدع للأمريكيين أي فرصة للسيطرة عليها.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن لأي دعاية إيجابية أن تؤتي ثمارها عندما تكون المنطقة المستهدفة غير آمنة. فلكي ينجح الاحتلال العسكري كأداة للتغيير لابد أن يكون قادرًا على خلق حالة من الاستقرار في ظل الاضطرابات الاجتماعية الحادة.[39] والحالة الألمانية خير مثال لهذا المبدأ. ففي ألمانيا، قام الجيش الأمريكي وOMGUS بمحاصرة العنف وفرض الأمن وضمانه. الأمر الذي سمح لمكتب OMGUS وشركائه الألمان بالبدء في إعادة الإعمار المادي للمنطقة والقطاع الأمريكيين أثناء إثارة الثورة السياسية والاجتماعية والثقافية. ومن حيث السيطرة على المعلومات، منع الأمريكيون انتشار الدعاية القادمة من الموالين للنظام القديم والجماعات المتنافسة التي تحاول استغلال الفراغ السياسي الناجم عن انتقال السلطة. أما في العراق، فقد خلفت OIF ورائها تمرد عسكري وإرهاب وعنف طائفي واضطرابات مدنية. بلا أمن، مع تلكّؤ مشروعات البنية التحتية، بالإضافة إلى أن تأثير الدعاية الأمريكية الإيجابية كان هامشيًا.

تظهر القضية العراقية أهمية أن يكون هناك نظريات حربية صحيحة قبل شن هجوم عسكري يهدف إلى تغيير نظام الحكم والاحتلال. في عام 1945، أعطى OMGUS حرية محدودة للغاية للسكان الألمان ومارس درجة غير مسبوقة من السيطرة السياسية. تعليمات هيئة الأركان المشتركة رقم 1067 (JCS 1067)، وهي التعليمات العسكرية التي أبلغت سياسة مكتب الحكومة العسكرية الأمريكية من عام 1945 حتى 1947، رفضت صراحةً فكرة أن الولايات المتحدة كانت تحرر مجموعة من السكان المحتجزين من قبل نظام ديكتاتوري. وذكرت أن ألمانيا «لن تُحتل بغرض التحرير، ولكن بوصفها بلد العدو المهزوم». ووفقًا لتعليمات هيئة الأركان المشتركة رقم 1067، لابد من السيطرة على الألمان ومراقبتهم والتصديق على أنشطتهم السياسية والدينية الثقافية من قبل السلطات العسكرية الأمريكية. وكانت تعليمات هيئة الأركان المشتركة واضحة وصريحة: «لا يتم تأييد أي أنشطة سياسية من أي نوع ما لم تقوم بإجازتها... وستقوم بمنع النشر في أي شكل من أشكال المذهب النازي أو العسكري أو مذهب الإتحاد الجرماني العام... لا يُسمح بأي تجمعات ألمانية، سواء عسكرية أو سياسية أو مدنية أو رياضية.»[40] وسمحت التعليمات بحرية العبادة الدينية وحرية التعبير فقط بالقدر الذي لا يهدد المصالح العسكرية والسياسية الأمريكية.

إن الفشل العراقي الذريع هو نتيجة منطقية لتصوير البعثة الأمريكية بأنها المحرر وليس المحتل لبلد عدو. وفقا لتوجيه الشؤون العامة لقوة العمل المشتركة 7، كان هدف OIF هو «تحرير الشعب العراقي من نظام صدام حسين.»[41] وكان الافتراض الأساسي هو أن إزاحة صدام وقمع حزب البعث من شأنه أن يؤدي بطبيعة الحال وتلقائيًا وحتمًا إلى عراق ديمقراطي وليبرالي وعلماني مؤيد للولايات المتحدة. إن فكرة تحويل الشعب العراقي تلقائيًا إلى الديمقراطية قادت وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكيتين إلى التقليل من أهمية السيطرة على الإعلام والدعاية في مرحلة ما بعد الحرب.[42]

إن نشر الديمقراطية الصحفية بعد تغيير النظام المتطرف هو عملية طويلة المدى تتطلب، على المدى القصير، استخدام الأساليب المضادة للديمقراطية. حتى في عام 1948، كان هناك توتر واضح بين الهدف الأمريكي المزعوم لتشجيع وجود صحافة حرة والواقع الاستبدادي للاحتلال. لقد كانت الحكومة العسكرية تدرك تمامًا هذا التناقض الجوهري، كما يبين ذلك تقرير OMGUS:

كان الملحقون الصحفيون يهتمون في المقام الأول بمنع الصحفيين النازيين السابقين من المشاركة في الصحف الألمانية الديمقراطية الجديدة. ففي عام 1945، عندما بدأ الاحتلال، كانت عملية ضمان صحافة حرة مستقلة للشعب الألماني هي سياسة رئيسية للحكومة العسكرية الأمريكية. كانت الحكومة العسكرية (MG) تتوخى صحافة خالية من أي شكل من أشكال السيطرة الحكومية. ولكن - ومن المفارقات - أن الحكومة العسكرية نفسها في عام 1945 رأت أنه من الضروري فرض بعض القيود المؤقتة. كانت الكثير من المنشآت الصحفية في أيدي النازيين. والناشرون والمحررون والعاملون في الصحف هم نفس الأشخاص الذين كانوا ينفذون سياسات وزارة الدعاية التي كان يترأسها جوبلز. لذلك أعدت الحكومة العسكرية نظام ترخيص لوضع الصحف في أيدي محررين مكرسين لإمداد الشعب الألماني بتغطية إخبارية موضوعية.[43]

إن ممارسة الديمقراطية بالقوة أمر يعتبر بطبيعته مصدرًا للمفارقات. والحكومة العسكرية المشاركة في بناء الأمة هي، بطبيعتها، نظام استبدادي متورط في مشروع الهندسة الاجتماعية. فهي تحاول، بالقوة، فرض معايير اجتماعية جديدة ومجموعة جديدة من القيم المعيارية. وبالتالي، فإن أعمالها ستتعارض مع مفهوم الديمقراطية.

حاول كارل فريدريك - الذي كان يشغل منصب مدير المدرسة التي تقوم بتدريب العسكريين للحكومات العسكرية الأمريكية في الخارج والذي عمل بعد ذلك كمستشار للشؤون الدستورية والحكومية (من 1947 إلى 1948) - حلّ هذا التناقض. فقد برهن على أن OMGUS كان «دكتاتورًا دستوريًا يساعد في إعادة نشر الديمقراطية الدستورية بدلا من الديمقراطية الإملائية.»[44] على حد قول فريدريك، إن الحكومة العسكرية التي تديرها الديمقراطية الدستورية - خلافا للدكتاتورية التقليدية - تحد تدريجيًا من القمع وتتجه نحو إقامة نظام دستوري. وأقر فريدريك بأن OMGUS مارس الرقابة والقمع، ولكنه ادعى أنه قام بذلك لفرض قيود على العناصر والجهود المعادية للديمقراطية.

لم تدرك CPA أن إقامة الديمقراطية في العراق تتطلب فرض قيود صارمة على وسائل الإعلام المعادية للديمقراطية. وأدت سياستها الإعلامية الخاطئة إلى ظهور مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات التي شملت الصحف والمجلات والمحطات التلفزيونية مع الأصولية الدينية الاستبدادية وغيرها من البرامج المتزمتة. ويتم تمويل الصحف العراقية من قبل الأحزاب السياسية والدينية، والمعلومات التي تحملها غالبًا ما تكون ناقصة ومتحيزة ولم يتم التحقق منها.

إن تراجع المكانة الأمريكية في معظم أرجاء ما يسمى «بالعالم الثالث» هو نتيجة للفشل الذريع في مجالين من مجالات السياسة الخارجية: الإستراتيجية العالمية والدبلوماسية العامة.[45] إن لم يتم تدارك هذه الإخفاقات، فمن المرجح أن تشرع الولايات المتحدة في المزيد من المغامرات العسكرية التي تؤدي إلى احتلالات تهدف إلى إحداث تغيير جذري. وبالتالي، فإن تحليل أوجه القصور في السياسة الأمريكية للسيطرة على المعلومات في العراق ليست مجرد مسألة ذات أهمية تاريخية. فالولايات المتحدة لا تستطيع تحمّل المزيد من الأخطاء الفاحشة في هذا المجال الرئيسي في الحرب النفسية.

—شكر—

يسرني أن أتقدم بالشكر لكل من وليام دارلي، وتشارلز كروهن، ومونتجمري ماك فات، ولورنس بنتاك، وبيل رو، وجي شيلدز على تبادل جهات الاتصال والمعلومات الخاصة بالسياسة الإعلامية الأمريكية في العراق.

الهوامش

1. قام النظير السوفيتي لمكتب OMGUS في ألمانيا - Sowjetische Militaradministration - بنفس الشيء في محاولة منه لنقل رسائل موسكو إلى الشعب الألماني.

2. ألفريد بادوك، حرب الجيش الأمريكي الخاصة. أصولها: الحرب النفسية وغير التقليدية، 1941-1952 (واشنطن العاصمة: مطبعة جامعة الدفاع الوطني، 1982)، 41.

3. بحلول شهر يناير عام 1947، وزعت إدارة مراقبة المعلومات 89 ترخيص صحيفة. كان من بين المرخص لهم 38 من الديمقراطيين الاشتراكيين، و24 من الإتحاد المسيحي الديمقراطي/ مؤيدي الاتحاد المسيحي الاشتراكي، و4 من أعضاء الحزب الشيوعي الألماني. كان التصنيف حسب الديانة 33 كاثوليكي، و28 بروتستانتي، و3 يهود، ومسيحي موحد واحد. وصدر أربعة وعشرون ترخيص للمنظمات غير الدينية. لاري هارتينان، سيطرة الولايات المتحدة على الإعلام في ألمانيا المحتلة، 1945-1949: التلاعب الإعلامي والدعاية (لويستون ، 2003)، 115-16 ، 127. وانظر أيضًا نوربرت فراي ، Amerikanische Lizenzpolitik und Deutschel Pressetradition: Die Geschichte der Nachkriegszeitung Suedost-Kurier ((Munich: Oldenbourg Verlag, 1986.

4. إدوارد بريتينكامب، إدارة مراقبة المعلومات وتأثيرها على الناشرين والكتاب الألمان من 1945 حتى 1949 (ولاية داكوتا الشمالية: جراند فوركس ، 1953)، 1.

5. إيرل زيمك، احتلال الجيش الأمريكي لألمانيا، 1944-1946 (واشنطن العاصمة: مركز التاريخ العسكري ، 1975).

6. ريبيكا بوهلينج، مسألة أولويات: الإصلاحات الديمقراطية والانتعاش الاقتصادي في ألمانيا ما بعد الحرب (نيويورك : كتب بيرجان، 1996)، 26.

7. وولفجانج شيفيلبوش، في فوهة البركان الباردة: الحياة الثقافية والفكرية في برلين 1945-1948 (بيركلي : مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1998)، 33.

8. لمناقشة نويه تسايتونج بتعمق انظر جيسيكا سي. إ. جيناو-هيشت، الإرسال مستحيل: الصحافة الأمريكية والدبلوماسية الثقافية في ألمانيا ما بعد الحرب 1945-1955 باتون روج : مطبعة جامعة ولاية لويزيانا، 1999)، وانظر أيضًا هارتنيان ، 152-154 ، وجينو-هيشت، "أصدقاء ، أم أعداء أم مربون من جديد؟ فينبيلدير ومكافحة الشيوعية في الحكومة العسكرية الأمريكية بألمانيا، 1946-1953"، في صور العدو في التاريخ. Ragnhild Fiebig-von Hase and Ursula Lehmkuhl (Providence, RI: كتب بيرغان، 1997)، 281 - 301.

9. لمناقشة القضية بتعمق انظر جينوهيشت، الإرسال مستحيل. وانظر أيضًا هارتنيان، 54 - 152، وجينوهيشت، "أصدقاء ، أم أعداء أم مربون من جديد؟" 281-301.

10. Hartenian, 179. وانظر أيضًا سيدريك بيلفراجي، بذور التدمير (نيويورك: كاميرون وكان، 1954).

11. هارتينيان، 180.

12. لمزيد من المناقشة، انظر كلير فلاناجان، دراسة للمجلات الدورية الألمانية السياسية والثقافية من سنوات الاحتلال المتحالف، 1945-1949 (لامبتر، ويلز: دار ملين للطباعة والنشر، 2000) ، 151-82.

13. جويس باتل، مؤلّف، "العراق: خطة الحرب الإعلامية، "سجلات الأمن القومي، 8 مايو 2007، <www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB219/index.htm>.

14. ساندرا كالاهان، "العراق"، موسوعة الصحافة العالمية، عام 2003، <findarticles.com/p/articles/mi_gx5223/is_2003/ai_n19143124>.

15. كيمبرلي تابور، "الصحافة في العراق"، الشبكة التلفزيونية العامة - قناة فرونتلاين وورلد، نوفمبر 2002، <www.pbs.org/frontlineworld/stories/iraq/press.html#overview>.

16. "الصحافة في العراق"، بي بي سي نيوز، 12 يناير 2007، <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/6256985.stm>.

17. حتى عام 1992، تولي البزاز رئاسة كل من وكالة الأنباء العراقية وهيئة الإذاعة والتلفزيون العراقية، كما شغل منصب رئيس تحرير صحيفة الجمهورية اليومية. موقع منتدى الشرق الأوسط على شبكة الإنترنت، <http://www.meforum.org/article/277>.

18. "الصحافة في العراق"، بي بي سي نيوز.

19. فاريبا ناوا، "الولايات المتحدة تحد من حريات وسائل الإعلام الحديثة في العراق، "صوت القرية، 27 يوليو 2003.

20. ماثيو برايس "انفجار وسائل الإعلام في بغداد"، بي بي سي نيوز، 12 أغسطس 2003، <http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/1/hi/world/middle_east/3144363.stm>.

21. جيفري جيتليمان ، "صحيفة بغداد المغلقة متهمة بالكذب"، تأليف: جي. آي.، نيويورك تايمز، 29 مارس 2004.

22. إلين باري، "القيود الأمريكية المفروضة على نقد وسائل الإعلام العراقية" بوسطن جلوب، 19 يونيو 2003.

23. توجيه الشؤون العامة لقوة العمل المشتركة 7، 091200D يوليو 2003، 8.

24. في العراق، أدخلت إدارة بوش نهجًا جديدًا في الحرب النفسية عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية في الدبلوماسية العامة والدعاية. ومنذ عام 2003، غالبًا ما اعتمدت الحكومة الأمريكية على الشركات الربحية التي أنشأها أنصار الحزب الجمهوري للقيام بالحرب النفسية والإستخبارية. هذه الشركات الخاصة هي في

الواقع أجهزة مخابرات متماثلة - ومنفصلة عن وكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومي - تحصل على عقود حكومية تقدر قيمتها بملايين الدولارات. في الواقع، تتواصل هذه الشركات الآن مع الأوساط الأكاديمية بنفس الأسلوب الذي انتهجته وكالات الاستخبارات الحكومة في الماضي. في 25 يناير 2007، فازت مجموعة لينكولن بعقد جديد لتولي أمر مجموعات التركيز على مجموعة متنوعة من المواضيع في جميع أنحاء العراق. في 7-8 نوفمبر 2005، أقيمت ندوة برعاية مركز كار لسياسة حقوق الإنسان بجامعة هارفارد ومعهد الدراسات الإستراتيجية بالكلية الحربية الأمريكية في واشنطن حول "مقاومة الشغب في العراق: الآثار المترتبة على الحرب غير النظامية للحكومة الأمريكية." كان من بين المشاركين أندرو جارفيلد، من مجموعة لنكولن، وستيف ريدر، من SAIC. وفي 6 أبريل 2007، استضافت مبادرة هارفارد للدفاع والأمن ندوة بعنوان "خصخصة الأمن القومي" في كلية جون كنيدي للإدارة. تناولت الندوة ثلاث قضايا: "هل خصخصة الأمن أتت ثمارها؟" "ما وراء الأمن؛ التعاقد الخارجي في استخبارات"، و"بعد العراق: ما هي الخطوة التالية بالنسبة لصناعة الأمن؟" أقتصر الحضور على المدعوين، وكل جلسات العرض والمناقشات سرية للغاية، واتبعت قواعد تشاتام هاوس. جاء المشاركون المدعوون من آرمورجروب، وبلاك ووتر الولايات المتحدة الأمريكية، وبوز ألن هاملتون (وهي شركة تابعة لشركة هاليبرتون)، وسيربيروس كابيتال مانجمنت (والتي كانت سابقًا تحت رئاسة جون سنو - وزير المالية من عام 2003 حتى 2006)، ومجموعة كوهين، وكونترول ريسكس، والكومنولث كونسلتينج، وكوفينانت، ودينكورب، وكيلوج براون روت، ومجموعة لينكولن، وشركة الموارد الفنية العسكرية، والمؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية، وتوتال إنتيبيجانس سولوشنس، وتريبل كانوبي وفياجلوبال جروب. كما دعا منظمو الندوة كل من "أعضاء الكونجرس الذين يعملون في التشريعات ذات الصلة" و"أعضاء وزارة الدفاع الذين يعملون في هذه القضية."

25. في يوم 17 أغسطس من عام 2006، تسببت سيارة مفخخة في التدمير الجزئي لمكاتب مجلة الشبكة وجريدة الصباح. وهذا هو ثاني هجوم بسيارة مفخخة ضد جريدة الصباح في تلك السنة. في 19 يونيو من عام 2007 تم اغتيال فليح وداي، مدير تحرير جريدة الصباح. وفقًا لمنظمة مراسلون بلا حدود، في عام 2006 كان العراق أخطر بلد في العالم بالنسبة لوسائل الإعلام للسنة الرابعة على التوالي. منذ بدء القتال في عام 2003، قُتل 139 صحفيًا، و 64 في عام 2006، و90 في المائة من الضحايا كانوا من العراقيين. مراسلون بلا حدود، «تحقيق صحفي حول حرية الصحافة» 31 ديسمبر 2006، <www.rsf.org/article.php3?id_article=2028>.

26. راجيف تشاندراسيكران، الحياة الامبريالية في مدينة الزمرد: داخل المنطقة الخضراء في العراق (نيويورك : ألفرد كنوبف، 2006)، 130.

27. قناة العربية، قناة تليفزيونية تُبث باللغة العربية طوال الأربعة والعشرين ساعة انطلقت من دبي في 3 مارس 2003، وبلغت ميزانيتها 60 مليون دولارًا. تشاندراسيكران، 132.

28. المرجع نفسه، 136.

29. لورنس بنتاك، "القاهرة تتجاهل طلب الولايات المتحدة إيقاف بث تلفزيون الجهاد في العراق" ، مجلة كولومبيا جورنالزم ريفيو، 4 يناير 2007؛ وبنتاك، "قناة تليفزيونية مثيرة للجدل تتحدث بصوت المتمردين العراقيين المناهضين للولايات المتحدة تفتح جبهة أخرى في الحرب الدعائية ضد الولايات المتحدة"، كولومبيا جورنالزم ريفيو، 10 يناير 2007.

30. للحصول على حساب دقيق لاتجاهات والخلافات التي تنطوي على الفضائيات في العالمين العربي والإسلامي، انظر وسائل الإعلام في خطوط الجبهة الأمامية: الفضائيات في العراق، مجلة دراسات البث عبر الحدود، مج. 2 ، رقم. 1 (القاهرة: الجامعة الأميركية بالقاهرة، 2006) .

31. انظر إيفان ف كولمان، «التهديد الإرهابي الحقيقي على شبكة الإنترنت»، الشؤون الخارجية (سبتمبر / أكتوبر 2006): 115-25. في يونيو 2007، دانيال كيماج وكاثلين ريدولفو، من راديو فري يوروب / راديو ليبرتي، أصدر تقرير حول شبكة اعلام التمرد السني العراقي، <http://www.realaudio.rferl.org/online/OLPDFfiles/part 1.pdf>.

32. دون نورث، في بيان أمام لجنة السياسة الديمقراطية بمجلس الشيوخ أثناء "جلسة استماع رقابية حول الهدر والاحتيال والتعسف في تعاقدات الحكومة الأمريكية في العراق"، 14 فبراير 2005. كان نورث مقاول سابق لدي سلطة التحالف المؤقتة استعانة به SAIC لتشييد قناة العراقية.

33. آن ماري بايلوني، قناة الحرة": تقييم القنوات الفضائية الأمريكية في الشرق الأوسط، "الرؤى الإستراتيجية 11 المجلد 4 (نوفمبر 2005).

34. جورج بوش، "الرئيس يهنئ العراقيين على الانتخابات" 30 يناير 2005، <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2005/20050130/01.html>.

35. مارك مازيتي وبورزو داراجي، "القوات المسلحة الأمريكية تدفع سرًا مقابل نشر المقالات المؤيدة لها في الصحافة العراقية: القوات العسكرية تكتب مقالات تُعرض على أنها تقارير إخبارية. يعترض بعض الضباط على هذه الممارسات، "لوس انجليس تايمز، 30 نوفمبر 2005.

36. موقع مجموعة لينكولن، <http://lincolngroup.com>.

37. انظر: ستيفن كينزر، كل رجال شاه: الضربة الأمريكية وجذور الإرهاب في الشرق الأوسط (جون وايلي وأولاده، 2004) .

38. دانيال باجيو، "فجر العراق الجديد: القصة التي كادت أن تغيب عن الأمريكيين" في "الإعلام بوصفها السلطة القائمة": مختارات من أوراق طلاب الكلية الحربية الأمريكية، المجلد 1 . دينيس م. ميرفي، وجيفري ل. جرو، وديفيد سميث وسينثيا ايرز (ثكنات كارلايل: الكلية الحربية الأمريكية ، 2006) ، 59-86 ؛ تشاندراسيكران، 128-146.

39. انظر: ايرل ف. زيمك، "ارتجال الاستقرار والتغير في ألمانيا ما بعد الحرب"، في الأمريكيين كحكام طواغيت: الحكومة العسكرية الأمريكية في ألمانيا واليابان، 1944-1952، إعداد: روبرت وولف (كاربونديل : مطبعة جامعة ولاية ايلينوي الجنوبية، 1984).

40. يمكن الإطلاع على النص الكامل لتعليمات هيئة الأركان المشتركة 1067 في ألمانيا 1945-1949: القصة في وثائق (واشنطن العاصمة بي: مكتب الطباعة الحكومي الأمريكي، 1950)، 21-33.

41. توجيه الشؤون العامة لقوة العمل المشتركة 7، 091200D يوليو 2003، 1.

42. كورا سول جولدشتاين، "العراق: بيفرباير في كيتين "بوليتيك انترناسيونال، 60، جار 11 (نوفمبر 2005): 104-110.

43. تقرير، المكتب الإعلامي، مكتب الحكومة العسكرية الأمريكية (OMGUS)، 16 ديسمبر 1948، لاندبسارشيف برلين: 9/3-1/OMGUS, RG 260, MF # 4.

44. كارل فريدريك، "الحكومة العسكرية والديكتاتورية"، حوليات الأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية 267 (يناير 1950): 1. وانظر أيضا: فريدريك، «الحكومة العسكرية باعتبارها الخطوة نحو الحكم الذاتي»، الرأي العام الربع سنوية 7، رقم. 4 (شتاء 1943)، 527-41. ولد فريدريك في ألمانيا، والتحق بجامعة هارفارد عام 1926. شارك في صياغة الدستور لجمهورية ألمانيا الاتحادية. في عام 1955، عُين فريدريك ايتون أستاذًا للعلوم السياسية بجامعة هارفارد. لمزيد من التفاصيل عن سيرته الذاتية، انظر أبحاث كارل فريدريك، مكتبة جامعة هارفرد.

45. لبيانات حديثة عن مستويات العداء لأمريكا في جميع أنحاء العالم، أنظر استطلاع بيو للمواقف العالمية، يونيو 2007 ، http://pewglobal.org/reports/pdf/256.pdf.

A Strategic Failure: American Information Control Policy in Occupied Iraq

Dr. Cora Sol Goldstein

Originally published in the English March-April 2008 Edition.

الإقناع والإكراه في حروب مكافحة التمرد

دكتور أندرو جيه بيرتل

صرح وزير الحربية إليهو روت عند انتهاء حرب الفلبين: "من الواضح أنه قد تم القضاء على العصيان المسلح عن طريق جعل الحرب محزنة وميئوسا منها من ناحية وكذلك جعل السلام محببا من ناحية أخرى".[1] إن تقييم روت ينطبق على معظم تجارب الجيش الأمريكي في خوض الحروب غير التقليدية. مع ذلك، لا يزال هناك الكثير من الخلط بشأن الأدوار التي يمكن أن يلعبها الإقناع والإكراه في حركات التمرد والصراعات الداخلية الأخرى. وبعد أن أكملت الجزء الثاني من دراسة مكونة من جزأين حول تجربة الجيش الأمريكي في خوض حروب مكافحة التمرد، أود أن أستكشف العلاقة التي بين القوة والسياسة من خلال ثلاثة صراعات خاضها الجيش الأمريكي خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين وهي: حرب التمرد (الحرب الأهلية الأمريكية، 1861-1865) وحرب الفلبين (1899-1902) وحرب فيتنام (1954-1975).

حرب التمرد

لقد تفهم الرئيس أبراهام لنكولن أهمية العوامل السياسية عندما شرع في هزيمة التمرد الجنوبي ضد الحكومة الأمريكية. وخلال المراحل الأولى من الصراع، قام بالتخطيط لمسار معتدل، وذلك بهدف تمهيد الطريق للمصالحة وكذلك لتهدئة الآراء في الولايات الحدودية. وقد تجنب مهاجمة "المؤسسة الفريدة" في الجنوب (العبودية) وعرض العفو وقام بتخفيف العقوبات وأطلق سراح السجناء المدنيين وحاول أن يستعيد الحياة المدنية الطبيعية في المناطق المحتلة بأسرع وقت ممكن. وقد تبنى أغلب قادته هذه السياسات، وعندما كان بعضهم لا يفعل ذلك، كان يقوم بتوبيخهم أو عزلهم.

لقد أخفق اعتدال لنكولن في إقناع الجنوبيين بإلقاء سلاحهم، ولكن مع ذلك ومع مرور الوقت، قبل الرئيس إجراءات أشد قسوة من أجل السيطرة على المدنيين المتمردين، وكذلك معاقبتهم عند الضرورة. فقد قام بتعليق حق المثول أمام المحكمة وفرض يمين الولاء، بينما قام قادته بترحيل السكان وفرض الغرامات ومصادرة الممتلكات.

لقد قام الجنرال ويليام تي شيرمان بتلخيص هذا النهج الأقل تسامحا. وحيث كان شيرمان يعتقد بأن الحكومة "لم تكن فقط تقاتل جيوشا عدوة ولكن أيضا شعبا عدوا"، قرر شيرمان أنه "يجب أن يذوق الشيوخ والشباب والأغنياء والفقراء مرارة الحرب القاسية"[2]. ولذلك، أعطى تعليمات بأنه "في المقاطعات والمناطق التي لا يواجه فيها الجيش اضطرابات لا يجوز أن يتم

دكتور أندرو جيه بيرتل هو مؤرخ رفيع المستوى لدى مركز التاريخ العسكري بالجيش الأمريكي. وهو مؤلف كتابان صدرا من المركز: عقيدة الجيش الأمريكي في عمليات مكافحة التمرد والطوارئ، 1860-1941، و عقيدة الجيش الأمريكي في عمليات مكافحة التمرد والطوارئ، 1942-1976.

الصورة: مسيرة شيرمان إلى البحر، 1868. (المصور أليكساندر هاي ريتشي؛ النحات فيليكس أوكتافيوس كار دارلي؛ مكتبة الكونغرس)

تدمير أية ممتلكات؛ ولكن في حال قامت العصابات أو من ينصبون الكمائن بالتحرش بجنودنا أو في حال أظهر السكان أي عداء، حينئذ يتعين على قادة الجيش القيام بإصدار أوامر بالتدمير وتنفيذها بلا هوادة تقريبا، وذلك وفقا لإجراءات الحروب"[3]. إن هذا التدمير، والذي لم يكن عشوائيا ولكن موجها ضد المتمردين، كان يهدف إلى إضعاف قدرة المتمردين على القتال وكذلك عزمهم على القيام بذلك.

إن الاستخدام المتزايد للإجراءات العقابية الجماعية لم يعن أن لنكولن تخلى عن اعتداله. ففي عام 1863، على سبيل المثال، كشف لنكولن عن إجراءا كريما من خلاله تستطيع الولايات المتمردة الانضمام إلى الاتحاد. وقام أيضا بالتوقيع على "الأوامر العامة 100" ، التعليمات الخاصة بإدارة جيوش الولايات المتحدة في الميدان، والتي ذكّرت الجنود بأن "الهدف النهائي لكافة الحروب الحديثة هو إنشاء دولة سلام جديدة" وأن "الرجال الذين يحملون السلاح ضد الآخرين في حرب عامة لا يزالون في هذا الصدد أشخاصا يلتزمون بالأخلاق القويمة ويتحملون مسئولية ذلك أمام أنفسهم وأمام الرب"[4]. وقد حثت الوثيقة الجنود على احترام الحقوق الشخصية وحقوق الملكية الخاصة بالمدنيين وكذلك عاداتهم الاجتماعية ومعتقداتهم الدينية. كما دعت الوثيقة إلى حظر التدمير الوحشي والنهب والأعمال الوحشية والتعذيب. غير أنه لم يكن بالمستطاع أن يكون الإحسان بدون مبادلة بالمثل، وفي حال رفض المواطنون المصالحة فإن "الأوامر العامة 100" سمحت للقادة باتخاذ إجراءات قاسية. ومن بين العقوبات التي فرضتها الوثيقة على المدنيين الذين يساعدون العدو الغرامات والترحيل والاستبعاد والسجن والإعدام. وقد فوضت الأوامر أيضا القادة باستخدام إجراءات انتقامية محسوبة ومناسبة للرد على كل من اعتدى ولرفض مسامحة من يرفض احترام السلطة ولفرض عقوبات فورية على العصابات والجواسيس والعملاء.

مكتبة الكونغرس

معركة قوينغاو، جزر الفلبين، 1899.

وخلال بقية فترة التمرد، استمر لنكولن في سياسة المسك بالحوافز والإغراءات في يد والعقوبات في اليد الأخرى. ولكنه قلل من فرص تحقيق السلام بعد أن أصدر "إعلان التحرير". وبالرغم من أن الإعلان قد ساعد في تثبيت الدعم في الشمال وبالخارج، إلا أنه أدى إلى تنفير الجنوبيين من خلال إظهار أن الحكومة الأمريكية كانت تهدف إلى تدمير أسس الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب. ومع وجود مجال محدود للتسوية بعد ذلك الوقت، أصبحت الحرب في الواقع ما أطلق عليه ويليام إتش سيوارد "حربا معتذر كبحها". وفي النهاية، حددت قوة السلاح، وليس الحوافز السياسية، نتيجة أخطر حرب داخلية في التاريخ الأمريكي. ولكن السياسة استمرت في لعب دور داعم هام، حيث أنه من خلال الالتزام بسياسات معتدلة بأكبر قدر ممكن، تمكنت الحكومة من إقناع الجنوبيين بقبول هزيمتهم والتصالح في عام 1865.

لم يكن الوضع كذلك عندما قام الكونغرس بعد انتهاء الحرب بمجهود غير مدروس كان يهدف إلى تغيير المجتمع الجنوبي بشكل جذري. فقد عملت محاولة الحكومة "لإعادة بناء" الجنوب على تنفير أغلبية السكان البيض في المنطقة. وحتى شيرمان، رائد الإكراه والعنف خلال التمرد، اعترف بعد ذلك بأنه "بغض النظر عن التغيير الذي نرغب تحقيقه في مشاعر وأفكار سكان الجنوب، فإننا لا نستطيع تحقيق ذلك التغيير بالقوة"[5]. إن الحراب تستطيع أن تجبر على الخضوع، ولكنها لا تستطيع أن تغير ثقافة. وبينما سئمت الحكومة والشعب من الخوض في وحل السياسات الجنوبية وقامت بسحب القوات الفيدرالية، كانت حكومات الولايات "التي تمت إعادة بنائها" قد سقطت الواحدة تلو الأخرى في مستنقع من المناورات السياسية والتهديد والإرهاب. وهكذا خرجت الأمة من حربها الأهلية متحدة ومتحررة من العبودية، ولكنها أصبحت تواجه أعباء ثقافة العنصرية المتأصلة والتي جعلت السكان الأمريكيين ذوي الأصل الأفريقي مواطنين من الدرجة الثانية على مدى مائة سنة أخرى.

حرب الفلبين

بعد ثلاثين عاما من نهاية مشروع إعادة الإعمار، واجه الرئيس ويليام مكينلي تمردا عندما رفضت الجزر الفلبينية قبول السيادة الأمريكية في نهاية الحرب الأمريكية الأسبانية. وقد وعد مكينلي، والذي كان على دراية بشكوك الفلبينيين في النوايا الأمريكية، الشعب الفلبيني "بالاستيعاب الجيد"، حيث أصدر تعليمات إلى قائد الجزر، اللواء إلويل إس أوتيس، ببذل كل ما في وسعه من أجل "كسب ثقة واحترام وإعجاب السكان". وقد امتثل أوتيس لذلك، ولكن خلال الحرب الأهلية ثبت أن رغبة القادة الإقليمين في الاستقلال كانت رغبة لا موائمتها مع اصرار الحكومة

مكتبة الكونغرس

الجنرال ويليام تي شيرمان على صهوة الجواد في القلعة الفيدرالية رقم 7، أتلانتا، جورجيا، 1864.

الأمريكية أن تفرض سلطتها الإستعمارية هناك. ومن ثم كان العنف هو النتيجة المحتومة.

وخلال الصراع الذي نشب بعد ذلك، استخدمت الولايات المتحدة الوسائل السياسية بشكل مكثف. فقد تفاوضت مع القادة الفلبينيين وعرضت شروط عفو كريمة وأقامت حكومات مدنية في البداية على مستوى المدن ثم بعد ذلك أقامت حكومات على المستوى الإقليمي و"الوطني". وقد قامت ببناء المدارس وتزويدها بالموظفين وانخرطت في الأعمال العامة

وفي النهاية، حددت قوة السلاح، وليس الحوافز السياسية، نتيجة أخطر حرب داخلية في التاريخ الأمريكي.

وفرضت إجراءات أخرى تقدمية تهدف إلى تحسين المؤسسات الحكومية. وفي كافة أنحاء الأرخبيل، كان الضباط يصدرون تعليمات إلى القوات بالتزام السلوك الجيد واحترام الأعراف الثقافية وعدم الاستهانة بالأفراد في الشوارع. وقد لخص العميد جيه فرانكلين بيل السياسة الأمريكية عندما ذكر مرؤوسيه بأن -

> الحكم بالقوة وحدها لا يمكن أن يرضي الأمريكان، وأنه من المستحسن أن الحكومة يجب أن يتم تأسيسها بإرادة المحكومين. وهذا يمكن تحقيقه بشكل مرضي فقط من خلال الوصول إلى النوايا الطيبة للشعب والحفاظ عليها ... ولذلك فإن سياستنا تهدف إلى القضاء على الكراهية والسخط المزمن. وهذه السياسة قد أكسبتنا احترام ورضا الأغلبية العظمى من الفئة الأكثر وعيا ونفوذا في المجتمع. ونحن الآن لا نستطيع أن نخسر دعمهم من خلال تبني إجراءات تهدف إلى ردع الذين يرفضون المصالحة والخارجين عن النظام.[7]

وقد ساعد هذا الأسلوب في كسب قبول السيادة الأمريكية وتنفير التمرد إلى حد كبير لدرجة أن بعض المناطق أظهرت قدرا ضئيلا جدا من المقاومة. مع ذلك، لم يكن أسلوب الإقناع والإحسان قادرا على إنهاء الحرب وحده. وجزء من السبب وراء ذلك كان يتمثل في أن المبادرات التي تبناها الأمريكان، مثل إقامة المزيد من المؤسسات الديمقراطية أو الممارسات الصحية الحديثة، كان لها إما أثر محدود على رجل الشارع العادي أو أنها انتهكت الأعراف الثقافية. وكان هناك عامل آخر أكثر خطورة وهو استخدام المتمردين للإرهاب من أجل ردع الشعب، حيث اعترف اللواء صمويل إس سمنر بأنه "لا يوجد لدينا شيئا نقدمه على نسق السلام والرخاء يستطيع أن يكبح جماح الخوف من الاغتيال الذي يتم تنفيذه بلا رحمة ضد أي شخص يساعد الحكومة أو يقدم لها معلومات".[8]

وفي النهاية، كان يوجد متمردون متطرفون عازمون على الاستمرار في القتال حتى يتم إجبارهم على الاستسلام. وما لم يقم الجيش بإخضاع هذه

العناصر، فإن التهدئة قد تكون غير ملائمة في أفضل الأحوال ومستحيلة في أسوأ الأحوال. لذلك فإن تحركات الجيش الرامية إلى هزيمة العدو في المعركة، والتدابير الأمنية الرامية إلى ردع المتمردين وحرمانهم من مصادر الدعم والسيطرة على تصرفات السكان، كل هذه الأمور ثبتت أنها كانت ضرورية مثلما كان هو الحال خلال الحرب الأهلية. وعندما استمر المتمردون الفليبنيون في عنادهم، فعل الجيش الأمريكي ما فعله خلال حرب التمرد، حيث لجأ إلى اتخاذ إجراءات أكثر قسوة.

إن تصرفات الجنرال بيل عكست التغير في السياسة. وحيث أنه كان يتصرف بناء على الأسس التي قامت عليها وثيقة «الأوامر العامة 100» والتي جاء فيها أن «الحرب القصيرة والمؤلمة تخلق، بشكل عام، خسارة ومعاناة أقل من الحرب الطيبة التي تطول إلى أجل غير مسمى»، فقد قامت قوات بيل باقتياد السكان إلى معسكرات الاعتقال وفرض الغرامات وقامت بأعمال حرق بدون قيود وذلك بهدف جعل «السكان الذين يعيشون في حالة من القلق والخوف يدركون بأن العيش في ظل تلك الظروف سوف يصبح مستحيلا تحمله في القريب العاجل»[9]. وكانت النتائج غير مواتية في بعض الأحيان. فقد حدثت حالات تطرف، ولكن أسلوب بيل ثبت حسمه في ردع التمرد. علاوة على ذلك، مثلما تماما هو الحال في الحرب الأهلية، فبمجرد أن فقد العدو القدرة على تحمل الخسائر الناجمة عن الصراع، لعبت سياسات الإحسان الأمريكية دورا مهما من خلال مساعدة المتمردين على تقبل هزيمتهم.

ولذلك، كسب الجيش الحرب في الفلبين من خلال إتباع كل من أحكام إعلان «الأوامر العامة 100» وإتباع نموذج الجنرال شيرمان، حيث تم تشجيع بعض المتمردين على الاستسلام بينما تم إجبار آخرين على الخضوع من خلال هزيمتهم.

ولذلك، كسب الجيش الحرب في الفلبين من خلال... تشجيع بعض المتمردين على الاستسلام بينما تم إجبار آخرين على الخضوع من خلال هزيمتهم.

الفاصل العقائدي

لقد مر ما يقرب من نصف قرن بعد انتهاء حرب الفلبين قبل قيام الجيش الأمريكي بنشر مبدأ سياسي رسمي لخوض حرب مكافحة التمرد. إن إصدار الدليل الميداني (31 (FM-20، العمليات الموجهة ضد قوات العصابات، في شهر فبراير شباط 1951 قد شكل نقطة تحول مهمة، ولكنها نشأت بشكل منطقي عن إعلان "الأوامر العامة 100" الصادر في عام 1863. فمن ناحية، نبه الدليل قرائه بأن العصابات تعتمد على المدنيين من أجل بقائها؛ وبالتالي دعا المسئولين عن مكافحة التمرد إلى تطوير خطة عسكرية سياسية شاملة. وكما شرح الدليل، فإن الخطة يجب أن تتضمن "تحليلا تفصيليا للدولة والخصائص الوطنية والأعراف والمعتقدات والاهتمامات والآمال والطموحات الخاصة بشعب تلك الدولة". والسبب في ذلك هو أن "السياسات العسكرية والاقتصادية والإدارية والسياسية، والتي يتم فهمها بشكل ذكي وتنفيذها بشكل حكيم ويتم دعمها بدعاية مناسبة، سوف تقلل من احتمال نشوء حركة مقاومة عامة". وعلى النقيض، فإن الخطة الشاملة التي يساء إعدادها ويتم تنفيذها بشكل سيء ربما تؤلب السكان ضد أية قوة محتلة".[10] وبالمثل، أشار الدليل بما يلي -

إن عزل قوات العصابات عن السكان المدنيين ربما يتأثر بشكل كبير بالمعاملة التي يلقاها المدنيون. وفي كافة المناطق، هناك أشخاص يريدون السلام والعيش بهدوء. والأشخاص الذين يتسمون بالود والتعاون من السكان تتم رعايتهم بعناية. وتنتشر أخبار المعاملة الطيبة بشكل سريع وهي تمثل عاملا مهما في صنع الثقة والعلاقات الطيبة بين السكان المدنيين وقواتنا العسكرية. هذا ويتم تشجيع السكان على الترابط معا من أجل مقاومة ابتزاز وتهديدات العصابات كما يتم حماية العناصر المتعاونة. ويتم أيضا فرض القانون والنظام وتنفيذهما بشكل صارم. كما ينبغي أن يتم التشجيع على السلام من خلال تشجيع السكان على استئناف حياتهم الطبيعية. وهناك خطر يكمن في البطالة والخمول. ويتعين أن يتم تطبيق القيود المفروضة على حركة المدنيين بحكمة وبحرص. ويجب التأكيد على ضمان الحرية الدينية وتوفير المتطلبات الأساسية الخاصة بالطعام والمسكن والملبس. ومن ثم يتم حظر أي عمل استبدادي من قبل قواتنا أو الحكومة المحلية.[11]

لذلك، كانت اعتبارات الإقناع والاعتبارات السياسية ذات دور هام في العقيدة الجديدة للجيش، ولكن كما في الماضي، كان للإكراه دورا هاما أيضا. وعليه فإن الدليل ينص على ما يلي -

في المناطق التي يرفض فيها السكان المدنيون أهدافنا وحيث يظهرون معارضة شديدة للتهدئة، ينبغي أن يتم استخدام إجراءات إدارية قاسية والقيام بعمل عسكري هجومي من أجل فرض السيطرة. ومن المفترض أن المعاملة الحاسمة والعادلة من البداية تؤدي إلى الحد من تمرد السكان. وهذه الإجراءات ينبغي أن يتم التنسيق لها بشكل وثيق مع العمل العسكري الهجومي من أجل عزل العصابات عن السكان المدنيين وحرمانها من الحصول على الدعم وتدميرها.

كما أكد الدليل الميداني على "الأوامر العامة 100" في السماح للقوات الحكومية باتخاذ إجراءات قوية ضد المتمردين ومن يدعمهم من المدنيين. ومن بين هذه الإجراءات فرض قيود على حركة الأشخاص والبضائع وأخذ رهائن وفرض عقوبات وتنفيذ أعمال انتقامية، علما أن الدليل قد نبه على أن قوات الأمن ينبغي أن تكون حريصة في استهداف الجناة فقط.[13] وقد قللت الأدلة التالية من لهجة العقاب بينما أكدت على أهمية البرامج الإيجابية من أجل كسب قلوب وعقول السكان المتململين. مع ذلك، فإن الإقناع والإكراه قد بقيا مترابطين بشكل وثيق في العقيدة الأمريكية حيث أنه، كما ورد عن هيئة الأركان المشتركة، "يعتمد التقدم الاقتصادي والسياسي على توافر الأمن الداخلي بقدر معقول، والأمن الداخلي لا يمكن أن يكون فعالا بشكل دائم بدون إجراء تكميلي غير عسكري"[14]. وخلال الستينيات، بذل الجيش جهودا هائلة من أجل ترسيخ هذه العقيدة المزدوجة من خلال البرامج التعليمية والتدريبية على كافة المستويات.

حرب فيتنام

لقد كان هذا الوضع سائدا عندما خاض الجيش الأمريكي حرب فيتنام. وكان الصراع الجديد يختلف من نواحي عديدة رئيسية عن حرب الفلبين وحرب التمرد. أولا، حركتا العصيان المسلح الأوليتان كانتا في الغالب حركات استقلال متحفظة حيث أراد من خلالها المتمردون الحفاظ على مجتمعاتهم بدلا من تغييرها. غير أن الحرب في فيتنام اشتملت على جوانب خاصة بالصراع الطبقي الثوري. وهذا الوضع، بالإضافة إلى الطبيعة التآمرية والمنظمة إلى حد كبير للحزب الشيوعي، جعل من المستحيل أن نجد حلولا مقبولة من خلال الإصلاح أو التسوية.

والفرق الثاني هو أن الصراع لم يكن مجرد صراع داخلي؛ ولكنه كان عبارة عن حرب دولية كانت فيه المعارضة الأهلية في جنوب فيتنام منظمة ومحكمة ومجهزة

ومعززة من قبل قوة أجنبية لم تكن لديها الرغبة في إصلاح المظالم الاجتماعية ولكنها كانت عازمة على غزو الجنوب واستيعابه في إقليمها. لقد كان "التمرد" بشكل كبير من تدبير الشمال، ومع مرور الوقت خاض هذا التمرد عدد كبير من الجنود النظاميين في شمال فيتنام. وبالتالي، فإن حتى النجاح الكامل في إصلاح القضايا الداخلية الخاصة بالاضطرابات لم يضمن تحقيق السلام أو الحفاظ على جنوب فيتنام.

وهناك فرق أخير جوهري بين حرب فيتنام والصراعين السابقين وهو أن حرب فيتنام لم تتم على راضي أمريكية ولكن في دولة أجنبية ذات سيادة كانت تتسم بالضعف والفساد وحكومة متمردة في الغالب استطاعت الولايات المتحدة أحيانا التأثير عليها ولكنها لم تنجح في السيطرة عليها مطلقا. وهناك شيء من الصعب تحقيقه في ظل أفضل الظروف - صياغة وتنفيذ جهد سياسي عسكري متكامل - وهذا الشيء أصبح عبارة عن مهمة شبه مستحيلة.

ومنذ بداية تدخل أمريكا في فيتنام، بشر الجنود الأمريكيون بالعمل السياسي بوصفه العنصر الرئيسي في جهود محاربة التمرد. فعلى سبيل المثال، في عام 1954، أوصى رئيس هيئة الأركان بالجيش ماثيو بي ريدجواي بوضع شرط مسبق لتقديم المساعدة العسكرية لفيتنام وهو وجود "حكومة مدنية قوية ومستقرة تسيطر على الأمور"، وذلك لأنه "من غير المجدي أن نتوقع من مهمة تدريب عسكرية أمريكية أن تحقق نجاحا ما، ما لم تكن الدولة المعنية قادرة على أن تقوم بشكل فعال بتنفيذ المهام الحكومية"[15]. وفي العام التالي، حذر مندوب عسكري أمريكي رفيع المستوى في جنوب فيتنام، وهو الفريق صمويل تي ويليامز، قادة فيتنام من أن "العمليات العسكرية بمفردها ليست كافية لتحقيق النجاح"، وأن الأعمال العسكرية يجب أن يتم تنفيذها "بشكل منسجم مع السياسات الاقتصادية والنفسية والسياسية"[16]. وقد كان كبار القادة الأمريكيين في فيتنام يؤكدون جميعهم على نصيحة ويليامز. وقد ضغط الجنود الأمريكان، بالتعاون مع المسئولين الدبلوماسيين الأمريكيين، على الفيتناميين من أجل تنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية تهدف إلى تعزيز وضع الحكومة مع السكان وتقويض الدعم المقدم إلى المتمردين. ولكن هذه المبادئ ثبت أنها يسهل فهمها ولكن يصعب تنفيذها، وذلك بالنظر إلى تعقيدات البيروقراطية الأمريكية والسياسات الفيتنامية والقوة العسكرية والسياسية للعدو. وفي نفس الوقت، اتخذت الولايات المتحدة الإجراءات الأحادية التي استطاعتها، حيث صبت ملايين الدولارات في مجموعة مختلفة من برامج المساعدات والبرامج التنموية وقامت بتنفيذ أعمال مدنية عديدة تتراوح من توفير الرعاية الطبية المجانية إلى بناء المدارس وحفر الآبار.

في فيتنام، اكتشف الأمريكان مرة أخرى... أن الإجراءات السياسية والعسكرية كانتا على نفس القدر من الأهمية وأنه يجب التنسيق بينهما بشكل حريص من أجل تحقيق نتائج إيجابية.

ومثلما هو الحال في الحروب السابقة، فإن هذه الأعمال كانت لها آثار إيجابية، ولكنها لم تصل إلى حد تحقيق الانتصار في الحرب. فالفهم السيء والتنفيذ غير السليم والتشاحن البيروقراطي ونقص الموارد، بالإضافة إلى عوائق سياسية أخرى مختلفة، كل ذلك ساهم في تحقيق نتيجة مخيبة للآمال. كما أنه كان من المهم أن ندرك أن

الولايات المتحدة قد وضعت توقعات غير واقعية بخصوص ما يمكن أن يحققه العمل السياسي وذلك بالنظر إلى الظروف الموجودة في فيتنام. وحسبما جاء في أحد تقارير الجيش في عام 1966:

> يجب أن تكون البرامج الاقتصادية الاجتماعية مرتبطة بشكل وثيق بتقدم الجهود الأمنية. إن محاولات كسب تحالف السكان أو حثهم على حمل السلاح ضد جبهة التحرير الوطنية الفيتنامية عن طريق إغرائهم بتوزيع البضائع أو الخدمات بدون تأكيد معقول على استمرار الأمن الفعلي هي عبارة عن محاولات حتمية الفشل. وكان هناك مفهوم أمريكي في مجال المساعدات تبني الأعمال الخيرية الاجتماعية والاقتصادية والتي كان من المتوقع، في حد ذاتها وسابقا لضمان الوضع الأمني، أن تحث الفلاحين على الالتزام ضد جبهة التحرير الوطنية. وقد كان الفشل الذريع هو مصير البرامج التي تم تنفيذها تحت مظلة هذا المفهوم، حيث أكياس قمح البرغل لم يعرف أبدا عنها أنها تقتل متمردا.[17]

في فيتنام، اكتشف الأمريكان مرة أخرى ما تعلمه أجدادهم في حرب التمرد وحرب الفلبين، وما تنبأت به العقيدة التي تبناها الجيش، وهو أن الإجراءات السياسية والعسكرية كانتا على نفس القدر من الأهمية وأنه يجب التنسيق بينهما بشكل حريص من أجل تحقيق نتائج إيجابية. علاوة على ذلك، وريثما تستطيع قوات الأمن حماية السكان من تهديد وسيطرة المتمردين، يجب ألا نتوقع أن نحقق حتى ولو قدر قليل من الفعالية من البرامج السياسية التي تهدف إلى إبعاد السكان عن التمرد. وفي حال أصبح للحكومة اليد العليا من الناحية العسكرية، فإن الأعمال الخيرية تستطيع بالفعل أن تقنع العصابات بالاستسلام وتقنع المدنيين بالانحياز بشكل علني إلى المنتصرين في ساحة الحرب. وكما هو الحال في جنوب الولايات المتحدة والفلبين، فإنه لذلك قد تصبح التطبيقات الصحيحة للقوة العسكرية وإجراءات التقييد حيوية من أجل تحقيق النجاح. وحيث أن العدو بحلول عام 1966 كان لديه ما يقرب من ربع مليون من الجنود والعصابات والكوادر في وحول جنوب فيتنام، فإن القوات المتحالفة واجهت مهمة صعبة تتمثل في الإبقاء على العدو في موقف الدفاع بينما تقوم في نفس الوقت بتوفير الأمن الضروري لإقناع السكان إما بدعم الحكومة أو بالتوقف عن مساعدة العدو.

إن الانتصارات العسكرية على قوات العدو في عام 1968 منحت أخيرا الحلفاء الفرصة التي كانوا يحتاجونها للمضي قدما على

"لقد أنجزنا مشروعنا، والآن يجب علينا أن نتحد من أجل أن نحافظ عليه ونحميه» هذا نص لافتة تم تشييدها بواسطة القرويين بعد أن قامت الحكومة بتطهير قريتهم من المتمردين الشيوعيين (في فيتنام 1970).

الصورة VA001161، 1970. مجموعة صور دوغلاس بايك، أرشيف فيتنام، جامعة تكساس للتكنولوجيا

طريق التهدئة. وبدعم من جهد نشط من جانب حكومة جنوب فيتنام ونظام محسن للتنسيق السياسي العسكري من خلال مكتب العمليات المدنية والتنمية الثورية الذي تم إنشاؤه مؤخرا وكذلك بفضل نمو كبير عسكري وشبه عسكري تم تمويله من خلال استيراد كميات كبيرة من مواد الحرب الإضافية، استطاع الحلفاء تحقيق مكاسب كبرى في بسط نفوذهم على المناطق الريفية في البلاد. وقد لعبت برامج الإقناع والتنمية والتعبئة السياسية دورا، ولكن حسبما توصل إليه فريق دراسة تابع لمجلس الأمن القومي في 1970 فإن "الدعم العام يميل إلى الإتباع بدلا من القيادة. فمعظم السكان الريفيين لا يملكون التزاما قويا تجاه أي طرف، وهم يتقبلون حكم أي طرف يبدو أنه صاحب الانتصار".[18] (تم إضافة التأكيد).

وبينما كان التقدم السياسي مرغوبا وضروريا على حد سواء من أجل التأكيد على مكاسب الحكومة، إلا أن فريق الدراسة أقر بأن التحسن قد جاء فقط بعد "أن تمكن الحلفاء من كسب اليد العليا بشكل واضح في حرب القوة الرئيسية، حيث تم تدمير أو تفرقة أو دحر وحدات القوة الرئيسية للعدو".[19] ولم يكن ذلك بمثابة مفاجأة لمكتب العمليات المدنية والتنمية الثورية، والذي سخر أغلبية موظفيه وأنشطته وأمواله لجهود الأمن والاستخبارات من أجل حماية السكان والسيطرة عليهم بدلا من تسخير ذلك لبرامج تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية. وقد أسهمت كذلك إجراءات إعادة توطين السكان وإجراءات الشرطة التي كانت تهدف إلى تقييد حركة السكان والبضائع في إضعاف جبهة التحرير الوطنية.

وكان من المفترض أن تكون حكومة جنوب فيتنام أكثر قوة لو كانت تمكنت من كسب دعم سكانها أكثر من خلال الإقناع بدلا من الإكراه، ولكن الظروف السياسية والاجتماعية والأمنية في البلاد جعلت ذلك الإنجاز شائكا. مع ذلك، فقد تحقق قدر كافي من التقدم حيث أن الجنوب كان سينجو من حركات التمرد لولا عزيمة شمال فيتنام القوية على قهر الجنوب. وبناء على موقف الشمال، فإن جنوب فيتنام كان دائما ما سيعيش أو يموت تحت تهديد السيف. وحتى إذا كان جنوب فيتنام نجح بشكل كامل في كسب دعم سكانه، لم يكن ليتمكن من الاستمرار في فرض نفوذه بدون قوة عسكرية كافية أو دعم عسكري مباشر من الولايات المتحدة. وبدون ذلك، فقد سقط الجنوب بسهولة على يد شمال فيتنام في عام 1975.

هناك ميل لدى العديد من الأمريكيين... للاعتقاد بأن الرأسمالية الاقتصادية والديمقراطية السياسية هما عبارة عن حلول أكيدة للصراعات الداخلية.

العصا والجزرة

إن هذا الاستعراض المختصر لتجربة أمريكا في خوض غمار الصراعات الداخلية قد أثبت أن الحكومة الأمريكية وجيشها كانت دائما ما تستخدم مزيجا من التدابير الإيجابية والسلبية من أجل ردع حركات التمرد. ومما يسبب الكثير من الإحباط لأصحاب النظريات وأصحاب المهن على حد سواء، أن التاريخ قد أثبت أنه لا توجد صيغة بسيطة لمزج هذين العنصرين اللذين هما على قدر كبير من الأهمية ويتسمان بالتقلب أيضا. بل إن حروب مكافحة التمرد أثبتت أنها تتسم بقدر أكبر من الخيمياء بدلا من العلوم، حيث أن كل موقف يتطلب مقدارا مختلفا من المكونات وذلك على حسب الطبيعة الاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية للصراع.

وبغض النظر عن هذه الحقيقة، فإن معظم الأفراد الذين يكتبون عن حروب مكافحة التمرد يؤكدون

على الدرجة غير المعتادة التي تتخلل بها الاعتبارات السياسية لما يعتبر في الصراعات التقليدية أنه مجرد قرارات عسكرية أو فنية أو إدارية بحتة. وهذا الأمر مفهوم، ولكنه من الممكن أن يصبح معطلا لأمور أخرى عندما تتم المبالغة فيه. وفي أغلب الأحيان، يعمد الناس إلى تبسيط الطبيعة المعقدة لمكافحة التمرد لتصبح مجرد شعارات تعلن أن الاعتبارات السياسية هي ذات الأولوية وأن بناء الأمة يمثل إستراتجية يمكن تطبيقها لكسب الحرب وأن الطريق الوحيد للنصر هو كسب "قلوب وعقول" الشعب. وكما هو الحال بالنسبة للعديد من التعبيرات، فإن هذه الاعتبارات تؤدي إلى الترويج لحقيقة معينة على حساب حقيقة أخرى.

وهناك أسباب عديدة تفسر لماذا تتسم تلك الشعارات بالغموض في أغلب الأحيان أكثر مما توضح. بشكل مبدئي، فإن عبارات الشعارات البسيطة لا تنقل حقيقة أن بعض الاختلافات السياسية لا يمكن تسويتها، وهذا بالطبع ربما يفسر لجوء أطراف أي نزاع إلى حمل السلاح في بداية الأمر. وتلك العبارات لا تساعد صناع السياسات في الوقوف على مشكلة الاعتبارات السياسية التي تكون عبئا في أي صراع داخلي. وكما أن المخاوف السياسية والعسكرية قد تتصادم أحيانا، فإنه يتعين تحديد الخيارات بين الضروريات السياسية المتعارضة مع بعضها.

والشعارات التي من قبيل "كسب القلوب والعقول" ربما تؤدي أيضا إلى سوء فهم مقتضاه أن عمليات مكافحة التمرد عبارة عن مسابقات شعبية. وأحيانا ما يكون من الضروري القيام ببعض الأعمال التي لا تحظى بالتأييد الشعبي، مثل قيام الجيش بترحيل المدنيين خلال حرب الفلبين. وبنفس الطريقة، فإن الإجراءات الجديرة بالاهتمام مثل تحرير الطبقة التي كانت تتعرض للاضطهاد في السابق ربما تشعل لهيب المقاومة فيما بين النخبة التقليدية في البلاد، بينما من الممكن أن يؤدي العمل على تعزيز الإصلاحات الديمقراطية، مثلما فعلت الولايات المتحدة في فيتنام، إلى نتائج سلبية تتمثل في ارتفاع مستوى عدم الاستقرار.

علاوة على ذلك، فإن العبارات المبتذلة التي يكون الهدف منها إلقاء الضوء على أهمية السياسات يمكن أن تبني توقعات غير واقعية لدى الشعب الأمريكي والتي لا تعمل على تحقيق شيء سوى إضعاف قدرة الحكومة على حل قضايا التمرد بشكل ناجح. فهناك ميل لدى العديد من الأمريكيين، على سبيل المثال، للاعتقاد بأن الرأسمالية الاقتصادية والديمقراطية السياسية هما عبارة عن حلول أكيدة للصراعات الداخلية. وقد كان هذا الاعتقاد، وهو انعكاس لثقافتنا، سائدا بشكل دائم، ولكنه اكتسب أهمية خاصة في الستينيات عندما ادعى منظر بناء الأمم ومكافحة التمرد وولت دبليو روستو أن التعطش لحياة أكثر رخاء قد خلق "ثورة من التوقعات المتزايدة" والتي كانت تدفع الشعوب إلى التمرد في المناطق المحرومة من الرخاء في العالم.[20] وقد تبنى السفير إلسويرث بنكر هذه الفلسفة عندما قال لرئيس وزراء

... أن النجاح في الحروب الداخلية "يبدو غالبا أنه قد تحقق بشكل فعال بفضل جهد عسكري شرطي شامل وليس بفضل الدفع بالحرية بشكل متعجل من الأعلى إلى الأسفل إلى المناطق الريفية...

جنوب فيتنام نغوين كاو كي أن «الشعوب تلهث وراء الشيوعية لأنهم فقراء. وإذا أعطيت الشعوب كل شيء يرغبونه - أجهزة التلفاز والسيارات، الخ - فلا أحد منهم سوف يتبع الشيوعية».[21] لقد كانت هذه البلاغة تتسم

بالسذاجة. فعلم الاقتصاد والنظرية المادية لم يكونا حتميين كما كان يعتقد الكثيرون، وحتى روستو أقر في النهاية بأنه «فيما يتعلق بالرابط بين التنمية الاقتصادية ونشوء دول ديمقراطية مستقرة سياسيا، فإننا كنا، بأثر رجعي، مبالغين إلى حد ما في آمالنا».[22]

إن التوقعات غير الواقعية بخصوص قوة التغيرات المادية كانت لها ما يناظرها على الصعيد السياسي. فقد حذر دانييل بورستين في عام 1953 من أنه «إذا اعتمدنا على 'فلسفة الديمقراطية الأمريكية' كسلاح في الصراع العالمي، فإننا نعتمد على سلاح قد يثبت فشله». وهذا لأن المؤسسات الديمقراطية «تنشأ دائما بشكل مفتوح في مناخ معين ولا يمكن تعميمها على كافة الظروف الأخرى»[23]. لقد أثبتت الخبرة صحة ملاحظة بورستين حيث أن المسئولين عن بناء الأمم في الولايات المتحدة قد شهدوا مرات عديدة نسخا من مؤسسات أمريكية زرعت في الخارج تذبل بسبب المناخ غير المناسب الذي تعيش فيه بالدول الأجنبية. وفي كثير من الأحيان تجاهل كافة منظري مكافحة التمرد وبناء الأمم هذه الحقيقة ووقعوا في الفخ غير الحساس ثقافيا المتمثل في محاولة القيام بتغيير جذري في المجتمعات الأجنبية - وهي مهمة صعبة للغاية حتى في أفضل الظروف، هذا إن لم تكن مستحيلة. كما أن هذا الأمر قد يؤدي أيضا إلى تنفير الدولة التي نحاول أن نساعدها، وذلك كما حدث في فيتنام في أغلب الأوقات. فكان ينبغي على القادة الأمريكيين تبني موقف جورج كينان، حيث لاحظ في عام 1954 أنه «حتى الأعمال الخيرية، عندما تكون موجهة لشعب أجنبي، تمثل شكلا من أشكال التدخل في شئونهم الداخلية، وغالبا ما تكون ردود الفعل منقسمة بشأنها، وذلك في أفضل الظروف».[24]

في كافة الحروب الثلاثة التي تمت مناقشتها في هذه المقالة، قللت الحكومة الأمريكية من قدر التحديات التي طرحتها حركات التمرد وبالغت في أثر السياسيات المعتدلة والإجراءات الإقناعية في قمع تلك الحركات. وقد أدى التفاؤل الأولي في النهاية إلى خيبة أمل الشعب الأمريكي وإلى حسابات أكثر اعتدالا بالنسبة للجنود ورجال السياسة في الدولة. وهذه التجارب والتجارب الأخرى هي التي دفعت الكاتب في مجال مكافحة التمرد والمحارب القديم في فيتنام المقدم بويد تي باشور إلى التوصل إلى ملاحظة متشائمة في عام 1968 مفادها أن النجاح في الحروب الداخلية «يبدو غالبا أنه قد تحقق بشكل فعال بفضل جهد عسكري شرطي شامل وليس بفضل الدفع بالحرية بشكل متعجل وغير منظم إلى المناطق الريفية في البلاد... إن شعب أي دولة تتعرض لهجوم يجب عليه أن يقبل الانضباط وأن يتنازل أو يتخلى عن العديد من الحقوق والمزايا التي ربما لا نستطيع أن نستغني عنها في دولتنا الديمقراطية. وهذه الحقيقة التي قد لا تبدو مستساغة، يجب أن يتم تفهمها بشكل كامل. إن عقيدة مكافحة التمرد الذي لا يعترف بأولوية القوات العسكرية في توفير الأمن هي عقيدة مصيرها الفشل لا محالة».[25]

وبالطبع، فإن الحقيقة هي أن السياسة والقوة مترابطين ببعضهما بشكل حتمي في علاقة ديناميكية وتكافلية، وكلاهما ضروريان من أجل تحقيق الانتصار. والتحدي الأكبر يتمثل في البحث عن التوليفة المناسبة لوضع معين، وهي صيغة ربما تكون مختلفة عن تلك الصيغة التي تم استخدامها في أي وقت آخر أو مكان آخر، حتى خلال نفس الصراع. فالشعارات التي من قبيل «السياسة لها الأولوية» تكون مفيدة عندما تذكرنا بأن الوسائل العسكرية، في مكافحة التمرد وكذلك في كافة أشكال الحرب الأخرى، يجب أن تخضع للغايات السياسية وأن فن السياسية والإقناع يلعب دورا حيويا في خوض وتسوية الصراعات الداخلية. وهي تكون أقل فائدة عندما تقودنا إلى الاعتقاد الخاطئ بأن الاعتبارات السياسية يجب أن تهيمن على الاعتبارات العسكرية والأمنية في كل مرحلة

أو أن الإكراه يتناقض حتما مع النجاح أو أننا يجب أن نحدث تغييرا جوهريا في المجتمع المتصارع ليتحول إلى مجتمع صورة طبق الأصل من مجتمعنا.

ومنذ قرن تقريبا، وأثناء كتابته حول تجاربه في الفلبين وكوبا، ذكر المقدم روبرت إل بولارد زملائه من الضباط بأن التهدئة «ليست مجرد قوة؛ بل هي خليط حكيم من القوة والإقناع، من الصرامة والاعتدال ... وأن هذا التعقيد هو ما يجعل عملية التهدئة عملية صعبة».[26] وأضاف أن سياسات الأعمال الخيرية التي تهدف إلى كسب «رضا المحكومين» كانت ضرورية. فالقمع وحده لا يتفق مع الشخصية الأمريكية. مع ذلك، فإن التدابير الجبرية والقوية هي على نفس القدر من الضرورة والأهمية، حيث أنه «بدونها لا يمكن تحقيق تهدئة». وبالرغم من أننا نرغب فيما هو خلاف ذلك، إلا أن الواقع، حسبما أشار بولارد، كان هو أنه «عندما يحدث اختلاف حقيقي بين السكان، كان الإقناع ينجح فقط عندما يكون مدعوما بالقوة الكافية لتنفيذه».[27] إن تذكير بولارد لا يجعل لغز مكافحة التمرد أمرا سهل الحل، ولكننا نتعرض للخطر إذا ما تجاهلناه.

الحواشي السفلية

1. دبليو كاميرون فوريس، الجزر الفلبينية، جزءان. (نيويورك: هاوتون ميفلين، 1928)، 1: 107 .

2. أندرو جيه بيرتل، عقيدة الجيش الأمريكي في عمليات مكافحة التمرد والطوارئ، 1860-1941 (واشنطن، دي سي: مركز الجيش الأمريكي للتاريخ العسكري، 1998)، 36-37 .

3. نفس الموضع، 39 .

4. ريتشارد إس هارتيغان، مدونة ليبر وقانون الحرب (شيكاغو: سابقة، 1983)، 48 (الاقتباس الثاني)، 50 (الاقتباس الأول).

5. بيرتل، 57.

6. وزارة الحرب الأمريكية، المراسلات المتعلقة بالحرب مع أسبانيا، جزءان. (واشنطن، دي سي: مكتب طباعة الحكومة الأمريكية، 1902)، 2:859 (الاقتباس الأول)؛ بيرتل، 119 (الاقتباس الثاني)).

7. جون إم غيتس، الكتب المدرسية وكراغز (ويستبورت، سي تي: مطبعة غرين وود، 1973)، 215.

8. بيرتل، 124-125.

9. نفس الموضع، 134.

10. الجيش الأمريكي، الدليل الميداني 31-20، العمليات الموجهة ضد قوات العصابات (واشنطن، دي سي: مكتب الطباعة الحكومي، فبراير شباط 1951)، 61، 63 (الاقتباسان الأوليان)، 64 (الاقتباس الأخير).

11. نفس الموضع، 71.

12. نفس الموضع، 72.

13. نفس الموضع، 20، 61، 84-85، 99 .

14. أندرو جيه بيرتل، عقيدة الجيش الأمريكي في عمليات مكافحة التمرد والطوارئ، 1942-1976 (واشنطن، دي سي: مركز التاريخ العسكري، 2006)، 237.

15. رونالد إتش سبيكتر، المشورة والدعم: السنوات الأولى، 1941-1960، جيش الولايات المتحدة في فيتنام (واشنطن، دي سي: مركز التاريخ العسكري، 1983)، 224 .

16. وزارة الخارجية الأمريكية، العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، 1955-1957، فيتنام (واشنطن، دي سي: مكتب الطباعة الحكومي، 1985)، 608.

17. تقرير، مكتب نائب رئيس هيئة الأركان المعني بالعمليات العسكرية، مارس آذار 1966، "برنامج التهدئة والتنمية طويلة الأجل لجنوب فيتنام"، 4-14، مكتبة البنتاغون، أرلينغتون، فيرجينيا.

18. تقرير، فريق الدراسات الخاصة لفيتنام، 13 مايو أيار 1970، «الوضع في الريف»، 27، الملفات التاريخية، مركز التاريخ العسكري.

19. نفس الموضع، 10، 28-30؛ تقرير، فريق الدراسات الخاصة لفيتنام، 10 يناير كانون الثاني 1970، الوضع في الريف، 2 (الاقتباس)، 3، 7، 89-96، الملفات التاريخية، مركز التاريخ العسكري.

20. بيرتل، عقيدة مكافحة التمرد، 1942-1976، 164.

21. طبعات جون ديباو و جورج لوز، كسب السلام: الملابسات الإستراتيجية للعمل العسكري المدني (كارليسل باراكس، بنسلفانيا: معهد الدراسات الإستراتيجية، 1990)، 143.

22. وولت دبليو روستو، إيزينهاور وكينيدي والمساعدات الأجنبية: الأفكار والأعمال (أوستين: مطبعة جامعة تكساس، 1985)، 50.

23. بيرتل، عقيدة مكافحة التمرد، 1942-1976، 346.

24. نفس الموضع، 349.

25. بويد تي باشور، «السلطات المتوازية»، الجزء 2، المشاة 58 (يوليو تموز-أغسطس آب 1968): 11.

26. روبرت إل بولارد، «التهدئة العسكرية»، مجلة معهد الخدمة العسكرية بالولايات المتحدة 46 (يناير كانون الثاني - فبراير شباط 1910): 4-5.

27. نفس الموضع، 5 (الاقتباس الأول)، 17 (الاقتباس الثاني)، 18 (الاقتباس الثالث).

Persuasion and Coercion in Counterinsurgency Warfare
Andrew J. Birtle Ph.D.
Originally published in the English July-August 2008 Edition.

إثنا عشر خطوة عاجلة لمُهِمّة المستشار في أفغانستان

النقيب دانيال هلمر، الجيش الأمريكي

نشأت هجمات 9/11 من أفغانستان، حيث أن عقوداً من الإهمال الدولي بعد سقوط الحكومة الشيوعية سَمَحت للإسلاميين المتطرفين بالتدريب والنماء. اليوم، تقف مُهِمّة إعادة بعث الروح في الدولة الأفغانية الفاشلة عند «مُفتَرق طُرُق استراتيجي.»[1] والمشاحنات داخل قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF) بقيادة حلف شمال الأطلسي، بما في ذلك التهديدات من جانب الكنديين والهولنديين بسحب القوات في عام 2009، من شأنها أن تجعل حتمية انتصار قوات التحالف والحكومة يبدو بعيداً عن الواقع في أعين الشعب الأفغاني. لقد تقَلّصت ثِقَتَهم في الإئتلاف والحكومة، حتى وإن كان هناك بعض التحَسُّن الطفيف في مشاعرهم إزاء الحَرَس الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية.[2] تفاقمت خيْبة الأمل للوضع في أفغانستان بسبب أبرد فصل شتاء عَرَفته البلاد والإرتفاع السريع في أسعار المواد الغذائية، واللاتي أجمتا عن استجابات بطيئة نسبياً من كلاً من الحكومة والمجتمع الدولي.

على مدى السنوات السّتة من الوجود الدولي في أفغانستان، أصبح البلد أكبر دولة منتجة للمخدرات في تاريخ العالم.[3] وعلاوة على ذلك، بلغ عدد القتلى المدنيين الذروة في السنة الماضية. التفجيرات الانتحارية والتي كانت نادرة قبل عام 2005، قد إزدادت وأصبحت أكثر فتكاً. نشْر أخبار التفجيرات الانتحارية وعمليات خطف المدنيين الأجانب على نطاق واسع جعلت الوكالات الدولية تحجم عن العمل في أجزاء كبيرة من أفغانستان.[4] في غضون ذلك، فشلت قوات التحالف في إقناع الناس بأنها أكثر قدرة من المتمردين على التمييز في استخدام العنف، في حين أن معدلات الإصابة بين قوات التحالف والقوات الأفغانية هي أعلى ما كانت عليه منذ بدء الصراع. في المجال الاقتصادي، لقد تسبب عدم الإستقرار في تقليص الإستثمار الأجنبي المباشر إلى النصف خلال العام الماضي، وذلك بعد خمس سنوات من الإرتفاع [5]. الأفغان الذين كانوا ذات مرةٍ يعيشون في وسط وغرب وشمال البلاد الهادئة، قد أصبحوا وبشكل متزايد محبطون من الحكومة المركزية والمجتمع الدولي الذين يُرَكّزون اهتمامهم على الجنوب والشرق. وحَسَبَ ما قاله أحَد المراسلين السياسيين في مزار الشريف، وهي مدينة في شمال البلاد، "إن شعبنا يعيش اليوم في حالة من خيبة الأمل."[6]

كان النقيب دانيال هيلمر مرشداً للشرطة في أفغانستان ثم خدم في فريق مُكَلّف بإنشاء أكاديمية مكافحة التمرد في أفغانستان. يعمل حالياً كمُدرسّاً في المديرية العامة لأثر الثقافة ومكافحة التمرد في قاعدة فورت رايلي بولاية كانساس. الآراء التي وَرَدَت هنا هي آراءه الشخصية.

الصورة: عضو فريق إرشاد الشرطة النقيب برايان فليتشر في دورية في بَقوة،أفغانستان. المستشارون هم القوة الأكثر تناثُراً في أفغانستان ولكنهم قليلاً ما يستخدمون أدوات فتّاكة أو غير فتّاكة. (النقيب جين فينسون ، الجيش الامريكي)

وفي أعقاب هذه الأخبار السيئة، حاولت ISAF، والقوة المنفصلة التي تقودها الولايات المتحدة - القيادة الإنتقالية الأمنية المشتركة لأفغانستان (CSTC-A) مع نجاح محدود ، زيادة عدد القوة الدولية والمستشارين الأمريكيين في هذا البلد حتى يتسنى لهم بسرعة أكبر وعلى نحو فعال نقل المسؤولية الأمنية إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية(ANSF) . ومع ذلك فإن هذه الخطة قد فشلت. في غياب التغييرات الإثنا عشر الأساسية والسريعة التالية والتي تَصُب في هيكل وتنفيذ المهام الإستشارية فإن هذه المهام لن تنجح في إلقاء القبض على قوات التمرد المتنامية في أفغانستان.

هيّئ المستشارين لأفغانستان، وليس للعراق

حالياً، تستخدم الوحدة الأمريكية الرئيسة في فورت رايلي والمُناط لها مهمة تدريب المستشارين المزمع إرسالهم إلى أفغانستان والعراق تستخدم نفس المدربين لهاتين البعثتين. في حين أن رايلي قد بذلت جهوداً مكثفة لإعداد فِرَقاً للعمل بفعالية في أفغانستان، إلا أن الإختلافات الكبيرة بين مسارح العمليات تجعله من الصعب جداً بالنسبة لأولئك الذين لم يذهبوا إلا إلى العراق أن يُطَوّروا الإطار المرجعي المناسب لأفغانستان وتهيئة الفِرَق وفقاً لذلك. يجب على الوحدة أن تدمج كل من المدربين الذين لديهم خبرة في أفغانستان في مجموعة واحدة تُرَكّز على التدريب على مكافحة التَمَرّد (COIN) والحرب في الجبال والصحارى، وأدغال أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، في حين أن فورت رايلي لديه زمام المبادرة في تدريب مستشاري القتال، فإنه يوجد هناك العديد من المراكز الأخرى في جميع أنحاء الولايات المتحدة وأوروبا التي توفر التدريب أيضا. ينبغي على قوات التحالف والجيش الأمريكي توحيد معايير ودمج برامج تدريب الأفغان إلى أقصى درجة ممكنة. الدمج من شأنه أن يُسَهّل الإتفاق على ما ينبغي أن يفعله المستشارين وأفضل السبل لتدريبهم. والأهم من ذلك، حالما يتم الإتفاق على وظائف وتدريب المستشارين، سيكون لدى قادة ISAF إدراك أفضل لكيفية إشراك وتوظيف المستشارين في مناطقهم.

أوقف التَنَقُل بين المقاطعات

القتال في أفغانستان يُشْبه محاولة للإستجابة على إنقاذ إصاباتٍ جماعية من ضحايا الكوارث بإثنين من

الأطبـاء، ثم قياس عدد المرضى الذيـن تمّ علاجهم، وليس عدد من تمّ إنقاذهم. الدافع لنشـر مستشـارين بشـكل متناثر على مساحة واسعة أسفرت عن إيجاد فرق شرطة مُوَجّهة مسـؤولة عن التوجيه في مناطق عدة في وقت واحد. وفي الوقت نفسـه مستشـاروا الجيـش الأفغاني، غالباً ما يكونوا مسـؤولون عن التوجيه لوحدات متعددة أو لمستويات عديدة من الجيش الأفغاني في الوقت نفسه (على سـبيل المثال، قادة السرايا وضباط الأركان في نفس الوقت).

وهذا يعني لـCSTC-A والتي تمثلالقيادة للمستشارين في أفغانسـتان، فإن هذا التوزيع الواسع للأفراد من شأنه أن يزيد من العدد الإجمالـي للمقاطعات والوحدات التي يمكن أن تَدّعي أن لديها عدداً من المستشـارين. ولكن مثل هـذه الإدعائات لا تُفصِح شـيئاً عن نوعيـة أو مدى تأثير المسـاعدة التي يُقدمها المستشـارون للقوات الأفغانية. إنه من الصعب أن تُثبت المصداقية وتبني علاقات - والتي تُمَثل الأسـاس الوطيد لتقديم المشـورة الفعّالة- إذا كنت هنا اليوم، وذهبت غداً.

يَعْلَم مستجيب الطوارئ الجَيّد أن كارثة كبرى تتطلب الفـرز: تحديد المرضى الميؤوس منهـم، وأولئك الذين يمكن إنقاذهم عن طريق المسـاعدة الفورية، وتلك الحالات التي يمكنها الإنتظار ليوم آخر. لسوء الحظ، وبسبب أن المخابرات غير فعّالة، فإنCSTC-A ، تفتقر إلى المعلومات لمعرفة أي من المقاطعات والتي يزيد عددها على أكثر من 300 سوف تسـتفيد أكثر من غيرها من فِرق المستشارين. التنسيب الحالي للمستشـارين معِ ANSF لا يتناسب بشكل كاف ضد تهديد المتمردين. خطة تنمية المقاطعات المُرَكّزة، وهي خطة حديثـة لتحديد المقاطعات الهامـة وإعادة تدريب قوات الشرطة لديها بشكل كامل، لا تأخذ بعين الإعتبار اسـتمرار تنسـيب مستشـارين إلـى مقاطعـات قليلة الأهمية خـارج الخطة. يعتقد كثير من المستشـارين بأن تنسيب المستشارين وتنسيب القوات الأفغانية المنسوبة لهـم أنها قد أُخِذت بطريقة تكاد تكون عشـوائية. على أسـاس كل مقاطعة علـى حِدَة، ينبغـي على CSTC-A أن تحدد بسـرعة أين سـيَتِم تعيين فرق المستشارين نظراً لمواردها المحدودة للغاية، ومن ثم القيام بذلك بموجب فريقٌ واحدٌ لكل وحدة.

...[فـورت رايلـي] يجـب توحيـد كل المدربين التابعـين له مـن ذوي خبرة أفغانسـتان في مجموعة واحدة تُرَكّز على التدريب لمكافحة التمرد...

أُسكن واعمَل، وقاتل مع الوحدات الجاري إرشادها

وفقـاً لمذهب الجيـش الأمريكـي الخـاص بCOIN في الدليـل الميدانـي (اف ام) 3-24، ينبغي على المستشـارين "العيـش والعمل، و(عنـد الضرورة) القتال مـع الوحدات المنسـوبة لهم [الأمة المضيفة]. العـزل ينبغي أن يكون علـى أدنـى حـد ممكـن."[7] تعيش فـرق المستشـارين في أفغانسـتان عموماً بعيداً عن وحداتهـم الأفغانية. حتى عندما لا يكون الحال كذلك، فإنها كثيراً ما تكون معزولة عـن الأفغان بجدران ضخمة. إذا ما اعتمدنا على توصيات الدليـل الميداني (اف ام) 3-24 كقاعدة وليس كاسـتثناء فان مناطق قليلة سـتقع تحت سيطرة المتمردين وسوف تصبح عملية الإرشاد أكثر فعالية.

سـيتدنّى عدد أفراد ANSF الذين سيموتون بلا داع في المخافر ومراكز المقاطعات ذات الدفاع السيئ إذا ما تمّ تحديد المناطق الرئيسية وإذا ما تمّ إرسال المُرشدين إليها بانتظام وإذا مـا قامـت CSTC-A بتوفيـر الخدمـات اللوجسـتية اللازمة لمسـاندتهم ومسـاندة الجهـود العامة لمكافحة التمرد. كما أن عدد المُرشـدين الذين سيتعرضون لقنابل مزروعة على جانب الطريق سيتدنّى إذا لم يكن هناك داعٍ

لسفرهم باستمرار من قواعدهم إلى مخافر الشرطة على شبكة طُرُق محدودة وقابلة للتَنَبّؤ.

لا ينبغي اعتبار الوحدة الأفغانية بأنها مشمولة بخدمات المُرشدين إن لم يكن في ثناياها فريقاً من المُرشدين. لا يقتصر إدماج المُرشدين مع الوحدة على التمكين من ازدياد الإرشاد الفعّال والنصيحة القتالية، إنما من شأنها أيضاً أن تعطي وحدات التحالف فرصة أكبر للوصول إلى المعلومات الإستخبارية البشرية في أنسب المواقع.

ضَع حداً لنظام الستبدال الفردي

لقد اعتمدت القيادة في أفغانستان على نظام الأمر الواقع في الإستبدال الفردي الذي يقوم على تناوب الأفراد بدلاً من تناوب الوحدات في الميدان.[8] لقد فقدت هذه الأنظمة مصداقيتها في الماضي، ويسعى الجيش الأمريكي لتحديد ونشر فرقاً بدلاً من نشر أفراداً. حتما، سوف تؤدي التَغيّرات الطارئة في مُهمّة إرسال بعض المستشارين إلى مناطق أخرى غير التي كانت مقررة أصلاً، ومع ذلك، فان الطريقة العشوائية الحالية حيث لا يعلم المستشار أين سيخدُم حتى اللحظة الأخيرة، من شأنها أن تبطئ بشكل كبير من عملية التعلم ولا تؤدي إلى وضع إجراءات فعّالة وفرق مدربة ومتماسكة ومؤهلة للعمل معاً في بيئة صعبة.

في حين أن تشكيل وتدريب فرق المستشارين يجب أن يحدث على الفور، فإنه ينبغي على انتشار الوحدات الإقليمية الأكبر حجماً أن تحل محل عمليات نشر الفرق في أقرب وقت ممكن. وبعبارة أخرى، ينبغي تدريب ونشر كامل فِرَق المستشارين الإقليمين في وقت واحد. التواصل في التسلسل القيادي في الوحدة خلال التدريب ونشر القوات من شأنه أن يضمن أن القادة يعرفون مرؤوسيهم والعكس صحيح، وذلك من شأنه أن يخفف بعضاً من حِدّة المشاعر التي يشعر بها المستشار في كثير من الأحيان على أنه جرى التخلي عنه. ومن شأنه أيضاً أن يُتيح تحسين التخطيط والتوظيف على الصعيد الإقليمي، ذلك أن الموظفين والقادة كانوا قد تَدرّبوا معاً. بينما سيكون هناك صعوبة في تنفيذ سياسة التناوب لوحدة إقليمية، غير أن ذلك التنسيق المُفَصّل للموظفين ليس مستحيلا. ينبغي على فِرَق المستشارين حل هذه المشكلة العويصة الآن. تناوُب الوحدة الإقليمية من شأنه أن يجعل الجهود الإستشارية أكثر فعالية وأن يُحَسّن من القدرات المؤسسية طويلة الأجل، مما يمكننا من تسليم مُهِمّة القتال للحكومة الأفغانية بسرعة أكبر.

حَدّد أهم المهارات في صفوف المستشارين

مكافحة المتمردين الفعّالة لا تعني فقط وقوفاً في مواجهة مع أمن السكان، ولكن أيضاً توفير الحتياجات الإقتصادية الأساسية، والخدمات الضرورية، دعم المجتمع والمؤسسات الاجتماعية، والتي تساهم جميعها في الوصول إلى نوعية مقبولة من الحياة. مجالات المسؤولية هذه تتطلب من فِرَق المستشارين تحديد الأشخاص من ذوي المهارات الفريدة ووضعهم في مناصب الموظفين المناسبين أو في مناصب استشارية. حتى في المجال الأمني، فإن القيادة بحاجة إلى خبرة أكبر في مجالات مثل تكنولوجيا الحاسوب ، الخدمات اللوجستية، الهندسة، المحافظة على النظام ، والعمليات الإخبارية، والنفسانية، والإعلامية. . اعتقد المُنَظّرون لـCOIN في كثير من الأحيان أن COIN المعقدة تفوق مهارات وقدرات جنود الاحتياط. غير أن الحرس الوطني وجنود الاحتياط كانوا قد أثبتوا في خدمتهم في أفغانستان والعراق بأن مهاراتهم المدنية الفريدة من نوعها قد أهّلتهم ليس فقط للعمليات القتالية، ولكن أيضاً في مجال الحُكم والتنمية الاقتصادية. لم تُبذل جهود متضافرة، ولكن، للاستفادة من هذه الميّزة عن طريق تحديد المهارات

الفريدة للجنود الذين ينتمون لـCSTC-A ووضعها محل التطبيق وفقاً لذلك. فنظراً لاحتمال استمرار الحرس الوطني والاحتياط للمشاركة في حملة المستشارين، ينبغي على قيادة الحرس الوطني التعرّف على الأفراد ذوي المهارات الحسّاسة، بغض النظر عن السلاح الذي ينتمون إليه، ورتبهم، وطول الخدمة، وثم وضع تلك المهارات في الفِرَق والوحدات والأطقم حيث يمكنهم القيام بمساهمة على أفضل وجه.[9]

طَوّر قدُرات استخباراتية لمكافحة المتمردين

أهم الثغرات الموجودة في الكفاءات اليوم تشمل تحصيل وتحليل وتوزيع المعلومات الاستخباراتية على قوات التحالف والقوات الأفغانية.

تحصيل. فرق المستشارون هي أكثر القوات تناثراً في أفغانستان، واتصالاتهم مع قوات الأمن الأفغانية هي الأكثر اتساقاً. ولديهم حرية الوصول إلى معلومات استخباراتية بشرية تفوق على ما تستطيع أي مجموعة أخرى من غير الجنود الأفغان في أفغانستان الحصول عليه.

لا توجد سلسلة مستشارين فعّالة لجمع المعلومات الإستخباراتية ولا يوجد ثمة مفهوماً عاماً يُلزم المستشارين بجمع معلومات إستخباراتية

وبالرغم من ذلك، فإنه لا توجد سلسلة مستشارين فعّالة لجمع المعلومات الاستخباراتية ولا يوجد ثمة مفهوماً عاماً يُلزم المستشارين بجمع معلومات استخباراتية. حالما تستطيع CSTC-A) أن تُحَدد تركيبة الفرق قبل وصولهم إلى أفغانستان، عندها ينبغي تحديد ضباط المخابرات وتدريبهم لكل فريق. يجب على CSTC-A أن تُطوّر نظاماً سهلا ، واسع الإنتشار - أنظمة تناظرية، رقمية، أو حتى على الهاتف الخلوي، لتسهيل عملية جمع المعلومات في جميع أنحاء قواتها. ينبغي أن تقوم CSTC-A وفرقها الإقليمية، فوراً، حتى قبل أن يتم تنفيذ هذه التغييرات، أن تُطَوّر وتنشر الأسئلة الرئيسية التي تحتاج أن تُجيبُ عليها الفِرَق (على سبيل المثال، الاحتياجات ذات الأولوية للمخابرات). يجب على كل مُرشِد أن يكون على عِلم بهذه الاحتياجات، وفهم كيفية تقديم المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب.

تحليل. في الوقت الحالي، ما تُحصّله (CSTC-A) من معلومات يذهب الى ثُقبٍ لا قاع له. في غياب نظام تحصيل، ستكون القيادة مقتصرة على تطوير معلومات استخباراتية مستندة على مصادر من الإنترانت الآمنة الخاصة بها. هذه المنتجات الستخبارات لا تفيد كثيراً، لأنه لا يوجد نظام توزيع فعّال لفرق المستشارين.

على المستوى الوطني وإلى حد ما، تُدمج المعلومات المحصّلة من مصادر ANSF والمديرية الوطنية للأمن (وكالة الستخبارات الأفغانية) مع المعلومات الاستخباراتية لـ(ISAF)، وبالكاد يحصل هكذا دمج دون ذلك المستوى. COIN في أفغانستان ما هي إلاّ قتال من وادي إلى وادي. حتى الآن ليس لدينا على الصعيد المحلي سوى إدراك تافه عن هويّة المتمردين وشأنهم، شبكاتهم، دوافعهم، مطالبهم، وبُنيَة دعمهم. لدينا فهماً أشَدّ من ذلك فقراً عن التضاريس البشرية، مثل القبائل وغيرها من الشبكات، وديناميتها. فِرَق التضاريس البشرية التي استخدِمَت مُؤخّراً لم توفِر للمُرشدين في الميدان سوى القليل من المعلومات التي تُمَكّن من اتخاذ عمل ما وذلك بسبب أنهما ينتميان الى سلسلة قيادتين منفصلتين. وبالمثل، فإنهم لا يتلقون سوى القليل من المعلومات من المرشدين أنفسهم. في حين إننا على الصعيد الوطني لدينا بعض الإدراك عن التَمّرد، لكننا لا نعرف سوى القليل

عن كيفية تلائم الأجزاء الأخرى من اللغز من منطقة إلى أخرى. لم نكن قادرين على التنبؤ بما سيفعل العدو، ولم يكن باستطاعتنا أن نُعَطّل دورة اتخاذ قراره.

في بعض الأحيان يكون من السهل أن نرى السبب. إذا نظرتم إلى مدينة صغيرة كمدينة غارديز كمثال على ذلك، توجد هناك خلايا استخباراتية مستقلة تعيش وتعمل في ستة مراكز إدارية مستقلة تابعة للأفغان وقوات التحالف.[10] ولا يتطلب الأمر سنوات من الخبرة الإستخبارية لتخمين مدى ضعف العمل الناتج عن هذا.

وينبغي أن يُعاد تنظيم موارد المخابرات لتشمل، في خلية واحدة، ضباط المخابرات من الشرطة والجيش الأفغاني ومديرية الأمن الوطني الأفغاني، وقوات التحالف. وينبغي لهذه الخلايا أن تعمل على جميع المستويات في أفغانستان. في هذه الخلايا، وبالإجماع، سوف يتلقى ضباط الستخبارات من مختلف المجموعات التقارير والتي بموجبها سيجرون التحاليل التي سيقومون برفعها إلى الأعلى أو نشرها إلى الأسفل في التسلسل القيادي. إن تواجد المحللين في نفس المكان من شأنه، على الأرجح، أن يؤدي إلى مزيد من تبادل المعلومات الستخباراتية وتحليلها على نحو أفضل. ومع تحسّن العمليات الستخباراتية، سيكون باستطاعتنا استهداف كل من المتمردين والأسباب الكامنة وراء التمرّد على نحو أكثر فعالية.

التوزيع. اليوم، قل ما يملك العديد من فرق المستشارين أو لا يجدون وسيلة للوصول إلى المعلومات الإستخبارية وأنظمة معلومات إستخبارية آمنة. إن الاستخبارات أمر مهم في معركة مكافحة التَمرّد، ولكن لا يزال

الجيش الأميركي - المتخصص سكوت بزوان

جنود مرشدي الشرطة مع فريق الشرطة الوطنية ألأفغانية وأفراد الجيش يقومون بعملية تطويق وتفتيش في شِوان،أفغانستان في عام 2007. كان لجميع العناصر التي استخدمت في العملية أنظمتها المستقلة من لوجستية، واستخباراتية، ونظم اتصالات.

هناك العديد من فرق المستشارين يعيشون في الظلام الحلول الجاهزة والمتداولة حالياً من شأنها أن تحلّ مشكلة توفير الدخول الآمن لفرق المستشارين إلى الشبكة. ينبغي أن لا تُمَرّ أشهر أو حتى سنوات بين زرع فريقاً نائياً وتوفير إمكانية الاتصال بشبكات استخبارات.[11] في مقاطعات كونار ونورستان، عَمِلت فرقة المشاة 1-32 خلال الجزء الأكبر من عامي 2006 و 2007 بواسطة موجّه مسالك (راوتر) للدخول إلى البروتوكول السري لشبكة الإنترنت حيث وصلت إلى مستوى الفصيلة وحتى دون مستوى الفصيلة. ويُعتَبَر هذا المثال فكرة جَيّدة لقيادة المستشارين، لا سيما إذا كان الأمر (كما هو مُعْلَن) بأن قيادة الجيش هي "الأولوية رقم واحد".

توزيع المعلومات الاستخباراتية يزداد صعوبة بسبب العدد القليل جداً من المنتجات الستخباراتية التي يُمكن نشرها لـANSF. وهذا يجعل الأمر صعباً جداً بأن نعمل باتساق مع شركائنا الأفغان. الكثير من المعلومات الستخباراتية يمكن وينبغي أن نشاركها مع الضباط الأفغان، وفي الواقع، ينبغي على كل منتج استخباراتي تقريباً أن يُعَدّ في شكل ما حيث يمكن مشاركة الأفغان فيه. على أضعف الأحوال، ضباط الإستخبارات الأمريكية وضباط استخبارات ISAF بحاجة إلى التدريب على ما يمكن وما لا يمكن أن يكون مشتركاً، وكذلك على أفضل السبل لتسهيل المشاركة.

امنح فِرَق المستشارين أدوات غير فَتّاكه

يوجَد توتر طبيعي قائم بين القادة الناجحين من قوة ISAF ومستشاري CSTC-A. تسعى قادة ISAF لتحقيق أكبر قدر من العمل الجَيّد في جولة تتراوح مُدّتها ما بين 4 - 15 شهراً. ويسعى أفضل المستشارين إلى خلق وحدات أفغانية قادرة على البقاء والفوز بعمليات قتالية

وزارة الدفاع - لفتيانت كمانذر صموئيل دي كاسترو

النقيب جين فينسون، الجيش الامريكي جنود مرشدي الشرطة مع فريق الشرطة الوطنية ألأفغانية في دورية عَبْرَ جبال أفغانستان في عام 2007.

في صراع طويل الأمد حيث لا تُرى له نهاية في الأفق. ومع ذلك فإن المستشار غالباً ما يضطر إلى الإعتماد على وحدات ISAF لدعمه، وفي بعض الأحيان، لحمايته. وعلاوة على ذلك، واعتماداً على موقعه، فإنه من المحتمل أن يَتَلَقّى أوامره من قائد قوة ISAF. عندما ينشأ نزاع بين أهداف قائد ISAF القصيرة الأجل، وأهداف المستشار الطويلة الأجل، لا يَجِدُ قائد قوة ISAF، في الحقيقة، حاجةً إلى النظر في وجهة نظر المستشار. من شأن هذا الانفصال في الرؤية أن تكون له نتائج عكسية، على سبيل المثال، اعتبار الجنود الأفغان بمثابة عناصر إضافية للوحدة بدلاً من القيام بتخطيط مشترك مع قائد القوات الأفغانية من شأنه أن يُضعف تقدم الأفغان نحو مقدرتهم بالقيام بعمليات مستقلة.

لِجعل أرضية الملعب متساوية ولحفز الجهود التعاونية، يتعين على برنامج القادة للاستجابة الطارئة ((CERP - وهو صندوق لمشاريع قصيرة الأجل للمساعدة الإنسانية مثل الآبار - أن يُصبح الميدان الوحيد لِفِرَق المستشارين. وهذا من شأنه أن يوفر، و للمرة الأولى، للقادة الأفغان إمكانية الوصول المباشر، من خلال مستشاريهم، إلى كمية كبيرة من الأدوات غير الفتّاكة. الحصول على مثل هذه الأدوات من شأنه أن يُمَكّن الشرطة الأفغانية وقادة الجيش الأفغاني بإجراء التخطيط وعملياتٍ في جميع خطوط عمليات مكافحة التمرد، في الوقت الذي تساعد فيه على ضمان أن قائد ISAFايدعم قائد العمليات الأفغاني في منطقة عمليات الأخير وليس العكس. كما هو الحال مع الستخبارات، ينبغي تدريب عضو واحد من كل فريق استشاري للقيام بأعمال الشؤون المدنية. مطلب التدريب هذا من شأنه أيضا أن يُشَجّعCSTC-A على تحديد الفِرَق قبل وصولها إلى أفغانستان.

التأكد من أن المشاريع التي يُمَوّلها برنامج CERP قد تمّ اختيارها بالتعاون مع قادة ANSF، من شأنه أن يزيد من مشروعية العمل الحكومي في المنطقة. سيحتفظ قادة ISAF بحقهم في الوصول إلى أنواع أخرى من تمويل الشؤون المدنية من خلال فرق إعادة الإعمار الإقليمية وغيرها من المصادر.

... ينبغي على عضو واحد من كل فريق مستشارين أن يتدرب على القيام بالشؤون المدنية.

ادخِل تحسينات واعْتَمِد اللامركزية في عمليات الإعلام والتوعية

إذا كانت قيادة الإرشاد في أفغانستان قد طَوّرت توجيه العمليات الإعلامية، والرسائل، أو المواضيع، فالتوجيه ليس معروفاً لمعظم الموجهين. إنه كُتَيّب يتضمن مواضيع نموذجية كان قد أُعطيَ لبعض فرق التوجيه ويبدو أنه كان قد طُوّرَ في فراغ ولم يتطور بشكل ملحوظ على مدار الأيام.

لا يزال يُشَكّل ISAF ديناصور الإعلام والتوعية، حيث أنه قد تمتد فترة انتظار الرّد إلى أيام وأسابيع وأنه لا يوجد تفويض للسُلطة على مستوى الكتيبة وما دونها. فمن الأسهل بكثير على وسائل الإعلام أن تحصل على المعلومات من المتمردين، ذلك أنّهم يستجيبون في غضون دقائق، بدلاً من CSTC-A، ISAF أو الحكومة، والتي تستجيب في فترة زمنية أطول بكثير من نافذة الـ 24 ساعة لدورة الأخبار. وفي بعض الأحيان لا تُدرك القيادة هذه المشكلة. (أحد قادة المستشارين الإقليمين قال لأحد مُرشديه الكبار هذه السنة بأنه في الحقيقة لا يرى حاجة لتطوير عمليات المعلومات ضِمن خططه.) في حملة تستهدف التأثير على الشعب الأفغاني، هذه الحالة ما هي إلاّ قضية خاسرة.

لـدى CSTC-A حرية الوصول إلى أعظـم مورد حيوي لعمليـات الإعلام في البلـد: الجنود ورجال الشـرطة من ANSF. ينبغـي علـى CSTC-A أن تضـع حملـة واعيـة وفعّالـة بالتعاون مع الحكومة الأفغانيـة من أجل التأثير علـى الناس بنجـاح. ينبغي تذكير وحدات المستشـارين باسـتمرار بأهمية الإعلام والتوعية وأن تُعطى السلطة اللازمـة لتنفيذ مبادرات الإعـلام والتوعية (وفقاً لمواضيع وطنية) من خلال، وجنباً إلى جنب مع، نظرائهم. من أجل تعزيز قدرات الإعلام والتوعية لدى الفرق، ينبغي على أحد أعضـاء الفريق الحصول على التدريـب الوافي في الإعلام والتوعية .

إلـى جانب التدريب الخاص لأحـد أعضاء الفريق، يجب أن يبقـى تدريـب الإعـلام والتوعيـة الذي يأخـذ العادات والتقاليد بعـين الإعتبار عنصراً هاماً فـي برنامج تدريب فريـق المستشـارين قبل انتشـارهم. يتعامـل العدو مع الإعلام والتوعية بوصفه عنصراً حاسماً في المعركة، فلا يمكننا التخلي عن هذا المبدأ له.

تحسين النقل والإمداد والدعم الهندسي

رُبّما لم تسـتخدم CSTC-A سـلاحها الأكثـر فعالية في أفغانسـتان على الوجه الصحيح: أموالها. يُشـاهَد هـذا القصـور فـي عـدم وجـود تخطيـط كاف وتفكير إسـتراتيجي وراء توفير الدعم اللوجسـتي والهندسـي لِفِرق المستشارين وANSF. في أفضل الأحوال، يَتِمّ هكذا تخطيـط على نحو رديء. قال لي أحد المستشـارين الذي تمّ تعيينه في منطقـة نائية إنه من أجل البقاء على قيد الحيـاة، اضطر هـو والوحدة التـي كان يُوجِهُهـا إلى بيع الوقود مقابل الغذاء بين شـهري بعثـات الإمداد الجوي أو لفترة أطول. تبقى بعض هذه الفرق غير قادرة على الحركة لأسـابيع وهم ينتظرون قطع غيار الشاحنات أو ينتظرون الذخيـرة. وفي بعض الأحيان، تقوم قافلتيّ إمداد ببعثتين منفصلتين لإعادة تمويـنCSTC-A و ISAF وذلك بِمُحاذات طُـرُق محفوفة بالخطر على الرغم مـن أن وحدات الزبائن تقع فـي نفس القاعـدة. يجب على كل مـن التخطيط وفعالية الدعم اللوجستي أن يتحَوّلا بشكل جذري.

إن CSTC-A، وISAF والقوات الافغانية والقوات الأخرى في الميدان بحاجة إلى تشكيل فريق عمل مُشْترك يكون مَعْنِيّاً باللوجسـتية والبناء حيث تكـون مُهمّته تقييم قضيتـين رئيسـيتين همـا: كيفية دعـم وتعزيـز القوة، وكيفية دعم التنمية الاإقتصادية وإعادة الإعمار، والحُكم، والإعلام والتوعية.

هناك مجـالاً كبيراً للتحسـين في عمليات الشـراء، والتنقل والبناء. تشـكيل فرقة العمل المشـتركة، وذلك بـدلاً مـن الإقطاعيـات اللوجسـتية الحالية المسـتقلة، مـن شـأنه أن يُوَفر قـدراً أكبر مـن الكفاءة. فـي الوقت نفسه، فإنه سـيقوم في توسـيع دائرة الإعتبار للجهود اللوجسـتية المبذولـة بوصفها جزءاً لا يتجـزأ من الجهد العام فـي مكافحة التمرد. يجـب أن تعمل فرقة العمل المشـتركة هذه جنباً إلى جنب مع بعثة الأمم المتحدة في أفغانسـتان وإسـتراتيجية التنمية الوطنيـة الأفغانية لتحقيق التوازن بين الإستدامة وبناء القدرات والحتياجات الحرجة، والاحتياجات المحلية مع الاحتياجات الوطنية.

من ناحية أخرى، فإنه لن يتسَنّى لفرقة عمل مشتركة جديدة القيام على الفور بتلبية احتياجات التموين والبناء لفرق المستشـارين. رُبّما قـد تؤدي في المـدى القصير إلى تفاقم بعض القضايا إذ أننا نستخدم كثيراً من المقاولات المحليـة، والمشـتريات المحلية، وأسـاليب البنـاء الأفغانية المسـتدامة (على سـبيل المثـال، الطوب اللّـبِن أو التراب المحشـو بدلا من استيراد كتلة الخرسـانية من باكستان). فـي النهاية، وعليه، قد يمكننـا التخطيط الأكثر فعالية في مجالات الخدمات اللوجسـتية والهندسـية من دعم الحـرب على نحو أكثر فعالية في المناطق الرئيسـية وفي ذات الوقـت القيام بالعمـل على التنميـة طويلة الأجل واستبدال البنادق بالمجارف.

تَخرّج طلاب دورة القادة لمكافحة التمرد في أكاديمية أفغانستان لمكافحة التمرد

في 14 سبتمبر 2007، الدروس المشتركة، مجتمعة، من شأنهاأن تساعد على تطوير وحدة الجهد والتوصل إلى فهم مشترك لمبادئ مكافحة التمرد. ولكنها نادراً ما يُشارك بها كبار وقادة التحالف.

اعط جميع القادة تدريباً موحداً على COIN

الإلمام بمبادئ COINوضرورياتها، وكيفية تطبيقها يتفاوت داخل CSTC-A، وعَبْر ISAF، وفي جميع أنحاء قوات الأمن والحكومة الأفغانية.[12] تَنعدِم لدى القادة في الميدان وجود رؤية مشتركة لكل من أهداف الحملة ونوايا قادتهم على كيفية تحقيق تلك الأهداف. المستشارون، ووحدات المناورة التابعة لـISAF وفرق إعادة الإعمار الإقليمية، وقوات الأمن الأفغانية لا يمكنهم أن يقوموا بمهمتهم إلا كجزء من حملة واحدة لدحر التمرد، هذا إذا كان لديهم إلمام أساسي عن التمرد في أفغانستان، ومبادىء مذهب مكافحة التمرد، والحملة الحالية والأدوات الفتاكة وغير الفتاكة التي بحوزتهم، ومعرفة كيف يتماشى نطاق مسؤولياتهم مع الصورة بأجملها.

أكاديمية COINفي كابول ما هي إل خطوة صغيرة في اتجاه تحقيق وحدة الجهود ورؤية شاملة لهزيمة التمرد، إلا أنها لا تزال منظمة مخصصة يدخُلُها غالباً أفراد من مستويات منخفضة ونفوذهم ضعيف. ولا تتمتع الأكاديمية بدعمٍ من المستشارين، ولا من ISAF، أو سلاسل القيادة الأفغانية. ينبغي على الأكاديمية، أو ما يماثلها من مبادرات، أن تكون كافية الموارد والدعم. ولا بد من توفير التعليم المعاصر والمناسب في الميدان لـISAF، والقادة الأفغان والعاملين معهم وكبار أفراد فرق الإعمار الإقليمية، وفِرَق المستشارين، والزعماء المدنيين ذوي الصلة لضمان مزيد من الإلتزام بمذهب COINوالتوصل إلى فهم مشترك لما ينبغي عمله في أفغانستان.

تَعَلّم الدروس المناسبة من الأماكن المناسبة

وأخيراً، وبعد فترة طويلة من الوقت، بدأت CSTC-A بدمج بعض الدروس المستخلصة من عملية الأخ الأكبر غرباً، ولكنه قد حان الوقت أيضاً لنتساءل عمّا إذا كان العراق حقاً هو أفضل مكان للبحث عن المشورة. في حين أن الأخطاء التي ارتكبناها في العراق وأفغانستان تشترك في عدد من أوجه التشابه، إلا أن فيهما ما يكفي من الختلافات ما يجعلنا أن نتوقف. فالعراق بلد غني بالموارد، وهو بلد مثقف نسبياً ولديه مَخرَج إلى البحر. أفغانستان والتي ليس لديها مَخرَج مائي هي واحدة من أفقر بلدان الأرض. إذ أنها لم يكن لها أبداً حكومة مركزية قوية ومستقرة وطويلة الأمد، بل أنها لم تشهد شيئا سوى الحرب على مدى ثلاثة عقود، ولديها واحدة من

أعلى معدلات الأمّية في العالم، فهي لا تملك البنية التحتية أو الصناعة، وأنها متعددة الأعراق التي تتجاوز الحدود الدولية على نحوٍ عشوائي. وباختصار، فإن أفغانستان، وليس العراق، أشبه بدولة تعيش بعد انتهاء صراع في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. إنها تجربة بناء دولة تجري في خِضَمّ حالة من التمرد، والأمر يحتاج إلى جلب المساعدة للجيش الأفغاني والشرطة من الذين عملوا في حالات مماثلة. بدلاً من ذلك، فقد جلبت، بتكلفة ضخمة وعلى عقود مكلِفة، مستشارين مدنيين والذين قاموا بكامل قوتهم في خلق نظم، ومذهب، وبرامج تدريب تناسب جيشاً غربياً متقدماً يحرس فجوة فولدا ومناسباً لشُرطة في وسط الغرب الأمريكي. في ظل هذه الوصاية، الجيش الأفغاني الآن في طريقه إلى اكتساب العشرات من المتخصصين ذوي التخصصات المهنية العسكرية وآلاف الصفحات التي تحتوي على ترجمة حَرْفيّة لمذهب الولايات المتحدة لإعطائه إلى قوة تكاد بالكاد تعرف القراءة والكتابة. لقد حان الوقت لإعادة تقييم المستشارين المدنيين المتعاقدين بالكامل، وإلى تسريح أولئك غير القادرين على تقديم المشورة لقوة غير غربية، وإلى تعيين موظفين من ذوي الخبرة في تقديم المشورة لقوات الأمن وتصميم النظم في بلدٍ يُعتَبَرُ الأقل تَطَوّراً في العالم ويعيش في فترة ما بعد الصراع.

لكي تنجح مُهِمّة المستشارين في أفغانستان، لا بد من توضيح وتبسيط سلسلة القيادة فوراً.

تبسيط سلسلة قيادة المستشارين

أفضل وصف للهيكل الحالي للبعثة الإستشارية في أفغانستان هو أنه مُربِك، ولا يمكن اختراقه، ويَخدِم فيه عدد لا بأس به من كبار الضباط. غالباً ما يكون من غير الواضح من هو المسؤول. حتى لو أن فريقاً من المستشارين كان قد قيل له في يوم ما من هو المسؤول عنه، بإمكان الوحدة استخدام طريقة ضبابية لكي تتجاهل مجموعة من الأوامر على حساب أخرى أكثر توافقاً. يجري تجاهل الأوامر، وحتى أوامر كبار الضباط، على نحو منتظم. كما يقوم ضباط الأركان على جميع المستويات بشكل روتيني بتمرير العمل جيئة وذهاباً لأنه نادراً ما يتضح من الذي يتحمل مسؤولية اتخاذ القرار. في كثير من الأحيان، وببساطة فإن تمرير العمل جيئة وإياباً من قِبَل الموظفين من شأنه أن يُوَفر وسيلة لتجنب اتخاذ القرارات الصعبة.

إن الهيكل في حالة ارتباكشديدة حتى أنه يكاد يكون من المؤلم أن يُوصَف. من الناحية النظرية، تتَرَبّعُ على أعلى الهيكل CSTC-A والتي تقودها الولايات المتحدة، وهي ليست جزءاً من تحالف ISAF، وعليه فإنها تقوم بعملها باستقلالية عن الجهد العسكري الدولي الإجمالي في أفغانستان. يقع تحت CSTC-A وحدة ثانوية منفردة، فرقة فينيكس، برئاسة الحرس الوطني. لم يَرِد تفسير كاف لِسَبَب وجود وحدة ثانوية منفردة ذات وظيفه متطابقة تقريباً. والعاملين في تلك الوحدتين يقومون باستمرار بتمرير العمل في دوائر، والوحدات التابعة تقوم بانتظام بتحريض طاقم الموظفين في الوحدة ضدّ طاقم الموظفين في الوحدة الأخرى.[31] في كثير من الأحيان تأتي التعليمات إلى الوحدات التابعة مباشرة من CSTC-A، بدلاً من فينكس، بما يتسبب في مزيد من إرتباك الوحدات. لا يوجَد لدى طاقم الموظفين خطوطاً محددة للمسؤولية بشكل جيد، وهكذا يَصِفُ كل طاقم الطاقم الآخر بعدم الكفاءة. تسيطر فرقة فينيكس، نظرياً، على خمسة من فِرَق المستشارين

الإقليمية في جميع أنحاء البلد والتي هي مسؤولة عن تقديم المشورة لكل من الجيش والشرطة الأفغانية. بما أن المستشارين غير الأمريكيين يتبعون ISAF، ولا يتبعون CSTC-A، لذلك فإن CSTC-A لا سُلطة لها عليهم. محاذير وطنية تزيد من كَبْح جِماح بعض هؤلاء المرشدين مما يجعله من المستحيل استنباط حملة استشارية منسقة لـANSF. بالإضافة إلى ذلك، العديد من المستشارين الأمريكيين يأتي من سلاح الجو والبحرية ومشاة البحرية. إنهم يأتون مع المحاذير الخاصة بسلاحهم، والتي تؤثر سلباً على الجهد الإرشادي العام كما هي الحال مع المحاذير الوطنية التي تؤثر سلباً على جهود القوة الدولية، على سبيل المثال، القيود المفروضة على أفراد سلاح الجو التي تَحُدّ من كيفيّة الاستفادة منهم. هذا النقص في التضامن يُمَثل مشكلة خاصة مع مستشاري مشاة البحرية الذين، مع إدراك أوجه القصور في هيكل النظام، قد تميل إلى التصرف حسب هواها وليس كأعضاء في فريق مشترك. أخيراً، لقد تخلت فينيكس عن سيطرتها على المستشارين الأمريكيين في جنوب شرق أفغانستان وشرقها، إلى ISAF التي تقودها الولايات المتحدة والمسؤولة عن تلك المناطق. وهذا يعني في كثير من الحالات، أن قائد الكتيبة الأمريكية لديه مستشارون أميركيون تحت إمرَته من نفس الرتبة، وما زال هؤلاء المستشارين يعملون تحت إمرت فينيكس. إذا كان هذا كله يبدو مُحَيّراً للغاية، ذلك أنه كذلك.

لتحقيق نجاح مُهِمّة المستشارين في أفغانستان، لا بد من توضيح وتبسيط سلسلة القيادة فوراً. في البداية، يجب أن تُدرَج فرقة فينيكس في CSTC-A وهذا من شأنه القضاء على التكرار غير المُجدي، وتوضيح من هو المسؤول عن الموظفين الأمريكيين. لقد أسَرّ لي عدة ضباط كبار من كِلا القيادتين بأن إجمالي المُهمّة الإستشارية سيكون أكثر كفاءة وفعالية لو أن طاقم الموظفين، لا سيما أولئك الذين يشاركون في العمليات، والتخطيط للمستقبل، والشؤون المدنية، والإعلام والتوعية، والخدمات اللوجستية، لو أنهم يعيشون ويعملون كَكَيان واحد.

ثم بعد ذلك، يجب أن تكون هناك محاولة لخفض مستوى الرُتب بشكل عام في صفوف وحدات المستشارين. العدد الحالي لكبار الضباط في صفوف CSTC-A وفينيكس يَكبَح القيادة والسيطرة الفَعّالة لبعثة المستشارين. على سبيل المثال، ما يقرب من 10 في المائة من جميع موظفي المقر الرئيسي لـCSTC-A هم ضباط برتبة عقيد أو لواء، في حين أنه يوجد في هيكل قيادة كل قيادة إقليمية ثلاثة ضباط برتبة عقيد. العاملون في CSTC-A بحاجة إلى أن يكون رئيسها ضابط واحد، واحد فقط ، برتبة عقيد. ينبغي أن يكون في صفوف قيادات المستشارين الإقليمية ضابط واحد فقط برتبة عقيد. وينبغي أيضا خفض سقف الرُتب في صفوف فِرَق المستشارين، بحيث يستطيع الضابط الأميركي أن يعمل مع وِحدَة من الجيش أو الشرطة الأفغانية والتي في صفوفها ضباط برتبة أو رتبتين أعلى مما يستطيع هذا الضابط الأميركي أن يَأتمِر عليه في وِحدَة من الجيش الأميركي. هذا من شأنه أن يكون مُتسِقاً مع نماذج الدّرَك الناجحة في مشاة البحرية من القرنين التاسع عشر والعشرين. النتيجة النهائية ستكون منظمة أكثر سهولة والتي ستُنتِج المزيد من القوات على الأرض.

وأخيراً، يجب على فِرَق المستشارين المستمدة من ISAF أن يتلقوا أوامرهم من CSTC-A. في حين أن بلداناً مُعَيّنة لديها أسباب خاصة لعدم رغبتهم في أن تخضع فرقهم تحت سيطرة CSTC-A، إلا أن تَرَدّدهم هذا يجعل المهمة الإستشارية غير متماسكة عملياً. أفضل وسيلة لتحقيق وحدة القيادة في بعثة المستشارين هي أن تدمج CSTC-A في ISAF بدلاً من الحفاظ على قيادة مستقلة في أفغانستان. على الأقل، يجب على CSTC-A وISAF رفض المستشارين من البلدان التي لا تَرغب أن تضع هؤلاء

المستشارين تحت إمرَة CSTC-A. والمكان الجيد للبدء هو ضمان عدم السماح للوحدات الأميركية في CSTC-A أن تعمل في ظل إجراءاتها الخاصة بها والمستقلة عن سلسلة القيادة. أخيراً، لا بد من إيضاح متى يصبح المستشارين تحت إمرة قادة ISAF. وذلك من شأنه أن يساعد على ضمان أن فِرَق المستشارين سيقومون بتسهيل عمليات مكافحة التمرد عندما تكون الوحدات الأفغانية في شراكة مع قوات ISAF.

الخاتمة

ما زال الفوز في أفغانستان ممكناً، ولكنها في انزلاق إلى الأسفل وربما في دوّامة لا تنتهي إذا ما واصلنا العمل كما نحن عليه. هناك الآن حاجة لاتخاذ إجراءات عاجلة لإصلاح البعثة الإستشارية للجيش والشرطة الأفغانية. على الصعيد السياسي، سوف يكون من الصعب القيام بكثير من هذه التغيرات. ومع ذلك فهناك تغيرات أخرى ضرورية وذلك بسبب هيكل CSTC-A، وكذلك لأنه يُمكِن إصلاحها بسهولة أكبر. في حين أن إصلاح البعثة الإستشارية وحدها لن تكون كافية لتحقيق النصر في أفغانستان، ولكنها ستكون بداية مُهمّة. سرعة اعتماد التغييرات الـ 12 التي نوقِشَت أعلاه من شأنه أن يكون بداية فعّالة وتعبير جريء مَفادُه أن الجهود الرامية إلى بناء وتدريب ودعم ANSFهو حقّاً أولويتنا رقم واحد. م ر.

الهوامش

1 . شهادة الفريق (المتقاعد) ديفيد بارنو أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب. الخدمة الإخبارية الفيدرالية، 23 يناير 2008.

2 مؤسسة آسيا. أفغانستان في عام 2007: دراسة استقصائية للشعب الأفغاني، <www.asiafoundation.org>.

3 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. أفغانستان: دراسة استقصائية عن الأفيون 2007. تُقاس على الفرد وحَسَب الكثافة السكانية. في معناها المطلق ، لا يوجد سوى الصين في القرن التاسع عشر التي ربما قد انتجت مخدرات في مجموعها ما يفوق على ذلك، آخذين بعين الإعتبار عدد سكانها الذي يبلغ 15 ضِعفاً ومساحتها الأكبر كثيراً. كميّة الكوكايين التي تُنتجها أمريكا الجنوبية بأكملها تَقِلّ عن كميّة أفيون أفغانستان، ومقاطعة هلمند وحدها تنتج أفيون أكثر مما تنتج كولومبيا من الكوكايين.

4 «الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن.» تقرير للأمين العام، <http://www.unama-afg.org/docs/_UN-Docs/_repots-SG/2008/08march06-SG-report-SC-situation-in-afghanistan.pdf>, 6 March 2008.

5 «الإستثمار يبطئ في أفغانستان نظراً لشواغل الأمن». إذاعة أوروبا الحرة نيوزلاين، 30 يناير 2008. <http://www.rferl.org/newsline/2008/01/300108/asp>

6 «تعليق التلفزيون الأفغاني ينتقد ادارة كرزاي بأنها غير فعالة.» تلفزيون آينا ، 10 فبراير 2008. ترجمت بي بي سي للرصد.

موجودة http://www.zibb.com/article/2669901/Afghan+TV+commentary+criticizes+Karzais+administration+as+ineffective>

. تمت الزيارة في 23 أبريل 2008. ملاحظة المؤلف: يرتبط تلفزيون آينا بجمهور مشاهدين معظمهم من الطاجيك والاوزبك وهو معارض للشخصية السياسية الجنرال دوستم.

7 دليل الميدان 3-24، مكافحة التَمَرّد (واشنطن: مكتب الطباعة الحكومي، 15 ديسمبر 2006)

17-6.

8 في الواقع، فورت رايلي يدَرّب «فِرَق» للذهاب إلى أفغانستان. ومع ذلك، نادراً ما تبقى هذه الفرق على حالها. فهي تُستخدَم في الغالب من قِبَل القيادة لدعم الموظفين وذلك لملء الفجوات الناجمة عن خروج ألأفراد من الميدان وذلك لانتهاء فترتهم أو بسبب ازدياد الطلب على المستشارين في مناطق جديدة.

9 فريق العمل فينيكس، الفرقة الوحيد التابعة لـCSTC-A.

10 هذه هيS2 ARSIC ، فريق إعادة الإعمار S2، المقر الإقليمي للشرطة S2 ، والمقر الرئيسي للمديرية الوطنية للأمن، مقر المقاطعة للشرطة S2 ، والجيش الوطني الأفغاني 203D فيلق S2.

11 في كثير من الأحيان، كما كان الحال بالنسبة لفريقي في كابول، الأفراد الأصليين على فريق ما، غالباً ما يغادرون الميدان منذ فترة طويلة قبل وصول نوع ما من شبكة اتصالات آمنة.

12 مايكل م فيليبس. «في دَرْس مكافحة التمرد، يُفَكّر الجنود على غرار جندي حركة طالبان.»وول ستريت جورنال ، 30 نوفمبر 2007، A1.

13 لقد رأيت هذا أثناء خِدمتي العادية في إنشاء أكاديمية مكافحة التمرد، وناقشت ذلك في عدة مناسبات مع فريق عمل فينيكس وموظفي CSTC-A. القادة الذين دخلوا في أكاديمية مكافحة التمرد كانوا دائماً يُعَلّقون على صعوبة استنتاج أي قرار من هؤلاء الموظفين، كما أن فريقنا في الأكاديمية وفي عدة مناسبات استَغَلّ الانقسامات من أجل الحصول على الدعم اللوجستي واشياء أخرى من هذا الفريق أو ذاك.

Twelve Urgent Steps for the Advisor Mission in Afghanistan
Captain Daniel Helmer, U.S. Army
Originally published in the English July-August 2008 Edition.

الانتصار في معارك وخسارة الحروب
ثلاث طرق تجعل النصر في القتال يعزز من الفشل في تحقيق السلام

د/ كريستوفر إي هوسنيك

تمثل المصاعب التي يتم مواجهتها في الآونة الأخيرة في جهود الاستقرار وإعادة الإعمار عقب الحرب في كلاً من أفغانستان والعراق عقبةً كبيرة في طريق النجاحات الساحقة التي تم تحقيقها في العمليات العسكرية في هذين البلدين. وبينما هناك أسباب عديدة أدت لحدوث هذه المشاكل، لا يزال أحد هذه الأسباب قيد البحث-الذي يتمثل في الطرق المنتهجة في إدارة العمليات العسكرية المباشرة. والسبيل الوحيد للتغلب على هذه المشاكل هو إجراء تغييرات جذرية في مبادئ العسكرية الأمريكية، ومن ثم يمكن زيادة احتمالية النجاح في تحقيق الاستقرار في الدول عقب التدخل العسكري.

وفي الوقت الذي تلعب فيه العسكرية الأمريكية دورًا في عمليات إعادة الإعمار عقب الحرب أثناء عمليات المرحلة الرابعة، كانت جهود إعادة الإعمار الحالية في العراق وأفغانستان تواجه عوائق على نحو غير مستقر. وقد أثارت حركة طالبان الناهضة من جديد في جنوب أفغانستان والإنتاج المتزايد للأفيون تساؤلات حول كفاءة جهود إعادة الإعمار المبذولة من قبل الولايات المتحدة وحلف الناتو في أفغانستان. وطالما كان هناك تباطؤً في جهود إعادة الإعمار في العراق بسبب بيئة الأمن الخطيرة والمتقلبة، وقد أصبحت الأوضاع الأمنية غير مأمونة بسبب أعمال العنف التي يقوم بها المتمردين والميليشيات والطوائف الدينية والإرهابيين من الدول الخارجية والمجرمين الساعين إلي استغلال. وفي وقت من الأوقات ساءت البيئة الأمنية في العراق لدرجة جعلت ما يزيد عن مليوني عراقي يفرون من مساكنهم ويدخلون دول مجاورة.1

وتقف هذه التحديات الكبيرة التي تأتي عقب الحرب في طريق تحقيق النجاح في عمليات المناورات العسكرية (عمليات المرحلة الثالثة) التي كانت أثناء هذين الحربين. وعندما بدأت القوات العسكرية الأمريكية التقليدية في شن حملتها على أفغانستان في أكتوبر 2001، سقطت كابل عاصمة أفغانستان بعد مرور شهرين فقط كما سقطت معظم المدن الكبيرة بحول نهاية العام. بينما أثناء الهجوم على العراق عام 2003، سقطت العاصمة بغداد ودخلتها القوات عقب مرور

يعمل كريستوفر هوسنيك كأستاذ مساعد في الجامعة الأمريكية بالعاصمة واشنطن دي سي. وبدأ اهتمامه بالسياسة العسكرية الأمريكية منذ وقت طويل قبل حصوله على الدكتوراه من جامعة ولاية بنسلفانيا عام 2005. وفي الفترة بين عامي 1992 و1996، خدم في القوات العسكرية كجندي مشاة في القسم 82 المحمول جوًا (AIR 325/1) حيث وصل إلي رتبة عريف.

صورة: مركبة تابعة لمقاتلي القاعدة في العراق تم تدميرها بواسطة جنود من كتيبة القوات الخاصة الأولى ولواء فريق القتال الأول والقسم المحمول جوًا 101، عقب نشوب قتال بين المقاتلين الأعداء وقوات التحالف عند تفجير المقاتلين قميص انتحاري، 23 فبراير 2008. (وزارة الدفاع)

ستة أسابيع فقط. وقد اتسمت عمليات المناورات العسكرية في كلا الحربين بالقوة والسرعة والحسم.

وهناك بعض الآراء التي توضح سبب كون إعادة الإعمار في العراق وأفغانستان أصعب من ما هو متوقع. فبعض النقاد يرجعون السبب إلي فشل الاستخبارات قبل شن الحروب وأثناء جهود إعادة الإعمار، بينما يُرجع آخرون السبب إلي انتهاج أساليب غير مدروسة في تخطيط إعادة الإعمار عقب الحرب، بينما يلقي آخرون باللوم على كبار المسئولين عن جهود إعادة الإعمار.2

وهناك أحد الأسباب المحتملة تم تناوله على استحياء: إدارة العمليات القتالية قبل بدء إعادة الإعمار. وفي أحوال كثيرة تعقد المناقشات التي تتناول عمليات المرحلتين الثالثة والرابعة بشكل منفصل نسبيًا، ونحن نعتقد بأن العمليات مستقلة عن بعضها. وبالرغم من ذلك، هذين العنصرين من عناصر الإجراءات العسكرية مرتبطين ومتصلين إلي حد كبير. ومن المحتمل أن تكون طريقة إدارة العسكرية الأمريكية للحروب هي السبب في جعل تحقيق نتائج مستقرة وسلمية أمرًا أكثر صعوبة.

وأنا أعتقد أن "الطريقة الحربية الأمريكية"، والتي نعني بها المبادئ والأساليب التي يتم انتهاجها في عمليات المرحلة الثالثة، تسبب مصاعب كبيرة ومشاكل إضافية يجب حلها في عمليات المرحلة الرابعة. وتساهم الطرق التي حققت أكبر قدر من النجاح أثناء مرحلة الغارات العسكرية بشكل مباشر في إضفاء مزيد من الصعوبة على جهود إعادة الإعمار عقب الحرب.

الأسباب والتأثيرات

ليس علينا أن نتوقع إيجاد سهولة في عمليات الاستقرار عقب الحرب في العمليات العسكرية التي نقوم بها في الوقت الحالي، وهذا يرجع إلي ثلاثة أوضاع

نحن السبب فيها أو فشلنا في السيطرة عليها. وهي الاستخدام المفرط للقوة المبدأ الذي يعتنقه الجنرال بويل، واستهداف البنية التحتية للدول، ووجود العديد من الجنسيات الأجنبية، تسبب جميعها مشاكل تعيق جهود إعادة الإعمار. وسوف أناقش كل وضع من هذه الأوضاع على الترتيب.

الاستخدام المفرط للقوة العسكرية. الاستخدام المفرط للقوة أحد بديهيات العمل العسكري الأكثر شيوعًا من أجل التغلب على الأعداء. 3 ويعتبر التفوق في عدد الجنود بنسبة 3 إلي 1 في عمليات القتال والتمتع بالتفوق العددي في العمليات العسكرية التي يتم شنها في المناطق المأهولة واحدًا من الخطوط الإرشادية الشائعة عند التخطيط لأي عملية هجومية.4 إلا أنه من الناحية العملية تشن العسكرية الأمريكية هجماتها بنسبة جنود أقل مما ذكرناه. ومن خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة، مثل وسائل الطيران الهجومية من الجيل التالي والمركبات المدرعة المتقدمة تعوض الولايات المتحدة هذا الفارق العددي.

وقد حقق هذا النهج نجاحًا باهرًا في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من التفوق العددي الضئيل لقوات التحالف على القوات المسلحة العراقية عام 1991، هزمت القوات الأمريكية وقوات التحالف الجيش العراقي المتحصن من خلال غارات جوية استمرت لمدة خمسة أسابيع وحوالي 100 ساعة من الهجوم البري. وفي عام 2003، شنت قوات التحالف الأمريكية والبريطانية البالغ عددها 263000 جندي هجومًا على قوات عراقية تتألف من 375000 جندي وتغلبت عليها ودخلت إلي بغداد في غضون ستة أسابيع. فاستخدام القوة المفرطة سهل هذه الغارات العسكرية الصعبة على الرغم من النقص العددي الملحوظ لقوات التحالف.

في الوقت الذي تعتبر فيه الانتصارات العسكرية الساحقة من خلال الاستعانة بأعداد هائلة من القوات عناصر هامة لنجاح عمليات المرحلة الثالثة وحماية هذه القوات، إلا أن هذه الانتصارات التي تخلف الدمار والتي تحققها القوات الأمريكية على أعدائها قد تسبب عواقب غير مقصودة تنطوي على مشاكل عند بدء عمليات المرحلة الرابعة. ويمكن أن يولد الاستخدام المفرط للقوة العسكرية رغبة الانتقام أو الثأر عند الأعداء المهزومين.5 وهناك أمثلة عديدة على أن الهزيمة المنكرة في أحد الحروب غرست بذور حروب قادمة. كتب روبرت هاركافي:

قد يكون قدر الهزيمة وعمقها أمرًا في غاية الأهمية في تحديد قدر الانكسار الذي يلي الهزيمة. فقد ذاق العرب عام 1967 والعراقيين عام 1991 هزيمة ساحقة ومخزية لدرجة ولدت لديهم انكسار أبدي. وفي كلا الحالتين أعقب الفخر الذي يكون قبل خوض الحرب (حينما يكون الأعداء على مقربة من أن يلاقوا حتفهم) بأوبرا هزيلة من الأداء العسكري، يفسرها الكثيرون على أنها قريب من الجبن، يتمخض عنه قدر كبير من الخزي. 6 وهذا النوع من العلاقات ليس مقصورًا على الشرق الأوسط. وتوضح العلاقة المضطربة بين ألمانيا وفرنسا، أثناء فترة توازن القوى في أواخر القرن الثامن عشر ،والحروب العديدة بين

هل يمكن أن تكون طريقة إدارة العسكرية الأمريكية للحروب السبب في جعل تحقيق نتائج مستقرة وسلمية أمراً أكثر صعوبة؟

الهند وباكستان أن الهزيمة في الحرب تغرس بذور الصراع التالي بشكل مباشر وصريح، فهناك حاجة نفسية إلي استعادة كرامة البلد من خلال القوة العسكرية.

وغالبًا ما يرجع الأعداء السابقين إلي مؤشر هام عند مناقشة خسارة

كرامتهم واحترامهم-الاختلافات الكبيرة في المصائب التي تلحق بهم من أعدائهم. فعندما يعاني أحد الأطراف من مصائب على مختلف المستويات، فهو غالبًا ما يعتقد بأن حياته أقل قيمة أو أهمية من حياة أعدائه، وفي نفس الوقت تزيد الحاجة إلي الثأر والانتقام. وهذا الجدل شائع جدًا عند مناقشة الصراعات والحروب بين إسرائيل والفلسطينيين.7 فالغضب بسبب الفروق الكبيرة في المصائب كان واضحًا في الأنشطة العسكرية الأمريكية. ففي الحرب التي نشبت في الخليج الفارسي عام 1991، قُتل ما يزيد عن 25000 جندي عراقي بينما كان عدد القتلى من الجنود الأمريكيين 268 جندي فقط. وفي عملية استعادة الأمل في الصومال، قُتل 18 جنديًا من القوات الأمريكية في أكتوبر 1993 في المعركة التي دار رحاها في مقديشيو بينما قتل أكثر من 1000 مقاتل صومالي في المعركة.8 وتوضح هذه الأرقام وجود فارق كبير بين عدد قتلى الجنود الأمريكيين وعدد القتلى من الأعداء، وفي كلا الحالتين خلقت هذه المعارك قدر كبير وملحوظ من العداء.

استهداف البنية التحتية أثناء العمليات القتالية. لقد كانت البنية التحتية دومًا عنصر أساسي في العمليات العسكرية والأمنية. فقد كان بمقدور الإمبراطورية الرومانية الحفاظ على سيطرتها على المناطق المترامية الأطراف وذلك نظرًا لنظام الطرق الذي شيدته في أوروبا وغرب آسيا. فتقاطعات الطرق الإستراتيجية في جيتيسبيرغ جعلت المعركة هناك نقطة حاسمة في الحرب الأهلية التي نشبت في الولايات المتحدة، لأن الجيش الذي سيطر على تقاطعات الطرق هذه كان لديه حرية أكبر في شن الغارات العسكرية في البلد. وفي الحرب العالمية الثانية تم تفجير الموانى والسكك الحديدية والجسور الخاصة بألمانيا بغرض منع وإعاقة الإمدادات وتعزيزات القوات. وفي حرب الخليج الفارسي استهدفت الطائرات العسكرية محاور الاتصالات والطرق السريعة الرئيسية وبذلك لم يكن بمقدور قوات صدام حسين التنسيق والتخطيط لعمل دفاع أو انسحاب مترابط، وبذلك أصبحوا معزولين وغير قادرين على تلقي التعليمات وأكثر عرضة للهجمات التي تشنها قوات التحالف.

الهزيمة في الحرب غرست بذور الصراع التالي بشكل مباشر وصريح، حيث أن هناك حاجة نفسية إلي استعادة كرامة البلد من خلال القوة العسكرية

وعلى الرغم من أن استهداف هذه الأنظمة وتدميرها أثناء عمليات المرحلة الثالثة يعتبر هدف عسكري هام وحيوي، إلا أن شبكات البنية التحتية هذه تمثل أنظمة حاسمة وضرورية لنجاح عمليات إعادة الإعمار في الدولة المحتلة في فترة ما بعد الغزو. فالتبادل الهاتفي، الذي يمكن استخدامه لنقل أوامر ومعلومات لمحاولة وقف تقدم القوات الأمريكية أو غزوها، يستخدم أيضًا في زمن السلم لنقل المعلومات والأوامر الصادرة عن الحكومة المركزية للمناطق البعيدة في الدولة. فالجسر الذي كان يُستخدم لنقل الدبابات أثناء الحرب يمكن استخدامه لنقل الشاحنات المحملة بالطعام والسلع التجارية الأخرى أثناء فترة إعادة الإعمار عقب الحرب وفي زمن السلم. فاستهداف هذه الأنظمة أثناء الحرب يحرم كل شخص من الاستفادة منها في السلم.

مشكلة استهداف البنية التحتية قائمة في دول البلقان. فعندما وافق حلف الناتو على شن حملة جوية ضد صربيا عام 1995 وأخرى ضد كوسوفو عام 1999، كان استهداف البنية التحتية في هذه البلاد أحد الأهداف

عقب اكتشاف العديد من مقاتلي القاعدة في العراق وفرارهم من المنطقة، طائرة من طراز كيوا توفر الحماية لجنود من كتيبة القوات الخاصة الأولى ولواء فريق القتال الأول والقسم المحمول جوًا 101، حيث يلقون القبض على مقاتلي القاعدة في العراق، 23 فبراير 2008.

الرئيسية لهذه الحملات. وقد كان سبب توجيه هذه الضربات هو إيقاف تدفق القوات والأسلحة والأوامر في صربيا وكوسوفو، وبذلك يمكن إعاقة وربما وقف التطهير العرقي في هذه المناطق.9 ولا تزال هذه الدول تدفع تكاليف استهداف البنية التحتية حتى يومنا هذا، وغالبًا ما تمتد هذه الفترة إلى حوالي عقد بعد عمليات القتال. فالعديد من الجسور والطرق والقنوات لا تزال مهدمة، مما يجعل هيكل هذه الدول ممزق، وتطيل عملية إعادة إعمار البنية التحتية انخراط الولايات المتحدة في تلك المنطقة.

وتمثل زيادة هذه المشاكل الحالة السيئة والمذرية التي وصلت إليها هذه الأنظمة في العديد من الدول التي انقسمت بفعل الصراعات. فعندما تقسم إحدى الدول وينصب التركيز الأساسي للحكومة المركزية على بقاء الدولة، تصبح مصادر التمويل والجهود من أجل الحفاظ على البنية التحتية أو تأسيسها معدومة تقريبًا. وهذه المشكلة أكثر صعوبة في الدول التي عانت من حروب أهلية طويلة المدى مثل هايتي وليبيريا وسيراليون والصومال والسودان. وعلى أقل تقدير، يتم إهمال البنية التحتية في هذه الدول، والأمر الأكثر شيوعًا أنه غالبًا ما يتم تجاهل هذه الأنظمة الهامة لفترة زمنية طويلة (قد تمتد لعقود).

ستكون إعادة الإعمار في المرحلة الرابعة أكثر صعوبة وتكلفة بدون أنظمة البنية التحتية هذه، بغض النظر عن ما إذا كانت العمليات القتالية

أو الإهمال من قبل الحكومة الذي امتد لسنوات هو السبب في تدمير هذه الأنظمة. فغالبًا ما يتطلب نقل المواد إلي مواقع نائية دون وجود طرق أو جسور استخدام طائرات مروحية أو مظلات، الأمر الذي يعتبر أكثر تكلفة

الواجهة الأمامية ورواق المقر الرئيسي لحزب البعث المتهدم بفعل التفجيرات، المنطقة الدولية، بغداد، العراق، 23 نوفمبر 2003.

من النقل بواسطة الشاحنات. وفقد مياه الشرب بسبب العمليات القتالية غالبًا ما يعني الحاجة إلي شحن أنظمة مياه مكلفة في المناطق التي يتم إعادة إعمارها، وهو ما يستغرق مجددًا قدر كبير من الوقت والأموال. فتنسيق عمليات المرحلة الرابعة في دولة بأكملها دون نظام هاتفي مفيد قيد العمل سيكون أكثر صعوبة مما لو كان هناك نظام عامل في هذه الدولة. وإعادة إعمار البنية التحتية المدمرة يتكلف أموالاً كان من الأفضل إنفاقها في مجال آخر، وهو يطيل بشكل كبير انخراط الولايات المتحدة في إعادة الإعمار عقب الحرب.

المقاتلين من غير السكان الأصليين في مناطق الصراع. يعتبر وجود المقاتلين الأجنبيين ودعم الأشخاص المناهضين للولايات المتحدة في مناطق الصراع مصدر قلق متزايد لواضعي الخطط العسكرية وصناع السياسة على حد سواء. ففي أحيان كثيرة، نعتقد أن قوات الهجوم سوف تقاتل سكان الدولة التي "تواجهها"، وأنها سيتعين علينا التعامل مع مواطني هذه الدولة فقط، إلا أنه هناك خطرًا من الاعتقاد بأن سكان الدولة المستهدفة وجيشها يتشكلون من جنسية واحدة. وفي الوقت الحالي توجد أعداد كبيرة من الجنسيات الأجنبية في الدول التي يخطط للقيام بتدخلات عسكرية بها. وبشكل عام، هناك نوعين من الجنسيات الأجنبية الآخذة في الزيادة ويمكنها أن تنخرط في عمليات قتالية مباشرة ضد الولايات المتحدة-المقاتلين الأجنبيين ومن يعملون لدى المؤسسات العسكرية الخاصة.

أثناء أي صراع دولي، تتوجه عدد من الجنسيات الأجنبية إلي مكان الحرب والصراع. سواء كانت هذه الجنسيات مرتزقة تسعى للحروب من أجل تحقيق الربح أو محرضون على الحروب تسعى للصراع رغبةً في سفك الدماء، فعندما تنشب الصراعات والحروب يكون هناك اندفاع في الصراع من جانب بعض المواطنين الأجانب كجنود ومقاتلين. وقد كان هذا النموذج أكثر وضوحًا وانتشارًا في العديد من الصراعات في منطقة الشرق الأوسط على مدى العقود الثلاثة الماضية. فعندما اجتاح الاتحاد السوفيتي أفغانستان عام 1980، كان هناك

تدفق كبير من المقاتلين الأجانب حيث انضموا إلي صفوف المجاهدين الأفغان. وعندنا اندلعت الحرب الأهلية في لبنان عام 1983، اندفع عدد ضخم من المقاتلين الأجانب إلي الدولة لمحاربة الجانب الذي يبغضونه.

وهم يمضون قدمًا في ذلك. وظهرت نفس هذه المشكلة في العراق. فقد دخل أفراد يحملون جنسيات أجنبية من أفغانستان ومصر وإيران والعراق والأردن وباكستان والمملكة العربية السعودية وسوريا وأشخاص من مختلف الجنسيان إلي مناطق الصراع في هذه الصراعات الثلاثة. وهذا الاتجاه ليس بمنأى عن منطقة الشرق الأوسط، فهذه الظاهرة واضحة إلي حد كبير على المستوى العالمي. وأثناء الحروب بين الدول والحروب الأهلية التي نشبت في شرق أفريقيا، اجتمع المقاتلون من جمهورية الكونغو الديموقراطية ورواندا وأوغندا وشنوا العمليات القتالية في مناطق الحدود الدولية الخاصة بكل دولة.

بينما تمثل الجنسيات الأجنبية أحد أسباب المشكلة، إلا أنها ليست لوحدها الوجود الأجنبي في المعارك التي تجري في الوقت الحالي الذي يمكن أن يصعب العمليات العسكرية. فجميع الدول في النظام الدولي تستخدم على نحو متزايد

المؤسسات العسكرية الخاصة. حيث أبرمت ما يزيد عن 160 دولة عقود مع بعض المؤسسات العسكرية الخاصة لمساعدتها من خلال تقديم خدمات لتعزيز أمن الدولة.10 والكثير من هذه المؤسسات لا تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها أو لا توجد مكاتب تابعة لها في الولايات المتحدة، والعديد منها تعمل في عدة دول في وقت واحد. وتؤكد الزيادة العالمية في الاستعانة بهذه الشركات على تزيد من احتمال مواجهة الولايات المتحدة أو أي قوى تدخل أخرى لمواطنين من طرف آخر في الحرب.

يخلق المقاتلين الأجانب من أي دولة صعوبات إضافية لأي قوى عسكرية أثناء عمليات المرحلتين الثالثة والرابعة. فغالبًا ما يأتي المقاتلون الأجانب خارج حسبان الأوامر المعتادة التي يوجهها جيش الدولة الرسمي. ونظرًا لأن هذه القوات تعمل بدون هيكل أوامر رسمي، فإنه من الصعب (ربما من المستحيل) إيقاف أنشطة العنف التي يقومون بها عند عقد وقف لإطلاق النار أو اتفاق سلام. فقد يستمرون في القتال بناءًا على ميولهم الأيديولوجية أو التزاماتهم التعاقدية، بدلاً من الالتزام بشروط اتفاق وقف إطلاق النار.

وإضافة إلي ما ذكرناه سالفًا، يمكن أن يخلق المقاتلون الأجانب في منطقة الصراع صعوبات دبلوماسية وربما يسببون كوارث أخرى. فوجود الجنسيات الأجنبية في أي منطقة صراع، بغض النظر عن ما إذا كانوا مقاتلين نشيطين أم لا، يمكن أن يخلق توتر دولي وأحداث خطيرة. فالتفجير غير المقصود للسفارة الصينية في بلجراد أثناء الضربات الجوية على صربيا خلق توترات دبلوماسية ملحوظة بين الولايات المتحدة والصين أثناء هذا الصراع، على الرغم من أن هؤلاء الأشخاص لم يكونوا ضالعين في الصراع بأي حال من الأحوال. وإذا قامت مجموعة جنسيات أجنبية بشن عمليات قتالية ضد قوات الولايات المتحدة، يمكن أن يخلق أسر هؤلاء الأشخاص أو قتلهم أزمة دبلوماسية أو عسكرية واسعة النطاق مع بلدانهم الأصلية.

يجب على المخططين العسكريين في المستقبل أن يعطوا أولوية إلي إيجاد حل وسط بين الحاجة إلي استخدام القوى المفرطة لإنهاء الحروب بسرعة وبين حاجة الأعداء المهزومين إلي "حفظ ماء الوجه."

التوصيات السياسية

على الرغم من أهمية تحديد أعمال المرحلة الثالثة التي تصعب عمليات المرحلة الرابعة، لا يكفي مجرد نقد هذه الأعمال. فوضع إرشادات وتوصيات رابعة للتخطيط في المستقبل يأتي على نفس الدرجة من الأهمية. وسيلاحظ البعض أن التغييرات التي ذكرناها هنا يغلب عليها أن تكون مقترحات سياسية وعسكرية. ونظرًا لأن القوات المسلحة هي الأداة التي تنفذ العمليات القتالية، فإنها ستكون على الفور في موقعها المناسب عند بدء جهود إعادة الإعمار. وسرعة ترميم وإصلاح مناطق الصراع السابقة ذات أهمية كبيرة. فالأيام الأول من 60 إلي 90 يوم تعتبر أيام حاسمة في عمليات المرحلة الرابعة. فالمنظمات المدنية، على الرغم من كونها مفيدة جدًا، إلا أنها قد لا تصل في الوقت المناسب الذي يمكنها من تقديم المساعدة خلال هذه الفترة الحاسمة. لذلك يتعين على القوات المسلحة أن تكون مستعدة إلي أن تأخذ دور المنظمة القائدة في العديد من القضايا لأشهر عديدة من أجل زيادة فرص النجاح عقب الصراع.

تقليل الإعانات والرغبة في الانتقام. يجب على المخططين العسكريين في المستقبل أن يعطوا أولية إلي إيجاد حل وسط بين الحاجة إلي استخدام القوة العسكرية المفرطة لإنهاء الحروب بسرعة وحاجة الأعداء المهزومين إلي "حفظ ماء الوجه". ففي حال تعرض قواتهم المسلحة لهزيمة منكرة لدرجة تشعرهم بالانكسار، من

U.S. Marine Corps, SGT Andrew D. Pendracki

بعض مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) من كتيبة حماية الجناح 372 (Wing Security Battalion 372) يشتركون في تدريب على الاضطرابات المدنية في قاعدة السعد الجوية، العراق، 23 ديسمبر 2007. وفي التدريب يتعلم جنود المارينز كيفية تفريق المشاغبين المعادين باستخدام أساليب غير قاتلة في حال حدوث اضطراب في القاعدة.

المرجح أن يسعون إلي الإرهاب والتمرد وحرب العصابات كوسيلة لاستعادة ما ضاع من كرامتهم ومكانتهم. فإذا كان هناك إمكانية لهزم القوى بطريقة تبقي لهم بعض الكرامة والشرف، يمكن أن تضعف احتمالات محاولتها استعادة مكانتها من خلال الطرق التي ذكرناها سالفًا. ووضع هذا الاعتبار في التخطيط التكتيكي والعملي والإستراتيجي ليس بالأمر السهل وربما يكون أصعب التحديات التي تواجه التوصيات المذكورة هنا. فحماية القوة من أهم الاعتبارات التي يراعها القادة العسكريون. إلا أن الحفاظ على كرامة العدو وعدم مسها يعد اعتبارًا هامًا يجب مراعاته وتحقيقه من أجل زيادة فرص نجاح الاستقرار عقب الصراع.

الحروب تصبح أكثر فتكًا بحياة الجنود والمدنين على حد سواء. فالحرب غير المحدودة تلتهم الكثير من الضالعين فيها، بدايةً من الجنود الذين يخوضون المعارك إلي المدنيين الذين يبتلعهم الصراع. فكل كارثة تحدث أثناء العمليات القتالية أو أثناء إعادة الإعمار عقب الصراع، سواء لحقت بالمدنيين أو بالعسكريين، وسواء كانت متعمدة أو غير مقصود، تجعل بعض الأشخاص يميلون إلي أخذ قرارات بدعم الثورة أو الانضمام إليها. ويجب أن تحتل الولايات المتحدة دور القائد على المستوى العالمي في العمل من أجل الحد من الكوارث، العسكرية والمدنية، في كافة الصراعات بجميع أرجاء العالم. ويجب أن تهدف سياسة الولايات المتحدة إلي القضاء على المصلح العقيم والضعيف "الأضرار التبعية". يجب أن تكون "حماية البشر"-سياسة الحفاظ على أرواح المدنيين الأجانب والأعداء العسكريين على حد سواء-بنفس أهمية حماية القوة من أجل الحد من المخاطر التي يتعرض لها الشعب في مناطق الصراع وكذلك للتقليل من دوافع شن هجمات ضد جنود الولايات المتحدة بعد الصراع وللقضاء على هذه الدوافع.

التركيز أكثر على الاهتمام بزيادة تطوير التقنيات شاملة التأثير وغير الفتاكة واستعمال هذه التقنيات هو السبيل الوحيد أمام العسكرية الأمريكية لتعزيز هذه الرؤية. وقد جعلت التقدمات التكنولوجية الحديثة هذه الأدوات أكثر أهمية وقابلية للتطبيق مما كانت عليه في السنوات القليلة الماضية. فمكبرات الصوت الدائرية والموجات الدقيقة المركزة يمكن أن تخضع الأشخاص دون إلحاق ضرر دائم بهم، وبذلك يمكن الحد من الكوارث. وقد حققت أنظمة الأسلحة هذه نجاحًا كبيرًا في العراق وفي كل مكان، ويجب على أن نوسع نطاق توزيع هذه الأسلحة

يجب جعل إعادة البنية التحتية التالفة، سواء كان التلف قد أصاب جزءً منها أو جميعها، إلي ما كانت عليه قبل الصراع في غضون 60 يومًا من انتهاء العمليات القتالية الرئيسية جزء من الخطط العسكرية النموذجية لعمليات المرحلة الرابعة.

ونستخدمها بشكل مكثف أثناء إعادة الإعمار عقب الصراع، ويجب على المخططين الأساسيين البدء في دمج استخدام هذه الأسلحة في عمليات المرحلة الثالثة.

تحديد الأهداف وإعادة الإعمار وتوسيع البنية التحتية. يتعين على الولايات المتحدة أن تغير نهج مهاجمة البنية التحتية الذي تتبعه في عمليات المرحلتين الثالثة والرابعة. لا يمكن للحملات المستقبلية أن تترك أي دولة في حالة من الفوضى كما حدث في صربيا وكوسوفو. فاستمرار هذا النهج سوف يطل الالتزامات التي تعقب الحرب ويزيد بشكل كبير التكاليف المالية اللازمة لإعادة الإعمار، وهذا يستلزم انخراط عسكري أطول في جهود إعادة

الإعمار. وجزء من حل هذه المشكلة بدأ في التبلور بالفعل من خلال ظهور أهمية "الاستهداف القائم على التأثيرات" وزيادة هذه الأهمية.12 وبدلاً من إتلاف البنية التحتية بأكملها وتدميرها، يعمل المخططون العسكريون من أجل تحديد محاور ونقاط حاسمة يمكن من خلالها تحقيق أكبر تأثير مع أقل كمية من الإتلاف، وبذلك يمكن تسهيل

جهود إعادة الإعمار عقب الحرب. وبالرغم من أن هذا أو تغيير هام في النهج، إلا أنه لا يكفي على أي حال، ويتعين دمج توجيهات قياسية للسياسة أثناء عمليات المرحلة الرابعة من أجل زيادة فرص النجاح بمجرد وقف القتال.

يجب جعل إعادة البنية التحتية التالفة، سواء كان التلف قد أصاب جزءً منها أو جميعها، إلي ما كانت عليه قبل الصراع في غضون 60 يومًا من انتهاء العمليات القتالية الرئيسية جزء من الخطط العسكرية النموذجية لعمليات المرحلة الرابعة. فإذا تم إصلاح الأنظمة الأساسية للبنية التحتية خلال هذه الفترة الوجيزة، سوف يقل الإحساس بعدم الراحة الذي يشعر به المدنيون إلي أقل حد كما سيتم تجديد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة في أسرع وقت ممكن، وبذلك يمكن الحد من التشرد الاجتماعي الذي يساهم في جعل الشعب يشن هجمات ضد الولايات المتحدة.

بالرغم من أهمية إصلاح الدمار الناتج عن الغزو، لا يكفي غالبًا تعزيز الصحة والرفاهية في الدولة على المدى الطويل. ويجب على المخططين العسكريين والمدنيين، في مراحل التخطيط لما قبل القتال والتجهيز، مراعاة وتقرير مدى الحاجة إلي تحسين وتقييم البنية التحتية للدولة التي تواجه تدخل عسكري يفوق قدراتها قبل الحرب وقبل التدخل. فالبنية التحتية عنصر هام للتشغيل والعمل الأساسي في جميع الدول، وتفتقر معظم الدول المشرحة للتدخل العسكري إلي أنظمة بنية تحتية مناسبة يمكنها العمل. لا يمكن لأي دولة أن ترسخ جهود الإعمار وتعزز مجتمع دائم ومستقر وتكون قادرة على الحكم والدفاع عن نفسها دون الحاجة إلي دعم خارجي إلا من خلال تحسين هذه الأنظمة فيها. وقبل بدء العمليات القتالية، يتعين على المخططين العسكريين والمدنيين البحث بانتظام عن خطة وإعدادها من أجل تحسين قدرة البنية التحتية للدولة لضمان تنفيذ عمليات عقب الصراع تتسم بالاستمرارية والنجاح.

عزل المقاتلين الخارجيين في مناطق الصراع والعمل على تقليلهم. يستحيل أن ننحي تمامًا احتمال قتل جنسيات أجنبية أثناء التدخل العسكري. لكن التخطيط العسكري المناسب يمكن أن يضمن عدم تفاقم هذه المشكلة عند تنفيذ العمليات القتالية ومرحلة ما بعد الإعمار. ويجب أن يكون الهدف الرئيسي لأي تدخل مستقبلي هو تأمين كافة حدود الدولة التي تم مهاجمتها للحد من تأثير المقاتلين الأجانب. فالسماح بتدفق الإرهابيين والمتطرفين في دولة يعد طريقة لحدوث كارثة. فالعديد مهم مدربين على أعلى مستوى وبعضهم جنود ومقاتلين متمرسين، يأتون مزودون بخبراتهم الخطيرة للهجوم على القوات الأمريكية. وعند تأمين حدود الدولة، فإننا نحتوي التهديد الذي قد يسببه المقاتلون الأجانب ولا نسمح بتفاقمه. وبينما يحتمل وجود مقاتلين أجانب في مناطق القتال، عند تأمين الحدود لن يزيد عددهم ولن يسبب تفاقم المشاكل التي تواجه إعادة الإعمار عقب الصراع.

عندما نتناول المؤسسات العسكرية الخاصة، يتوفر لدينا القليل من الحلول. وتمتنع العديد من المؤسسات العسكرية الخاصة عن مساندة الحكومات التي تعارض مباشرة الولايات المتحدة لأن لا يوجد شيء يضر بأرباحهم أكثر من هزيمتهم عسكريًا بشكل نهائي. وهناك سيناريوهات قليلة جدًا بالنسبة لهذه المؤسسات أسوء من معارضة العسكرية الأمريكية وشن هجمات ضدها. لكن الامتناع قد يكون غير

كافي. فالحصول على معلومات عن هذه المؤسسات والأدوار التي تلعبها يجب أن يكون مسعى عام ومباشر إلي حد كبير وذلك من خلال الاستعانة ببحث معلن المصادر لأن هذه المؤسسات تعمل في إطار مؤسسي وقانوني. ومن خلال هذه المعلومات، يجب على الولايات المتحدة أن تضمن إعلام أي من هذه المؤسسات أو جميعها احتمال كونها على خط النار عند التدخل العسكري، من خلال جعل إرسال إشعارات وتحذيرات إلي مراكزها الرئيسية والدول التي بها مكاتب تابعة لها تقليد متبع. وعندما يتضح أن الولايات المتحدة تخطط إلي الغزو، سوف تجعل هذه المؤسسات ذلك نقطة لخروجها من البد المستهدفة بالتدخل.

الخاتمة

بوجه عام، تعتبر الممارسات العسكرية الأمريكية هي الأنجح في الحروب. لكن المشاكل التي أصابت جهود إعادة الإعمار عقب الصراع على مدى السنوات الست الماضية تلقي بظلالها على سجل النجاح هذا. ويمكن أن يخفف العمل من أجل تعديل أساليب الحرب بعض مشاكل إعادة الإعمار عقب الصراع. وستعين على القوات المسلحة أخذ دور القائد في محاولة الحد من الكوارث البشرية وتقليلها، وكذلك الحد من تدمير أنظمة البنية التحتية في الدولة وأعداء المقاتلين الأجانب وتأثيرهم في مناطق القتال. وفي حال نجاح الولايات المتحدة في هذه الجهود، سوف تزيد من النجاح الطويل المدى لإعادة الإعمار عقب الصراع.

الحواشي

سودرسان راغيان، "war in iraq Propelling a Massive Migration"، واشنطن بوست، 4 فبراير 2007، a01، الوكالة الصحفية، التقرير: Million iraqis May 1 Flee الموجود في '07." في واشنطن بوست عبر الإنترنت، الجمعة 16فبراير 2007

بعض الكتب التي ساهمت في هذه المناقشات خاصة بالكتاب توماس إي ريكس، فياسكو (نيويورك: Penguin Books, 2006)، مايكل آر جوردون وجينرال برينارد إي ترينور، كوبرا II: The Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq (نيويورك: Pantheon Books, 2006)، بوب وودوارد، State of Denial (نيويورك: Simon and Schuster, 2006)، وراجي كاندراسيكاران، Imperial Life in the Emerald City: Inside Iraq's Green Zone (نيويورك: Knopf Publishing, 2006).

استخدام القوة العسكرية المفرطة الأفضل في مبدئ بويل. للعثور على مواد أخرى للقراءة عن منشأ مبادئ بويل، راجع سجل جيفري، Making War, Thinking History: Munich, Vietnam, Presidential Uses of Force from Korea to Kosovo (أنابوليس والشرق الأوسط: Naval institute Press, 2002)، وكينيث جي كامبيل، "Once Burned, twice Cautious": الذي يشرح مبادئ فينبيرجير - بويل، (Armed Forces and Society 24 (1998: من صفحة 357-374.

التموسية، 1- توماس، "the Battle for Grozny: Deadly Classroom for Urban Combat."، باراميترز 29 (1999): من صفحة 87-102.

روبرت هاركاي، "Defeat, National Humiliation, and the revenge Motif in international Politics"، قسم السياسات الدولية 37 (سبتمبر 2000): من صفحة 345-368.

إبيد، 361.

أساف موجادام، "Palestinian Suicide terrorism in the Second intifada: Motivations and Organizational aspects"، دراسات في الصراع والإرهاب 26 (2003): من صفحة 65-92.

بيانات مشروع الإحصائيات الخاصة بالكوارث الناجمة عن الحرب: يتوفر على موقع الويب <http://correlatesofwar.org/> البيانات الخاصة بكلاً من المشاركة في الحروب بين الدول والنزاعات العسكرية بين الدول.

أندروا جي باسفيش وإليوت أي كوهين، eds, War Over Kosovo (نيويورك: مؤسسة جامعة كولومبيا الصحفية، 2001)، بنيامين إي لامبيث، NATO's Air War for Kosovo (Santa Monica: rand, 2001)، وستيفن تي هوسمر، Why Milosevic Decided to Settle When He Did (Santa Monica: rand, 2001).

كتب بي دبليو سينجر كثيرًا في هذا الموضوع، من أعماله Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry (مؤسسة جامعة كورنيل الصحفية، 2004)، "Peacekeepers, inc." (في استعراض السياسة 119، في الفترة من يونيه إلي يوليو 2003)، "Outsourcing war" (في الشؤون الخارجية 84، في الفترة من مارس إلي إبريل 2005)، و"war, Profits, and the vacuum of law: Privatized Military Firms and international law" (في Colombia Journal of Transnational Law 2004).

جدير بالملاحظة أن هذا النوع من الصدام بين الولايات المتحدة والمؤسسة العسكرية الخاصة لم يحدث بعد. إلا أنه مع إقبال دول عديدة على الاستعانة بمثل هذه الشركات، تزيد فرص استعانة القوات المسلحة الأمريكية بمقاولين عسكريين من هذه المؤسسات العسكرية الخاصة في المستقبل القريب.

وارد توماس، "victory by Duress: Civilian infrastructure as a target in air Campaigns."، الدراسات الأمنية 15 (يناير-مارس 2006).

Winning Battles but Losing Wars: Three Ways Successes in Combat Promote Failures in Peace

Christopher E. Housenick Ph.D.

Originally published in the English September-October 2008 Edition.

النفط والفساد والتهديدات التي تواجه مصالحنا الوطنية: هل نتعلم من درس العراق؟

لويس كارلوس مونتالفان

كان الرئيس ثيودور روزفلت يدرك الآثار الخطيرة للفساد على الحكومات والمجتمعات عندما قال عام 1900 "لا يمكن للفاسد، أو الذي يغض الطرف عن فساد الآخرين أن يؤدي واجبه نحو المجتمع".

يساعد إنتاج النفط في البلدان المتخلفة في تعزيز وتقوية وتعميق الفساد. ويرجع ذلك إلى أن تكلفة إنتاج برميل واحد من النفط لا تعد شيئاً يذكر إذا ما قورنت بسعره في السوق العالمي، الأمر الذي يجعل صناديق الحكومات تمتلئ بالدولارات النفطية، مع قلة الشفافية أو المسئولية أو عدم وجودهما من الأساس حول كيفية صرف الموارد المالية للحكومة. إن التهديدات التي تشكلها البلاد المنتجة للنفط على أمننا الوطني مثل إيران تم إدراكها منذ زمن بعيد، لكن اليوم ثمة تهديدات تلوح في الأفق تشكلها بعض البلدان الأخرى مثل فنزويلا ونيجيريا والسودان.

يخلق الفساد جوًا يؤدي إلى الديكتاتورية والحكم الفاسد ويساندهما - وكلاهما يشكل خطرًا على مصالحنا الوطنية، كما يعوق أهدافنا الرامية إلى تحسين المبادئ الديمقراطية ودعم سيادة القانون في كافة أنحاء العالم. هذا وقد صنف مؤشر مفهوم الفساد للشفافية الدولية - وهو تقرير يصنف البلدان حسب درجة الفساد التي توجد بين السياسيين والمسئولين في الدولة - نيجيريا في المرتبة 122، وفنزويلا في المرتبة 158، والسودان في المرتبة 173 من حيث درجة الفساد من بين مجموعة الدول التي يبلغ عددها 180 دولة.

وفي الواقع، كان الفساد منتشرًا في كافة أنحاء، حيث يمكن القول بأنه كان جزءاً من ثقافة البلاد بسبب التشجيع الذي كان يلقاه هذا الفساد في حكم صدام حسين. وتشير التقارير إلى أنه "تواجه الحكومة العراقية خطر التراجع بسبب التهريب بالجملة للنفط الوطني إلى جانب أشكال الفساد الأخرى واللذين يمثلان نوعًا من أنواع "التمرد الثاني". "وفي عام 2007، قدرت وزارة النفط العراقية أن 700 مليون دولار أمريكي من الدخل تفقد كل شهر بسبب تهريب النفط. هذا ولم يتم تحديد المبلغ

خدم لويس كارلوس مونتالفان، النقيب السابق بالجيش الأمريكي، مرتين في العراق مع سلاح فوج الفرسان الثالث في الفترة من 2003 إلى 2006، وكان مشرفًا على نقاط الدخول بين الحدود السورية والعراقية في منطقتي الوليد ورابية، كما كان قائدًا لفريق انتقالي عسكري (MiTT) في جنوب بغداد، وكان منسقًا لقوات الأمن العراقية في مدينة تلعفر أثناء «عملية استعادة الحقوق». هو الآن طالب متخرج في جامعة كولومبيا في مدنية نيويورك، بعد حصوله على درجات في الصحافة والاتصالات الإستراتيجية.

الصورة: احتراق معمل تقطير نفط في مقاطعة الكرادة في 10 ديسمبر 2007 أثناء ضربه بصاروخ أطلقه أحد المتمردين صباحًا. وقد كان الهدف المقصود هو المنطقة الدولية، بغداد؛ ومع ذلك فقد سقطت صواريخ متعددة قريبًا من المنطقة المقصودة، ضاربة معمل التكرير. (U.S. Army, SSG Lorie Jewell)

الذي فقد عام 2008 نظرًا "لغياب نظام قياس شامل". وتقوم طوائف الشيعة والسنة والأكراد بتقوية أنفسهم من خلال ممارسات الفساد المستوطنة. فهذه الطوائف لا تؤمن بأن الفيدرالية هي أكثر النظم ملائمة للعراق، لذا فهم يحاولون تعزيز قواهم السياسية والاقتصادية والعسكرية لخدمة ما يؤمنون به، الأمر الذي سيفضي حتمًا إلى نشوب المعارك الدموية بمجرد مغادرة القوات الأمريكية. وتغزز الدولارات النفطية وتقوي هذا الانقسام الطائفي وتعمقه. وأثناء الجولتين اللتين قمت بهما في العراق، لاحظت تفشي الفساد بين قوات الأمن العراقية عند نقاط الدخول على الحدود. ولم يبذل إلا القليل لمواجهة هذا الفساد، سواءً على المستوى العسكري، أو السياسي، أو الاقتصادي.

إن إظهار عدم اكتراثنا هو الذي جعل العراقيين يسلبون من دافعي الضرائب الأمريكية ملايين الدولارات.

كما أن الاعتماد المفرط على عوائد النفط، إلى جانب قلة المسئولية، واستمتاع القادة المتحفظين بإنفاق الدولارات النفطية تعد أيضًا خصائص دول مثل فنزويلا ونيجيريا والسودان. تتسبب الدولارات النفطية أيضًا في إتلاف دول ضعيفة مثل الذي حدث في فنزويلا بعد اكتشاف حقول النفط عام 1917. حيث قام الدكتاتور جوان فيسنت جوميز بتوزيع الامتيازات على أولاده وأقربائه. وما زال هذا النمط من الفساد مستمرًا إلى الآن في فنزيلا. وبعد سقوط دكتاتورية بيرز جيمينز عام 1958، فشلت سلسلة من الحكومات المنتخبة والأحزاب السياسية الكبرى في وضع حد للفساد. وعلى الرغم من التدفقات الهائلة للدولارات النفطية، وخصوصًا بعد عام 1974، إلا أن أكثر من 65 في المائة من الشعب يعيشون في الفقر المدقع. كما أن الأحزاب السياسية التقليدية قد شُكك فيها واختفت بشكل فعلي، مما ساهم في نشر حركة على امتداد كوبا لاختيار الرئيس هوغو تشافيز لهذا البلد التعيس.

ظهرت راديكالية تشافيز بوضوح بعد انتصاره الساحق في الانتخابات وذلك إثر تركيز أمريكا على العراق وأفغانستان. وقد نشط تشافيز أيضًا بشكل

لا تؤمن هذه الطوائف بأن الفيدرالية هي أكثر النظم ملائمة في العراق...

كبير لدعم القادة الراديكاليين المنتخبين في بوليفيا والإكوادور ونيكاراغوا، إلى جانب توثيقه الروابط مع إيران. ويشكل استخدامه للدولارات النفطية في شراء أسلحة، وخصوصًا من روسيا، تهديدًا لاندلاع سباق تسلح في أمريكا الجنوبية. وتقول التقارير الصحفية والمعارضة بأن تأييد تشافير الأخير لحزب الله وغيره من المنظمات الإرهابية، إلى جانب الاتفاقات المشتركة مع إيران بخصوص المعادن يمكن أي يكون خطة لتزويدهم باليورانيوم.

وعلى غرار فنزويلا، يقود الفساد في نيجيريا أيضًا إلى زيادة الفقر وإثارة التطرف. وتبلغ عوائد النفط في نيجيريا ما يزيد على 24.5 مليار دولار كل عام، مما يجعلها أحد أكبر 10 دول منتجة للنفط في العالم. وتصف المخابرات الأمريكية تاريخ نيجيريا بقولها "تعاني نيجيريا منذ زمن بعيد من عدم الاستقرار السياسي، والفساد، إلى جانب البنية التحتية غير الملائمة، وسوء إدارة الاقتصاد الكلي".

وحسب تقديرات البنك الدولي لعام 2008، فإنه على الرغم من مخزون الطاقة الهائل الذي يقع في جنوب نيجيريا، إلا أن 80 في المائة من عائدات الطاقة تعود بالنفع على واحد في المائة فقط من البلاد. وتفقد مليارات الدولارات النفطية بسبب الفساد، ويعاني سكان هذه المنطقة من الفقر المدقع. وفي عام 2003، وصف أسامة بن لادن نيجيريا بأنها هدفًا للحرية. وتعتبر نيجيريا البالغ عدد سكانها 140 مليون نسمة مقسمين إلى طائفتين كبيرتين، المسلمون الذين يسيطرون على الشمال، والمسيحيون وهم غالب سكان الجنوب، مكانًا نموذجيًا للحروب الأهلية والإرهاب. ففي عام 2007، اتهم صاحب جريدة نيجيرية بتلقي أموال من القاعدة لرعاية الإرهاب في أكبر دولة أفريقية من حيث تعداد السكان.

وفي شهادة أمام لجنة الشؤون الداخلية حول التنمية الدولية صرح مسئول نيجيري "على الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الثماني قيادة تحالف دولي لمواجهة الفساد. تعد الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد القاعدة الرئيسية للتعامل مع أية حكومة. إن الفساد أشد خطرًا من الإرهاب".

وتعتبر حالة السودان مشابهة لحالة نيجيريا. فمنذ عام 1999، ويتزايد إجمالي الناتج المحلي للسودان بسبب إنتاجها الهائل للنفط، والذي يعد حاليًا السلعة المصدرة الرئيسية للسودان. وتعد جنوب دارفور مثل جنوب السودان غنية بالنفط، لكن الفساد واحد حيث تسبب في عيش سكان هاتين المنطقتين تحت الفقر المدقع. هذا وقد شارك برنامج الغذاء العالمي في حملة إغاثة طارئة للتصدي للمجاعة التي اندلعت في السودان نظرًا لأن

يتسبب الحكم الفاسد وثقافات الفساد المتأصلة في العراق وفنزويلا ونيجيريا والسودان في إجهاض مساعي الولايات المتحدة...

استجابة الحكومة السودانية لم تكن مطلقًا على القدر الكافي، برغم تلك العوائد من النفط.

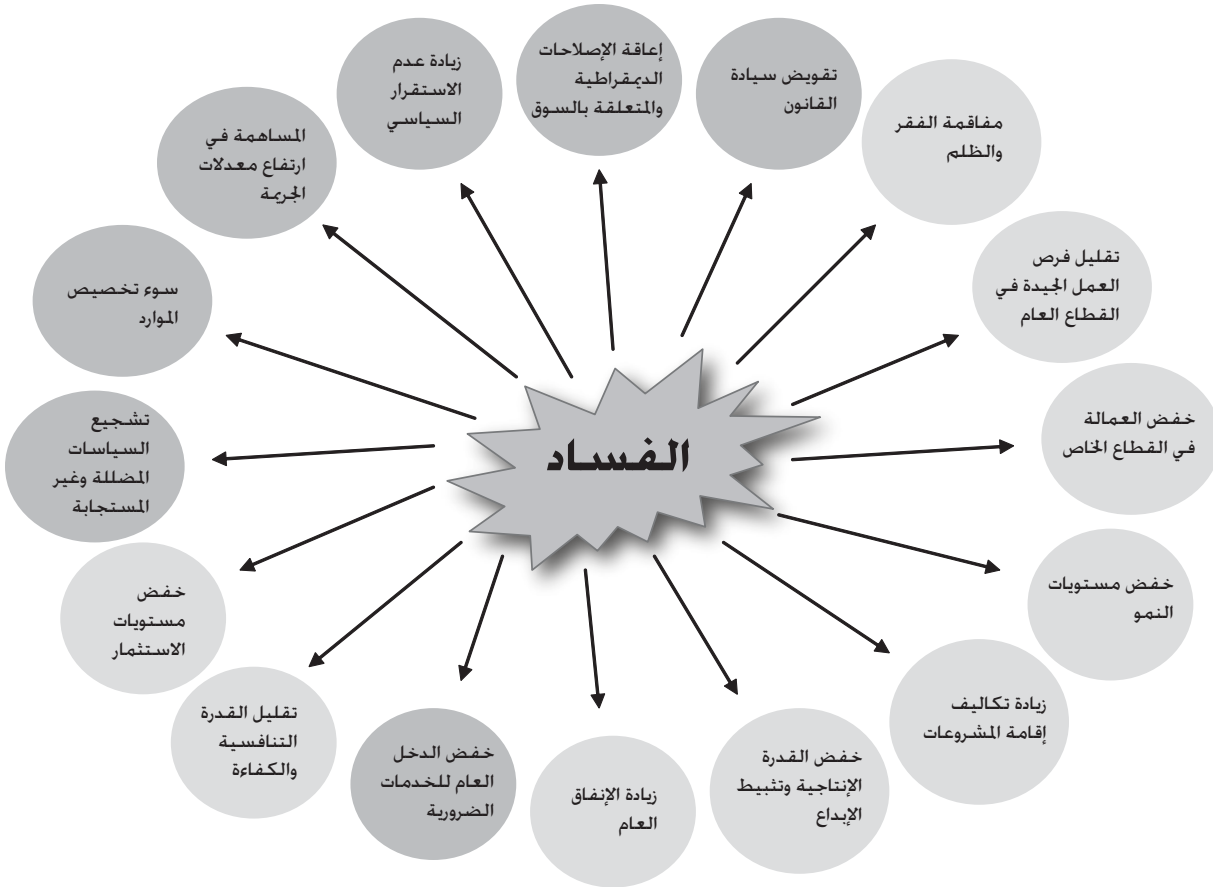

يعتمد هذا المخطط لتأثيرات الفساد على المعلومات المستمدة من مركز المشروعات الدولية الخاصة، "ورقة قضية الإصلاح الاقتصادي رقم 0409"، 22 سبتمبر 2004. المصدر: مركز المشروعات الدولية الخاصة

الشكل (1) تأثيرات للفساد.

تشكلت القاعدة في السودان. فبعد طرد أسامة بن لادن من المملكة العربية السعودية، أسس مراكز قيادة للقاعدة في الخرطوم، عاصمة السودان، وتقول جارتها، تشاد، أن القاعدة قامت بتسريب مخيمات لاجئين في منطقة دارفور بالسودان.

ومن الواضح أن الحكم الفاسد وثقافات الفساد شديدة الرسوخ في العراق وفنزويلا ونيجيريا والسودان تتسبب في إجهاض مساعي الولايات المتحدة لتعزيز الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

يجب على الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ إجراءات عدائية لمكافحة الفساد والإرهاب وذلك عن طريق تعيين المزيد من الموظفين، والتدريب وتخصيص المزيد من الموارد لتحقيق مزيد من الاستقرار، مما يؤدي إلى تقليل الفقر وتحسين المناخ الملائم للديمقراطية. كما أن على الولايات المتحدة في مكافحتها للتطرف في العراق والعالم خلال القرن الواحد والعشرين ما يلي: 1) إعطاء الألوية لجهود مكافحة الفساد، و2) تفعيل هذه الجهود، و3) تطبيق الدروس المستفادة من العراق. إننا نغض الطرف عن الفساد أو نرضى به على الرغم من خطورته علينا. إن كلمات لينكولن الحكيمة أثناء الحرب الأهلية الأمريكية تنطبق على موقفنا الحالي: "إني أرى في المستقبل القريب كارثة تقترب تثير أعصابي وتصيبي بالرعشة بشأن أمن بلادي ... عصر من الفساد على أعلى المستويات سيأتي".

طبيعة وحالة الحكم الفاسد

لقد قادت الولايات المتحدة ودول أخرى الحرب ضد الفساد العالمي لعقود عديدة.

ففي عام 1977، مرر الكونجرس الأمريكي قانون ممارسات الفساد الأجنبية، الذي يعتبر أن إعطاء المواطن الأمريكي رشوة لمسئول حكومي أجنبي جريمة جنائية. يقول جون براندولينو في تحليله "الولايات المتحدة والجهود الدولية ضد الفساد" تلقت جهود مكافحة الفساد دعمًا عالميًا أثناء فترة الثمانينات نظرًا لأن فترة ما قبل ذلك، كان الفساد يناقش بين الحكومات بشكل غير جدي. ومع ذلك، فإن جون براندولينو يؤمن بأن المشهد العالمي قد واجه نهضة ضد الفساد تشارك فيها العديد من الدول بعد تأكدهم من أن مكافحة الفساد يعد أمرًا ضروريًا لمصالحهم. يصور الشكل (1) التأثيرات الرئيسية للفساد. يقول براندولينو إن هذه التأثيرات هي التي قادت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتبني توصية 1994 بشأن تجريم إعطاء الرشوة للمسئولين الحكوميين، وهي التي قادت فيما بعد دول نصف الكرة الغربي لسن قانون ميثاق الدول الأمريكية لمكافحة الفساد عام 1996.

لقد ألقت الجهود الدولية التي وضعت لمكافحة الفساد الضوء على الحكم الفاسد في السنوات الأخيرة. ففي عام 2006، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن الإستراتيجية الوطنية لتدويل الجهود ضد الحكم الفاسد، مشيراً إلى الحكومات والدول التي يستغل فيها من يقبضون على مقاليد السلطة الموارد الوطنية ويقومون بعمليات نهب. وتصدرت هذه المبادرة جدول الأعمال الدولي نظرًا للجهود الدولية الأخرى التي تسعى لتقليل الفساد مثل ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد لعام 2003. وقال الرئيس بوش في خطاب له حول الحكم الفاسد:

> منذ زمن بعيد، وثقافة الفساد تجهض جهود التنمية وتحول دون تحقيق حكم عادل، إلى جانب إفراز الجريمة وعدم الثقة في كافة أنحاء العالم. إن الفساد بأعلى مستوياته الذي يقوم به المسئولون الكبار في الحكومات أو الذي يتم بطريق الحكم الفاسد يعد إساءة شديدة لاستخدام السلطة، كما يمثل أكثر أنواع الفساد العام ضرراً. وهو يشكل تهديدًا لمصالحنا الوطنية وينتهك قيمنا، ويعرقل الجهود التي نبذلها لتعزيز الحرية والديمقراطية، والقضاء على الفقر، ومكافحة الجريمة والإرهاب الدولي. يشكل الحكم الفاسد عائقًا للتقدم الديمقراطي، وتشوه سمعة المؤسسات الحكومية، وتحرم الشعوب من الازدهار. إن تعزيز إنشاء حكم شفاف وخاضع للمساءلة يعد مكونًا أساسيًا لجدول أعمالنا الخاص بالحريات.

وتهدف الإستراتيجية إلى الحيلولة دون وصول الكليبتوقراطيين إلى المرافئ المالية الآمنة، ومحاكمة جرائم الفساد الأجنبية بقوة، إلى جانب تقوية العمل المشترك لمكافحة الرشوة، وتسهيل وتعزيز الإعادة إلى الوطن، واستخدام وتوجيه وتحسين القدرات.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود الدولية لمكافحة الفساد والحكم الفاسد، إلا أن إجمالي الإستراتيجيات الدولية ما زال يعتريها النقص البالغ. ويشير الموقف الرهيب في العراق، إلى أن هناك أعمالا مازالت تحتاج إلى من يقوم بها بهدف تسهيل وتقوية إطار عمل للقضاء على الحكم الفاسد والفساد قبل انسحاب القوات الأمريكية. يقول تاو ونزهاو، باحث في معهد الدراسات الأمريكية التابعة للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، إن التاريخ الحديث يثبت الفشل الذريع للإستراتيجيات الجديدة لمكافحة الفساد ومكافحة الحكم الفاسد، ويؤكد على أن التعاون الدولي أصبح أمرًا إلزاميًا: "يحتاج التعاون الدولي إلى مجموعة كبيرة من الآليات الخاصة بمشاركة المعلومات، وملاحقة المفسدين، وتجميد أصولهم التي

حصلوا عليها بالطرق غير الشرعية. وعندما يتم فقط وضع هذه الآليات في نصابها وتشغيلها بشكل فعال تكون بمثابة الشبكة التي تحول دون هروب المسئولين الفاسدين. ويؤكد تاو ونزهاو أن الثقة المتبادلة هي الدعامة التي من خلالها سيتم التغلب على العقبات التي تسببها إطارات العمل القضائية المختلفة والأيدلوجيات التي تنفرد بها كل دولة.

المحاسبة وتدقيق الحسابات في مكافحة الفساد

منذ الإطاحة بصدام حسين عام 2003، ويتسبب الفساد في العراق في إجهاد المساعي التي تقودها الولايات المتحدة (انظر شجرة المشكلات في الشكل (2) الذي يوضح الأسباب والتأثيرات الرئيسية لانعدام الاستقرار في العراق). تظهر العراق أعلى مستويات للفساد من بين الدول الأخرى...ويؤكد مؤشر مفهوم الفساد الخاص بالشفافية الدولية لعام 2008 الرابط البشع بين الفقر والمؤسسات الفاشلة وابتزاز الأموال.

وتؤكد الدروس المستفادة من أعمال إعادة الإعمار فيما بعد الحرب في كمبوديا والكونغو وأفغانستان - بوضوح - على ضرورة تطبيق نظام استباقي أكثر شفافية ومحاسبة في العراق. فعلى سبيل المثال، بعد نشوب ثلاثة حروب أهلية أكلت الأخضر واليابس في البلاد، استطاعت جمهورية الكونغو أن تحقق مكاسب اقتصادية وسياسية في الأعوام الماضية. يقول صندوق النقد الدولي أن في الفترة ما بين عامي 1999 و2003، تم تقوية النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي، كما تم تحسين الأداء المالي، إلى جانب تقليل التضخم، وتحقيق مكاسب كبيرة فيما يتعلق بالاستقرار السياسي والأمان.

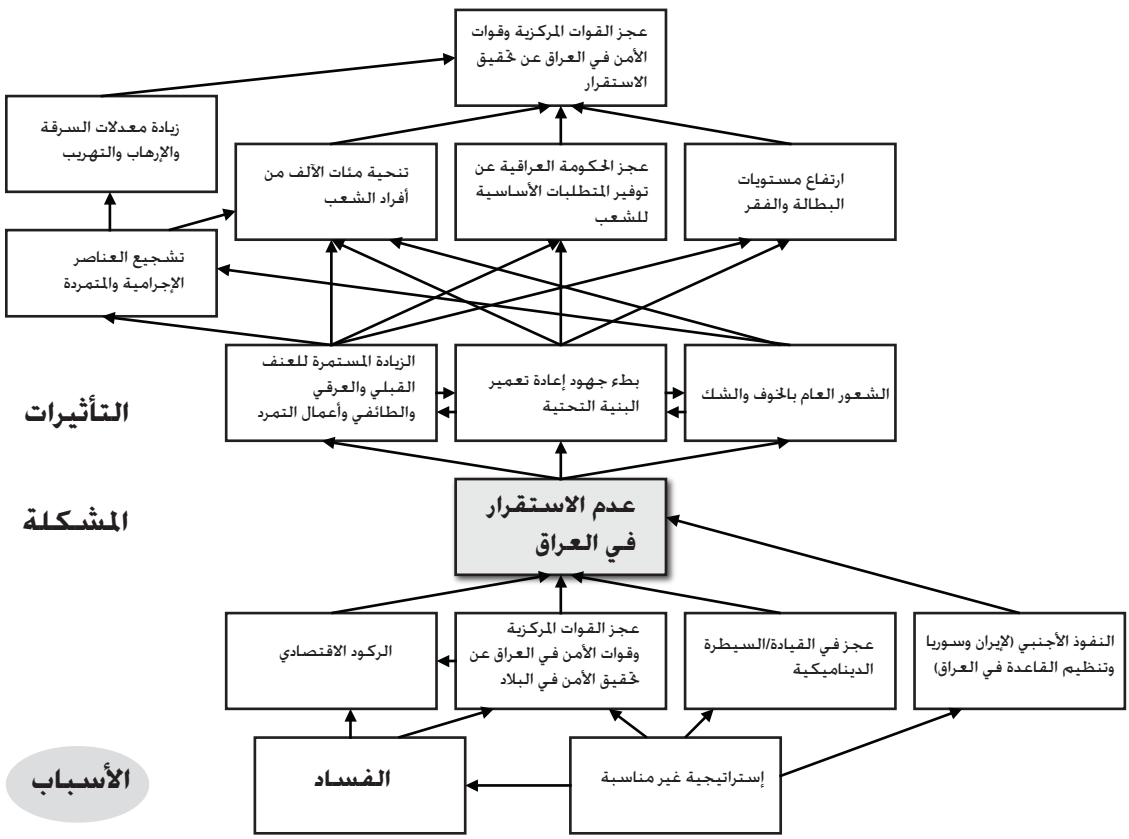

المصدر: لويس كارلوس مونتالفان وجورج بلينو مونتالفان

الشكل (2) أسباب اختلال التوازن في العراق

وعلى الرغم من أن الكونغو ما زالت تعاني من الاضطرابات الأهلية والمشكلات الإنسانية، إلا أنه قد ظهرت تطورات كبيرة على الحكم وبجودة منتظمة في الفترة ما بين عامي 1998 و2007. ولقد كان لتطبيق آليات محاسبة ومراجعة فعالة بالغ الأثر في هذا التقدم. وفي إجراء يمكن الاقتداء به من قبل الدول الأخرى المنتجة للنفط، قامت السلطات بتعزيز الشفافية في قطاع النفط عن طريق تبنى حلولاً إبداعية مثل نشر المعلومات الرئيسية الخاصة بقطاع النفط على شبكة الإنترنت. إضافة إلى ذلك، تشارك جمهورية الكونغو في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية منذ عام 2005.

وفيما يتعلق بأهمية المحاسبة والمراجعة، يوصى صندوق النقد الدولي بـ "ضرورة اتخاذ الدول مجموعة من الخطوات لتقوية أنظمة إدارة الأموال العامة فيها، مثل صياغة إطار عمل محاسبي ملائم ومتماسك

لمتابعة إنفاق الأموال، وتطبيق المساءلة، وتلبية متطلبات الثقة؛ وتقديم التقارير المالية بصورة دورية ومنتظمة؛ إلى جانب بناء نظام قوي للمراقبة الداخلية لضمان أن الإنفاق العام يتم تنفيذه حسب الميزانية المعتمدة ووفق إطار عمل تنظيمي مقرر. وفي غياب الآليات المحاسبة والمرجعة الفعالة، يظل التقدم في العراق أمرًا مستحيلاً. وتتضمن المحاسبة قياس وكشف المعلومات المالية التي يستخدمها صانعو القرارات بهدف الوصول إلى تخصيص فعال للموارد. كما تشمل المراجعة على الجانب الآخر أياً من أو كلاً المراجعة الداخلية والخارجية. ففي المراجعة الخارجية، يقوم مراجع مستقل بفحص البيانات للحصول على تقييم، وفي المراجعة الداخلية، يقوم المراجعون العموميون في شركات الولايات المتحدة الأمريكية - بإجراء فحص وتسليم النتائج لإدارتها. تتبع المنظمات غير الحكومية إستراتيجيات محاسبة ومراجعة لمكافحة الفساد. (يوضح الشكل (3) العلاقات بين الأسباب والتأثيرات، موضحًا سبب ميول المراجعة إلى الضعف في البلدان النامية).

حققت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) نجاحًا كبيرًا في مواجهة الفساد المستشري عن طريق زيادة الشفافية والمساءلة. وفي هندوراس وكازاخستان وروسيا، حققت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية نجاحًا كبيرًا عن طريق تشجيعها القوي لتبني أنظمة مراجعة ومحاسبة، إلى جانب تقديم برامج تعليمية للمواطنين حول طريقة عمل حكوماتهم. إضافة إلى ذلك، فقد سعى

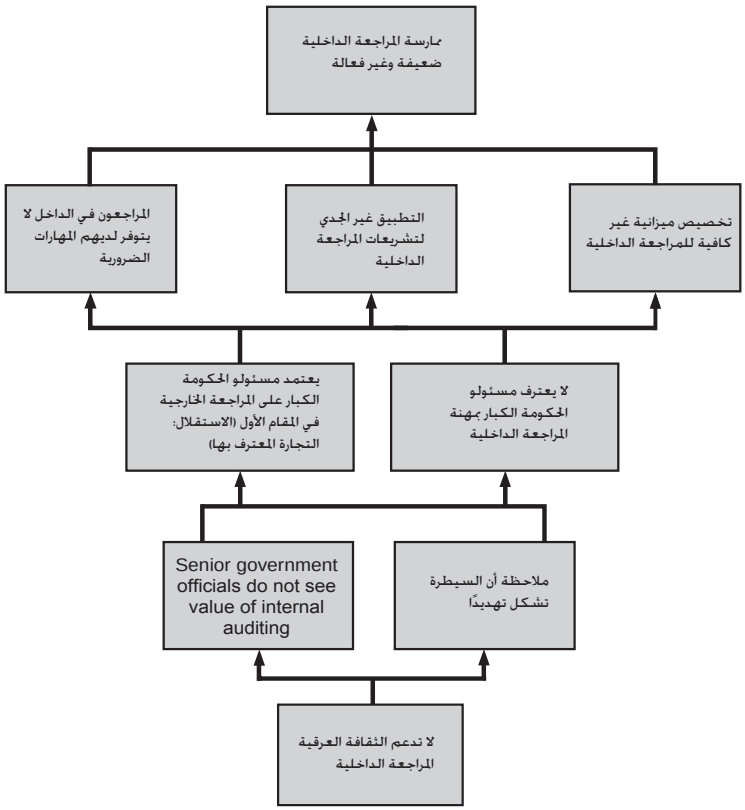

المصدر: وجورج بلينو مونتالفان وأعضاء من مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB)

الشكل (3) مشكلات المراجعة في البلدان النامية.

الاتحاد الأوربي إلى تقليل الفساد في الدول الأعضاء به ومؤسساتها من خلال حث الشركات على تبني أساليب مراجعة داخلية وقواعد سلوك فعالة.

قبل الغزو العسكري الروسي الأخير على إقليم جورجيا المتنازع عليه ثقافيًا منذ القدم، كانت جورجيا معياراً ذهبيًا محتملاً في ميدان اختبار المحاسبة والمراجعة. ففي عام 2005، اقترحت حكومة جورجيا سن قانون جديد يتعلق بالمحاسبة والمراجعة يهدف إلى بناء إطار عمل قانوني متسق للمحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد. وقد أسس نموذج حكومة جورجيا إطار عمل تشريعي، ومعايير محاسبية ومراجعة، ومقاييس مراقبة وتنفيذ. علاوة على ذلك، شجع هذا القانون محترفي المحاسبة والمراجعة على المشاركة الفعالة، إلى جانب التعليم والتدريب.

ونظرًا للاتفاق الأمني الذي وقع مؤخرًا، فإننا في حاجة إلى اتخاذ خطوات مماثلة على الفور لمعالجة الفساد المستشري في العراق. حيث يجب إعداد أنظمة محاسبة ومراجعة داخلية وخارجية على مستوى جميع الوزارات، ووضع المعلومات المناسبة على شبكة الإنترنت. وقد توصل تقرير مكافحة الفساد والحكم العادل التابع للوكالة الدولية للتنمية الدولية إلى أن "مهارات المحاسبة والمراجعة تساهم بشكل كبير في الشفافيةفي البلدان النامية". وهذا الأمر ينطبق خصوصًا على العراق.

حرية المعلومات وإمكانية الوصول إليها

إن أي حكومة شعبية، بدون معلومات شعبية، أو سبل الوصول إلى مثل هذه المعلومات، ليست إلا مقدمة تمهيدية لدراما هزلية أو تراجيدية؛ أو ربما كلاهما. إن المعرفة ستظل تسيطر على الجهل إلى أبد الآبدين: وعلى الشعب الراغب في حكم ذاته أن يسلح نفسه بالقوة التي تمنحها تلك المعرفة.

الرئيس جيمس ماديسون.[32] إن نشر المعلومات من جانب الحكومة على مواطنيها لهو أمراً في غاية الأهمية للحفاظ على استقرار البلاد. هذا ولقد ساهم الرئيس ليندون جونسون كثيراً في تحقيق شفافية المعلومات السياسية عندما قام بسن قانون حرية المعلومات (FoiA) في الرابع من يوليو عام 1966. (من سخرية القدر، استغل الكولونيل ماكماستر هذا القانون ليبرهن في كتابة الصادر عام 1997، *Dereliction of Duty*، والذي يدور حول حرب فيتنام، على أن الرئيس جونسون لم يكن صادقاً مع الكونجرس أو الشعب الأمريكي.) يمنح هذا القانون للشعب الأمريكي الحق في متابعة أعمال الحكومة من خلال منحه الحق في الوصول إلى معلومات الهيئات الحكومية الفيدرالية.[33] لازال هذا القانون سارياً حتى اليوم. فبإمكان الصحفيون والمواطنون الوصول إلى العديد من المستندات (فيما عدا تلك التي تحوي معلومات شخصية خاصة) بموجب قانون حرية المعلومات.

وفي عام 1974، أقر الكونجرس المراجعة القضائية لقرارات الهيئات الحكومية، مما أدى إلى تضييق نطاق استثناء بعض الشئون السياسية من العرض على الشعب. 34 ولقد أتاح هذا القانون للمواطنين مراقبة أغلب الاجتماعات التي تعقدها الحكومة، كما أصبح في مقدورهم حضور تلك الاجتماعات إلا حينما يقدم مجلس الهيئة علناً أسباباً منطقية للاستثناء من الكشف عن المعلومات. تقوم الهيئات الحكومية بالإعلان على الشعب المعلومات التالية قبل عقد أي اجتماع: موقع عقد الاجتماع وموعده وأسماء وعدد المسئولين الحكوميين المنوطين بالاستجابة لطلبات المواطنين. فضلاً عما سبق، يتعين على الهيئات العمل على ضمان سهولة الوصول إلى المعلومات من قبل الشعب، بما في ذلك دفاتر الاجتماعات والتسجيلات الإلكترونية للمناقشات التي تمت تغطيتها في كل اجتماع. 35 ومنذ أن تم سن قانون حرية المعلومات، لعب مسئولي المعلومات

العامة دوراً معقداً وهاماً في الطلبات المتعلقة بقانون حرية المعلومات. فهم يتولون تقديم المعلومات

إلى وسائل الإعلام وإلى الشعب وفقاً لمعايير مهنتهم. تخضع المعلومات العامة كذلك للحماية من الحذف أو التعديل أو التشويه.[37]

قام الرئيس بيل كلينتون بتعزيز دعائم قانون حرية المعلومات بواسطة تطبيق قانون حرية المعلومات الإلكترونية لعام 1994. ولقد توجه إلى رؤساء الإدارات والهيئات في مذكرة قائلا: "أنني أذكر الهيئات أن التزامنا نحو الانفتاح إنما يتطلب منا ما هو أكثر من مجرد الاستجابة لطلبات المواطنين. فكل هيئة تقع على كاهلها مسئولية نشر المعلومات الخاصة بها بمبادرة منها وأن تسعى إلى تحسين سبل وصول الشعب إلى تلك المعلومات عن طريق استخدام نظم المعلومات الإلكترونية. إن اتخاذ هذه الخطوات لهو من شأنه ضمان الالتزام بنص وروح القانون."[38]

وبالفعل أتاحت نظم المعلومات الإلكترونية للمواطنين المزيد من فرص الإطلاع على عملية الحكم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة ليست هي الدولة الوحيدة التي تطبق قانون حرية المعلومات. فلقد تم الإعلان عن أحكام هذا القانون على الصعيد الدولي في عام 1982 فور إقراره على المستوى الفيدرالي في استراليا. علاوة على ذلك، قامت كل من تركيا وكندا وفنلندا وهونج كونج والهند وألمانيا و60 دولة أخرى بسن قوانين مماثلة تكفل حرية الوصول إلى المعلومات.[39] ومثلهم مثل الشعب الأمريكي، يتوق مواطنو الدول الأخرى إلى الإطلاع على المعلومات الخاصة بأنشطة حكوماتهم. تقوم المزيد والمزيد من الدول حالياً بنشر معلومات تدبر الموارد على الإنترنت. هذا ويتواصل انتشار قوانين حرية المعلومات في مختلف أرجاء المعمورة، وهو ما يعمل بدوره على تحسين مستوى الشفافية ودعم الديمقراطية والحد من الصراع من خلال التشجيع على الانفتاح ويعزز من التطوير القائم على المشاركة فيما بين المواطنين في مختلف دول العالم.[40] إلا إنه لازال هناك العديد من الدول التي لم تقم حتى الآن بسن وتطبيق قوانين حرية المعلومات، بينما هناك دولاً أخرى بها تشريعات معلقة حالياً، وهي الأرجنتين وكينيا وإندونيسيا والأردن وسريلانكا وأوغندا وعشرة دول أخرى.[41] ولسوء الحظ، لم تقم بعد كل من العراق وفنزويلا والسودان ونيجيريا بأية خطوة نحو تطبيق قوانين حرية المعلومات. ووفقاً للقول المأثور، "المعلومات

الولايات المتحدة ليست هي الدولة الوحيدة التي تطبق قانون حرية المعلومات.

هي الأوكسجين الذي تتنسمه الديمقراطية."

إن فشل الحكومة في نشر المعلومات إنما من شأنه تقويض الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأمم. كما أن غفلة الشعب عن الفساد السياسي الذي يستشري في بلده يساعد على إضعاف الصحة العامة للمجتمع، بينما تمثل الشفافية دماء الحياة بالنسبة للديمقراطية. إن قلة أو انعدام الشفافية لا يسمح باستشراء الفساد فحسب، بل يؤدي كذلك إلى الاستهزاء بالقيم الديمقراطية. ولذا يتوجب على الحكومة إعلام شعبها بكيفية استخدامها للأموال العامة.

طرق مكافحة الفساد الناجحة

يعد كل من التطبيق المسبق للقانون والعمليات السياسية وعمليات المعلومات من العناصر الإستراتيجية الهامة في مكافحة الفساد التي التجأت إليها عدد من البلدان مؤخراً وأثبتت نجاحها. فلقد أحرزت حكومات كل هونج كونج وكينيا وكوريا الجنوبية تقدماً ملحوظاً في محاربة الفساد بفاعلية من خلال المعلومات العامة.

وتضيف هذه الدروس إلى الخلاصة الوافية لممارسات مكافحة الفساد الناجحة التي تقدم الإستراتيجيات التي يمكن استخدامها في العراق وغيرها من البلدان.بدأت هونج كونج تتمتع بالرخاء الاقتصادي والاجتماعي عندما قامت الحكومة الاستعمارية البريطانية بإنشاء اللجنة المستقلة لمقاومة الفساد (iCAC) في عام 1974. ولقد تمثلت مهمة هذه المنظمة في العمل على فرض محاربة الفساد بمنتهى الحسم في هونج كونج. كانت اللجنة المستقلة لمقاومة الفساد تهدف إلى "(1) ملاحقة الفساد من خلال الكشف عنه والتحقيق والمقاضاة؛ (2) القضاء على فرص إتاحة الفساد من خلال طرح ممارسات مقاومة الفساد؛ (3) زيادة وعي الشعب بمخاطر الفساد وتشجيع دعمهم لمحاربة الفساد"[42]

قبل إنشاء iCAC، قامت عصابات الثلاثي برشوة وابتزاز وتهديد الباعة الجائلين، بينما كان أفراد الشرطة الفاسدين وغير الشرفاء من مسئولي الحكومة يقومون بحماية تلك العصابات. ومن ثم، تم عزل هؤلاء المسئولين من مناصبهم فور بدء اللجنة لعملها. ولقد اتبعت iCAC إستراتيجية ثلاثية الأطراف للحد من الفساد في هونج كونج: التطبيق الحاسم للقانون، زيادة وعي المجتمع، منع الفساد.[43] ولقد طالبت iCAC بمجانية التعليم وعملت على تحسين مستوى الإسكان الشعبي للتقليل من تكاليف المعيشة بالنسبة للمواطنين، وبالتالي من إمكانية قبولهم للرشوة. (انتعشت أنشطة الفساد نتيجة للعدد المحدود الذي كان متوافراً من المساكن وفرص التعليم

إبان حقبة الستينيات من القرن المنصرم.) [44] علاوة على ذلك، قامت حكومة هونج كونج و iCACبشن حملة إعلامية شرسة ضد الفساد، والتي استخدمت خلالها شعارات معارضة للفساد مثل "لن ينتهي الفساد بدون تدخل من جانبنا. أبل عن حالات الفساد إلى iCAC، ويمكننا يداً بيد إنشاء عالم أفضل وأكثر عدلاً". ولقد نجحت مثل هذه الشعارات في جذب المشاركة ردود فعل إيجابية من العديد من المواطنين والذين واصلوا حينها دعم مبادرات مكافحة الفساد.[45]ولقد نجحت تلك الحملة الإعلامية والإستراتيجية متعددة الأصعدة، والتي اشتملت على تقنيات مبتكرة لفرض تطبيق القانون، في مساعدة هونج كونج على أن تصبح واحدة من أقل البلدان معاناة من الفساد.[46]

في عام 2003 بكينيا، قام الرئيس مواي كيباكي بتبني إستراتيجية سياسية جريئة والتي أصبحت فيما بعد قصة نجاح مميزة في مكافحة الفساد. قام كيباكي بتأسيس ائتلاف قوس قزح القومي (nArC) الذي يهدف إلى القضاء تماماً على الممارسات غير النزيهة في الحكومة والسياسات الكينية وتحسين مستوى التعليم والقضاء على الفساد وتشجيع النمو الاقتصادي.[47] هذا ويعد كيباكي أول رئيس كيني يعتلي الحكم على أساس من عدم الفساد. فقبل توليه الرئاسة، كانت كينيا تعد من أكثر دول العالم فساداً.[48] وبعد المعاناة كثيراً من الفساد الحكومي المستشري على مدار 39 عاماً، أبدى أغلب المواطنين الكينيين سعادتهم لدعم جهود كيباكي في مكافحة الفساد. وعقب تأسيس nArC بفترة قصيرة، قام كيباكي بكل شجاعة بعزل جميع أعضاء مجلس مستشاريه لعدم إخلاصهم لمبادرات مكافحة الفساد وقام بتعيين مجلس جديد يدعم أهداف nArC. وعلى الرغم من تباطؤ التقدم، إلا إنه ثابت، حيث يواصل كيباكي ومجلسه مهاجمة الفساد والتمتع باحترام وولاء ودعم مواطنو كينيا.[49]

تعد كوريا الجنوبية مثالاً على الدعم الذي تحظى به إجراءات تطبيق القانون الهادفة إلى محاربة الفساد. وفقاً لمؤشر رصد الفساد لعام 2008 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، تحتل كوريا الجنوبية المرتبة الأربعين من بين 180 دولة فيما يخص مستوى الشفافية ومكافحة الفساد.[50] إن فشل كوريا في تنفيذ تفويض اللجنة الكورية المستقلة لمكافحة الفساد (KiCAC) في

عـام 2002 كان سـيجعل من الإنجاز المميـز الذي حققته كوريـا الجنوبية غيـر قابل للتحقيق.[51] فخلال السـنوات السـابقة، كانت الشفافية بين مسـئولي الحكومة تكاد تكـون منعدمـة: "كانـت الـوزارات تعمل وفقـاً لقواعد مبهمـة غير مدونة وبدون أي مراجعة قضائية. كما تزايد مسـتوى الفسـاد وخضعت العديد من شركات الأعمال ومسئولي الحكومة للمقاضاة بتهمة الارتشاء وغير ذلك من المخالفات القانونية."[52] وعلى الرغم من ذلك، قل حجم الفسـاد في كوريـا الجنوبية إلى حد كبير منذ تأسـيس KiCAC.

تعمـل هذه المنظمـة على التأكد من قيـام الحكومة وهيئاتهـا بتطبيـق سياسـات مكافحـة الفسـاد ضد غسـيل الأموال والارتشـاء وغيرهما من الأعمال المخادعة. هذا ولازال مستوى الشفافية لحكومة جنوب كوريا يلعب دوراً حاسماً في نجاح الدولة في حربها ضد الفساد.

علاوة على ما سـبق، تجدر هنا الإشـارة إلى مثال يصل عمره إلـى عقد كامـل عندما قامت كلا مـن الكوريتين الشـمالية والجنوبيـة بتحسـين علاقتهمـا مـن خـلال السـعي لتحقيق "سياسة سطوع الشمس للتلاحم".[53] قام كل مـن رئيس كوريا الجنوبية كيم ومستشـاره ليم دونج وون بصياغـة سياسـة سـطوع الشـمس، والتـي تشـجع على التلاحـم والشـفافية فيما بـين مواطني الكوريتـين. وبناء عليه، قام مواطنو كوريا الجنوبية بتوفير فرص العمـل لمواطني كوريـا الشـمالية و100.000 طن مـن الأسـمدة و600.000 طن من المـواد الغذائية.[54] إلا أن أبرز إنجازات سياسة شـعاع الشمس تمثل في قمة يونيو عـام 2000، والتي أتاحت الفرصة لإعـادة اتحاد الدولتين.[55] فلقد تمخضـت تلك القمة عن قيام الرئيسـان بالتوقيع على بيان مشترك من خمس نقاط، مع تعهد كل منهما بالعمـل على سـرعة حـل القضايـا الإنسـانية وتعزيز "التنميـة المتوازنـة للاقتصاد القومي من خـلال التعاون والتبادل الاقتصادي" والسـعي على نحو مستقل لإعادة التوحيـد.[56] عقـب أحـداث 9/11 وتأخر المباحثـات ثلاثية الأطـراف، قررت إدارة الرئيس الأمريكي بوش تضمين كوريا الشمالية في "محور الشر." وبناء عليه، تقيدت سياسة سـطوع الشـمس والتي كان لها أثراً فعالاً إلى حد كبير فـي زيادة الشـفافية بـين البلدين. تعثر كذلـك التعاون المتزايد بـين البلدين اللتـان تتبنيان نظامـين متعارضين مـن الحكـم والأيديولوجية، والذي كانت نتيجة مباشـرة لمبادرات الشفافية. وعلى الرغم مما سبق، لازالت سياسة سـطوع الشـمس نموذجاً تاريخياً مميـزاً للإمكانيات التي يمكن أن توفرها مبادرات الشفافية حال تنفيذها.

العراق

إن العراق قصة مختلفة كل الاختلاف. يشـعر شـعب العراق بإحسـاس عميق من الإحبـاط وغياب الأمل نظراً لما عانوا منه على مدار سنوات عديدة من فساد عالي المستوى، والمسـتمر حتى يومنا هذا.[57] في واقع الأمر يعتبر الفساد واحداً من السـمات الثقافية القليلـة التي اتخذ منحى مؤسسـي في العراق.[58]

بدءً مـن عام 2003 وحتـى يومنا هذا، وهيئـة النزاهة العامـة العراقيـة، والتـي تسـمى الآن بهيئـة النزاهة، تتعرض للتقويض المتواصل لمهمتها المتمثلة في مساندة والدفـع بإصدار أحكام قضائية في قضايا الفسـاد. ومن بين الأسباب العديدة التي أدت إلى ذلك الثغرات القانونية وفساد المسئولين

وعدم توافر التمويل الكافـي ونقص العاملين وقصور الموارد و، وفقاً لقول الصحفي مات كيلي، "قبل كل شيء"، الإهمال الأمريكي.[59] ووفقاً لستيوارت براون، المفتش العام لإعادة إعمار العراق (siGir))، "لم تتسنى لهم الفرصة لإنجاز الكثير خلال العام الماضي نتيجة لضعف الإمكانيات."[60]

يجب أن تتحلى كل من قوات التحالف (CF) والحكومة العراقيـة بالجديـة حيال مواجهة الفسـاد المستشـري كالوبـاء لمنح العراقيـين أي قدر من الإيمـان بحكومتهم

الفدرالية الجديدة. ولسوف يستمر هذا التشاؤم الشديد إذا ما عجزت قوات التحالف والمسئولون العراقيون عن وضع تدابير فعالة للقضاء على الفساد، إلى جانب ضرورة دعم إستراتيجيات مكافحة الفساد القائمة

...ولسوف يستمر هذا التشاؤم... إذا ما عجزت [قوات التحالف] والمسئولون العراقيون عن وضع تدابير فعالة للقضاء على الفساد.

والعمل بحماس على وضع إستراتيجيات جديدة. كذلك يمكن للدروس المستفادة من إجراءات مكافحة الفساد التي اتخذتها كل من هونج كونج وكينيا وكوريا الجنوبية وغيرها من البلدان أن تساهم في الحد من ذلك الفساد المستشري في العراق ويقوم بتقويضه.

ما بعد العراق

في التقرير الصادر في يناير 2007، أوصى مكتب المسائلة الحكومية (GAo) بأن يعمل مجلس الأمن القومي على تحسين إستراتيجيته الراهنة من خلال "وضع أدوار ومسئوليات واضحة وتحديد المساهمات المستقبلية والوقوف على الموارد الراهنة والمستقبلية."[61] إضافة إلى ذلك، حث التقرير الولايات المتحدة والعراق والمجتمع الدولي على "تطوير إستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد."[62] ولقد تم بالفعل وضع عدداً من المبادرات الهادفة إلى تحسين مكافحة الفساد ودعم الشفافية من قبل وزارة الخارجية (dos) ووزارة الدفاع (dod) مع دعم بعض المنظمات الحكومية الدولية (iGos). وعلى الرغم من ذلك، فإن مشروع مؤشرات الحكم في أرجاء العالم التابع للبنك الدولي، والذي "يبلغ عن مؤشرات الحكم الإجمالية والفردية الخاصة بـ 212 دولة"، يضع العراق حالياً في المرتبة 212 فيما يخص "السيطرة على الفساد".[63]

فيما يلي التوصيات المعنية بجهود مكافحة الفساد في العراق وغيرها من البلدان:

وضع وتنفيذ خطة عمل إستراتيجية مشتركة لمكافحة الفساد. في يوليو 2006،

قام مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، بالإبلاغ عن الحاجة إلى وضع برنامج مشترك بين السفارة الأمريكية والعراق لمكافحة الفساد. وفي يونيو من عام 2008، قامت الولايات المتحدة بوضع إستراتيجية لمكافحة الفساد والتي، وفقاً للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، "تفتقد إلى المعايير التي تربط بين أنشطة البرنامج والأهداف المرجوة منه، علاوة على غياب الأساس الذي يمكن قياس مدى التقدم الذي تم إحرازه وفقاً له. وبالتالي، لم تقم الحكومة الأمريكية بوضع أساس لتقييم تأثير البرنامج على الحد من الفساد في العراق. الأمر الذي يترك استثمارات البرنامج المستقبلية عرضة لمخاطرة الإنفاق المبذر وعدم جدواه وعدم الفاعلية."[64]

- التأكيد على ضرورة قيام الحكومة العراقية بكل ما يلزم لتوفير العمالة الضرورية ودعم وتمويل تدابير مكافحة الفساد. في أغسطس 2008، أعلن مكتب المسائلة الحكومية أن المسئولين العراقيين أكدوا على أن "هناك عجزاً في العاملين المدربين في مجالات الميزانية وتدبير الموارد وغير ذلك من المتخصصين ممن يمتلكون المهارات الفنية الضرورية وهو ما يمثل أحد العوامل التي تحد من قدرة الحكومة العراقية على تخطيط وتنفيذ إنفاق رأس المال."[65] وتعود تلك الحقيقة جزئياً إلى "الافتقار الشديد" للفنيين الذي هربوا من البلاد لاجئين في الأغلب إلى البلدان المجاورة. يجب جذب الكثيرين منهم للعودة إلى العراق مع ضمان حصولهم على رواتب مرتفعة وحماية خاصة. ولقد ذكر المفتش العام لإعادة إعمار العراق "أن ضعف نظم تدبر الموارد والميزانية والمحاسبة يمثل مخاطرة

خاصة في العراق حيث يجب أن تتواكب تلك النظم مع التنفيذ الفعال للمشروعات الرأس مالية مع الحماية ضد الفساد الملحوظ المنتشر في كافة أرجاء البلاد." [66]

تم تخصيص 10 مليون دولار من أموال إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى برنامج مكافحة الفساد التابع لوزارة الخارجية. إلا أن الولايات المتحدة أصدرت توجيهاتها بأنه "لن يتم تعيين أكثر من 40% من الأموال المخصصة للبرامج المعنية بدور القانون لمساعدة الحكومة العراقية حتى يقوم وزير الخارجية بالإبلاغ بأنه قد تم وضع إستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد وإنه جاري تطبيقها من قبل الحكومة العراقية، مع قيام وزير الخارجية بتقديم" معلومات إضافية إلى لجان الكونجرس. [67]

- المساعدة في إعداد وإقرار تشريع عراقي جديد لمكافحة الفساد ورفع مستوى الشفافية. يتعين على الحكومة العراقية إعداد وإقرار تشريعاً مماثلاً لقانون سطوع الشمس الأمريكي الصادر عام 1976، مع إدخال التعديلات المناسبة، إضافة إلى التشريعات الأخرى المعنية بحرية المعلومات بهدف توفير مزيداً من الشفافية. وكما هو الحال بالنسبة إلى iACA في هونج كونج، يلزم سن تشريعاً جديداً يمنح المزيد من سلطات تنفيذ القانون إلى هيئة النزاهة العراقية والمجلس الأعلى للمراجعات لإتاحة المزيد من "الإمكانيات" للقدرة الاستقصائية للهيئة.

يتعين على كل من لجنة عمل القانون والنظام ولجنة العمل الأمريكية العراقية المشتركة ولجنة مكافحة الفساد العراقية المشتركة، بالتعاون مع سيادة السفير لورينس بينيدكت (منسق مبادرات مكافحة الفساد)، مراجعة كافة القوانين القائمة لتحديد أي التشريعات لا يتم تطبيقه وأيهم قيد التنفيذ وأيهم يلزم إضافته.

حتى يمكن الحكم في قضايا الفساد بسرعة وعدالة، يلزم تغيير قانون الإجراءات الجنائية العراقي، الفقرة 136ب، والصادر عام 1971 بواسطة النظام العراقي، حيث يكفل للوزراء الحق في تحديد ما إذا كان يتم محاكمة المتهمين في قضايا فساد. [68]

- وضع مبادرات لتحقيق شفافية حرية المعلومات (Foi)/ الوصول إلى المعلومات (Ati). يلزم قيام جميع وزارات العراق بتعيين مسئولين عن المعلومات العامة وإمدادهم بالدعم الكامل للتوافق مع تشريعات ومبادرات Foi/Ati الجديدة. يمكن أن يؤدي توفير قدر أكبر من الحوار المفتوح والوصول إلى المعلومات إلى الحد من عدم الثقة الشائعة بين القبائل والعشائر والمجموعات العرقية الأخرى. يجب أن يتوافر لدى الحكومة العراقية والشعب المزيد من المعلومات للدفع قدماً بالتفاهم والمصالحة.

أن ضعف نظم تدبر الموارد والميزانية والمحاسبة يمثل مخاطرة خاصة في العراق حيث يجب أن تتواكب تلك النظم مع التنفيذ الفعال للمشروعات الرأس مالية مع الحماية ضد الفساد الملحوظ المنتشر في كافة أرجاء البلاد.

- التعجيل بتنفيذ نظام معلومات الإدارة المالية العراقي (iFMis). في عام 2008، أبلغت منظمة المسائلة الحكومية أن "بدأت UsAid تنفيذ نظام iFMis في عام 2003، إلا إنها قابلت الكثير من حالات التأخير (6 سنوات) وقامت بتعليق نظام iFMis في يونيو 2007." وفي ديسمبر من عام 2006، قامت UsAid بإبلاغ siGir أن مشروعها الجديد الحكم الاقتصادي 2 يتضمن تأسيس iFMis، والمصمم لتحسين نظام الميزانية والمحاسبة وإدارة النقد بالوزارات بحلول سبتمبر 2007. [69] إلا أن تقرير siGir الصادر في يوليو 2008 يشير إلى أن "استمرار التقدم البطيء في تنفيذ iFMis الجديد يحد من شفافية وفاعلية نظام الموازنة العراقي." [70]

هناك حاجة ماسة للأجهزة والبرامج لتحسين إمكانيات إجراءات المحاسبة والمراجعة العراقية، والتي لازالت تتم يدوياً هذا علاوة على قيام المحاسبين غير الأكفاء، والذين يفتقرون إلى نظم المحاسبة والمراجعة الكافية، بسوء إدارة مليارات الدولارات العراقية والأمريكية.[71]

رداً على الأسئلة التي وجهت إليه بشأن عدم استعانته بنظم للمحاسبة والمراجعة للإشراف على جهود إعادة الإعمار، قال الأدميرال المتعاقد ديفيد أوليفر، مدير CPA السابق للإدارة والميزانية والمستشار الأول لوزارة المالية العراقية، معلقاً على أموال العراق:

لقد اختفت مليارات الدولارات من أموال العراق. نعم أدرك ذلك، وأقول ما الفارق الذي يمكن تحقيقه؟"[72] إن خسارة مليارات الدولارات العراقية نتيجة لغياب المحاسبة قد فاقم من ثقافة الفساد وكلف دافعي الضرائب الأمريكيين مليارات لا تعد ولا تحصى، كما ساهم في تطور صور التمرد.

- الضغط على الحكومة العراقية لتعيين والإبقاء على والاستعانة بمراقبين عموم على الوزارات بدرجة وزراء. في يناير 2008، قام رئيس الوزراء الأسبق نوري كمال المالكي بتسمية عام 2008 "عام مكافحة الفساد" للعراق. ولقد قامت الحكومة مؤخراً بطرد "ما يتراوح ما بين بضعة إلى 17" مفتش عمومي بدرجة وزير.[73]"وافق العديد من كبار المسئولين العراقيين والأمريكيين على إنه هناك ما يتراوح من 7 إلى 9 مراقب قد تم إقالتهم بالفعل أو إجبارهم على الاستقالة."[74] وبينما يمنح الدستور العراقي لرئيس الوزراء الحق في إقالة المراقبين، فإن مثل هذه الإجراءات موالية ظاهرياً، بل إنها قد تدل على زيادة طغيان الفساد وإساءة استخدام النفوذ.

- تطبيق قانون لمكافحة تهريب النفط بكل الحسم. وفي هذا الإطار، يجب إغلاق منافذ دخول العراق البالغة 19 منفذاً، حيث تمر عبر الحدود سنوياً بضائع تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات، فضلاً عن آلاف الأشخاص. لذا، يعد تأمين الحدود ومنافذ الدخول أمراً في غاية الأهمية لتحقيق أمن العراق كما إنه المفتاح إلى الحد من تسرب عائدات الحكومة وإمدادات ومواد إعادة الإعمار إلى خارج الدولة. ويعد تهريب النفط هو المشكلة الأكثر شيوعاً وخطورة على الإطلاق،[75] حيث أن غياب نظم قياس في حقول البترول يسهل من عمليات التهريب.[76]

- تعيين والاستعانة بمستشارين على كافة المستويات. وفقاً لتقرير صدر مؤخراً من siGir، "هناك بعض الوزارات العراقية التي تمنع مستشاري الولايات المتحدة من الإطلاع على ميزانياتهم (مثل وزارة الكهرباء)، الأمر الذي يفاقم من تحديات التخطيط المالي الناجمة عن تقلب أسعار النفط. ولقد قامت الحكومة العقارية بتخصيص 20 مليار دولار لمشروعات إعادة إعمار العاصمة خلال عام 2008، إلا أن القيود المفروضة على الإطلاع على بيانات ميزانية العراق تحد من معرفة الولايات المتحدة بالمعدلات الحقيقية لتنفيذ الميزانية."[77]

يجب أن تكون المجموعات الاستشارية الأمريكية جزءً من جهود مكافحة الفساد على جميع الأصعدة.[78] إلا إنه لازال هناك عجزاً في الموظفين حتى على المستوى الوزاري. فعلى ذلك المستوى تحديداً، يلزم إتاحة الشفافية الكاملة للمجموعات الاستشارية الوزارية وإلا سيبقى الفساد واحداً من أصعب العقبات التي تعرقل الوصول إلى الحكم الذاتي.

مجموعات الانتقال العسكرية، والتي تستخدم تقييماً منقحاً للاستعداد الانتقالي مع معايير الفساد، يجب لها أن تعكس وضع الفساد داخل وحدات isF على كافة المستويات.

- طلب المزيد من المساعدة من iGos. يلزم على منظمات مثل البنك الدولي و Imf زيادة تعييناتهم من الخبراء للمساعدة في عملية تطوير التخطيط الاقتصادي والمالي. كما يتعين على تلك المنظمات تقديم المزيد من المشروعات لتعزيز الحكم العراقي.

● تطوير مذهب مقاومة الفساد وتنميته على نحو مشترك. إن قانون مكافحة التمرد رقم 3 FM-24 وقانون عمليات الاستقرار 3 FM-07 الجديد إنما يتناولان الفساد فحسب. هذا ويعول 3 FM-07 جهود مكافحة الفساد في الأغلب إلى UsAid، إلا أن موظفي وزارة الدفاع لازالوا يحتلون الغالبية العظمى من المناصب الاستشارية في الحكومة العراقية. إن إستراتيجية UsAid لمكافحة الفساد (2005) تعد جديدة تماماً ويلزم تطويرها أكثر فأكثر من خلال التعاون ما بين الهيئات.[79]

الفساد يقوّض الديمقراطية. إذا كان هدفنا الرئيسي هو أن نخلف ورائنا عراق مستقرة ديمقراطية، يلزم علينا أن نضع في المقام الأول التنظيم المؤسسي لنظم مستدامة قوية لمكافحة الفساد. إن التوصيات المذكورة أعلاه تمثل إضافة إلى المناقشة الجماعية المعنية بكيفية تقدم أمريكا والعراق إلى الأمام. هذا علاوة على المزيد من التوصيات الموضحة في الشكل 4 أدناه. يتعين على العسكرية الأمريكية التطور سريعاً للتعامل بفاعلية مع الوضع الراهن والتهديد القائم.[80] وحسبما قال وزير الخارجية الأسبق كولين باول، يجب علينا "العمل داخل الحكومة العراقية لنفعل كل ما في مقدورنا لتوفير المعدات والمستشارين وكل ما قد يلزم القوات العراقية المسلحة لتكون أكثر كفاءة، علاوة على تدريب قائديهم."

المحصلة النهائية

مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، أدرك الإجماع العالمي أن الفساد يقوم على نحو بالغ بتقويض

شرعية الدول الديمقراطية وأن الحد من هذا الفساد لهو أمراً حتمياً للارتقاء بمستوى التماسك الاجتماعي وتوسيع قاعدة المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية. وبصفتها أقوى دول العالم، اتخذت الولايات المتحدة من جانبها بعض الخطوات لوضع إستراتيجية جديدة للسياسة الخارجية تتواءم مع الحقبة الجديدة في عام 2001، إلا أن أحداث 9/11 قد أدت إلى تغيير جذري في سياستنا القومية وشن الحرب على الإرهاب. ومع أهميتها، تبرز تلك الإستراتيجية التدابير اللازمة لمواجهة العناصر والحكومات المخادعة التي ترعى بالفعل الإرهاب.

إن مواجهة الرسالة التي يتردد صداها مع الإرهابيين والمتطرفين إنما يتطلب إستراتيجية شاملة في العراق وفي مختلف دول العالم.[81] ويجب أن تشتمل تلك الإستراتيجية على إجراءات خاصة بمكافحة الفساد، والذي يمثل تحدياً خطيراً أمام إرساء حكم صالح في العراق.[82] إن ثقافة الفساد المتوارثة في العراق قد تفشت على نحو وبائي

منذ غزو العراق في 2003 وهي تقوّض كل ما نبذله من جهود لتحقيق استقرار الدولة.

إن اتفاقية وضع القوات الأمنية في العراق التي أقرها مؤخراً البرلمان العراقي تقضي بضرورة انسحاب كافة القوات بحلول عام 2011. ولقد تعهد الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما خلال حملته الانتخابية أن يقوم بسحب كافة القوات خلال أول 16 شهراً من فترة ولايته. وأياً كان الجدول الزمني الذي يتم تنفيذه فعلياً، من الضروري وضع تدابير مكافحة الفساد القائمة على نظم قوية على قمة الأولويات الإستراتيجية حتى يتأتى تحسين إمكانيات الحكم في ظل الحالة المتردية الراهنة التي يعاني منها العراق.

هناك اتجاهاً جديداً يظهر إلى الوجود. فالأمم التي يعتمد اقتصادها إلى حد كبير على النفط تعاني من مستوى مرتفع من الفساد، ومن ثم تثير التطرف.[83] وحتى يتسنى لنا هزيمة التطرف في العراق وفي مختلف بلدان العالم خلال القرن الواحد والعشرين، يتعين على الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة ضد الفساد بكل أنواعه لتحقق النصر المنشود في تلك الحرب الطويلة والحاسمة.[84]

الشكل 4: خطوط عمليات مكافحة الفساد

الحواشي

1. ثيودور روزفلت الخامس، الحياة الكادحة: مقالات وخطب (وايت فيش، إم تي: كيسينجر للنشر)، 129)
2. الشفافية العالمية، "مؤشر رصد الفساد «، 2008
3. كين هيرمان، "باون: الفساد في العراق هو "حركة تمرد ثانية»، جريدة أتلانتا-الدستور، أغسطس 2008 وتقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق(سي جير)، «تقرير ربع سنوي» 30 أكتوبر 2008، 8.
4. سي جير "تقرير ربع سنوي ونصف سنوي" 7 يناير 2007.
5. KPMG إنترناشيونال، تمويل التنمية بالعراق، نتائج مؤقتة (مسودة) للوضع بتاريخ 30 يونيو 2008، اجتماع آي أيه إم بي خلال الفترة من 20-21 أكتوبر 2008 «استعراض المعلومات المالية للحكومة المؤقتة تقدمها هيئة المراجعة المالية المستقلة.»
6. لويس كارلوس مونتالفان، "خسارة العراق، حمولة واحدة في مرة واحدة" نيويورك تايمز (أوبيد) 14 يناير 2007.
7. نص (إتش آر) 7068"مكافحة الإرهاب في الغرب وقرار حظر تخصيب اليورانيوم لعام 2008" "العنوان الأول - مكافحة الإرهاب في العالم الغربي" العنوان الثاني 101، 7-13.
8. نفس المصدر؛ كيلي هيرن، "الاتفاق الإيراني مع فينيزويلا يثير مخاوف من صفقات اليورانيوم" واشنطن تايمز، 13 مارس 2007.
9. معهد مراقبة الدخل، 2008 ,www.revenuewatch.org.
10. "نيجيريا، صحيفة حقائق عالم السي آي إيه، ديسمبر 2006.
11. مكتبة الكونجرس- إدارة البحوث الفيدرالية، "ملف الدولة: نيجيريا" يوليو 2008، 10.
12. "اتهام رئيس نيجيريا بتمويل الإرهاب" أسوشيتد برس، 17 يناير 2007.
13. نفس المصدر
14. نوهو ريبادو، الرئيس التنفيذي، لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية، جمهورية نيجيريا الاتحادية، شهادة لدى اللجنة الفرعية المعنية بشئون أفريقيا، منظمة حقوق الإنسان العالمية والعمليات الدولية للجنة حول العلاقات الدولية، بيت المندوبين، الجلسة رقم 109 للكونجرس، 18 مايو 2006.
15. برينسيتون إن ليمان، "الحرب ضد الإرهاب في أفريقيا" أفريقيا في عالم السياسة: إصلاح النظام السياسي، دونالد روثتشيلد وجون دبليو هاربيسون، إصدارات يناير 2008، 276.
16. أبراهام لينكولن، "خطاب إلى العقيد ويليام إف إلكينز"، موسوعة لينكولن، أرتشر إتش شو (إن واي: ماكميلان، 1950، 21 نوفمبر 1864).
17. روبرت تارون، "أسس قانون ممارسات الفساد الخارجي- ما الذي يجب أن يعرفه المستشار العام، ومحامي المعاملات التجارية، ومدير مكافحة الفساد" ابريل 2006.

18. جون براندولينو، مدير مبادرتي مكافحة الفساد والحوكمة بوزارة الخارجية الأمريكية، مكتب المخدرات الدولية وشئون، "الولايات المتحدة والجهود الدولية لمكافحة الفساد"، "تقرير آداب المهن الفيدرالية» يناير 2003.

19. نفس المصدر

20. تاو وينزاهاو "الجهود الدولية لاحتواء الفساد"، تشاينا ديلي، 7 سبتمبر 2006.

21. جورج دبليو بوش، "بيان رئيس الدولة حول الفساد الحكومي"، البيت الأبيض، 10 أغسطس 2006.

22. وزارة الخارجية الأمريكية، "الاستراتيجية القومية لتوحيد الجهود الدولية ضد الفساد الحكومي"، صحيفة وقائع، 10 أغسطس 2006.

23. تاو وينزاهاو "الجهود الدولية لاحتواء الفساد"، تشاينا ديلي، 7 سبتمبر 2006.

24. الشفافية العالمية، www.transparency.org ،سي بي أي، 2008.

25. آي إم إف، المجلس التنفيذي يصادق على 84.4 مليون دولار لدعم التنمية في جمهورية الكونغو، "صندوق النقد الدولي، إصدار صحفي رقم 262/04، 7ديسمبر 2004"البنك الدولي، «إصدار صحفي رقم: wBi/392/2008 " يونيو 24، 2008.

26. صندوق النقد الدولي، «تعبئة الدخل»، «مجلة التمويل & التنمية» سبتمبر 2008، 45، رقم 3.

27. ويكيبيديا، «المحاسبة» 31 مارس 2007.

28. دونا روزا، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، «قانون مكافحة الفساد والحوكمة السليمة»جريد الاستفسار العام (شتاء 2001).

29. «سياسة الاتحاد الأوربي الشمولية لمكافحة الفساد»، الاتحاد الأوربي، 29 أبريل 2005، 45، رقم 3.

30. «تقرير الالتزام بالمعايير والقوانين (آر أو إس سي)- جورجيا (المحاسبة والمراجعة المالية)، البنك الدولي، يناير 2007».

31. خطابات من جيمس ماديسون إلى دبليو تي باري، أغسطس 1822، خطابات جيمس ماديسون، إصدار جيلارد هانت، (وايت فيش، إم ي كيسينجر للنشر، 2007).

32. «قانون حرية المعلومات» هيرالد آند ريفيو، مستند أكاديمية ليكسيس نيكسيس، ديكاتور، آي إل، 11 مارس 2007.

33. «قانون حرية المعلومات والرئيس جيرالد فورد»، «أرشيف الأمن القومي، 26 مارس 2007.

34. «الحكومة في قانون سطوع الشمس» 5 U.S.C 552b, 477-81.

35. «مسئول المعلومات العامة»، ويكيبيديا، 29 ديسمبر 2006.

36. انظر: «دليل المواطن لاستخدام قانون حرية المعلومات» لجنة الإصلاح الحكومي، 20 سبتمبر 2005، و «زيادة فرص النجاح لكبار مسئولي المعلومات- الاستفادة من خبرات المنظمات الرائدة» 01-376G-Gao، فبراير 2001.

37. ويليامز كلينتون، «قانون حرية المعلومات « مذكرة لرؤساء الإدارات والمؤسسات، 4 أكتوبر 1993.

38. «صمت- تقرير دولي حول الرقابة والتحكم في الإنترنت» معهد المجتمع المفتوح، سبتمبر 2003، ومعهد المجتمع المفتوح، 2008 ,www. freedominfo.org.

39. نفس المصدر

40. نفس المصدر

41. «اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد (هونغ كونغ)» ويكيبيديا، 22 فبراير 2007.

42. «البعثة & التعهدات»، لجنة هونغ كونغ المستقلة لمكافحة الفساد، حول ICAC, 2004.

43. كريس إتش دريلزما، «هيكل منظمة الطيران المدني بهونغ كونغ» استراتيجيات ناجحة لمكافحة الفساد حول العالم، 2000، 24-30.

44. هيدا بايرون، «الحملة السرية لمكافحة الفساد الخاصة بهونغ كونغ» صوت أمريكا،25 يوليو 2006 .

45. «لوحة تسجيلات النجاح الاقتصادي بهونغ كونغ» مجلس التنمية التجارية بهونغ كونغ، -2000 2007.

46. «ائتلاف قوس قزح القومي» ويكيبيديا، 29 مارس 2007.

47. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، «مطالبة عمليات الدعم للشعب الكيني بإصلاحات مكافحة الفساد» الصحراء الأفريقية، 2005.

48. أليكس ندويجا، «توقيع كيباكي لقانون لجنة العدل والحقيقة»، المعيار: إصدار على شبكة الويب، 28 نوفمبر 2008.

49. «مؤشر رصد الفساد- 2008»، الشفافية العالمية.

50. «العادات القديمة لـ Korea inc' Habits Die Hard For Graft Prone." وكالة فرانس بريس، أخبار جنوب كوريا، 7 مايو 2006.

51. «ملف الدولة: جوب كوريا» أخبار البي بي سي، 14 مارس 2007.

52. كونجودان أوه، « الإرهاب يؤدي إلى كسوف سياسة سطوع الشمس: العلاقات الكورية الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية»، مجتمع آسيا (مارس 2002).

53. نفس المصدر.

54. نفس المصدر.

55. نفس المصدر.

56. جين باري ماكافري، الجيش الأمريكي، «بعد تقرير العمل»، 26 مارس 2007، 3، كويزيكالي، أحدث إصدارات aar لجين ماكافري (4 نوفمبر 2008) لم يرد بها أية إشارة إلى جهود مكافحة الفساد أو الشفافية بينما يذكر تقرير DoD لسبتمبر 2008، "قياس الاستقرار والأمن: تقرير إلى الكونجرس"، إشارات مرجعية إلى مكافحة الفساد والشفافية بعدد 33 مرة بما في ذلك إشارة مهمة تفيد، "التخلص من الفساد من خلال الشفافية المتزايدة يجب أن يظل أولوية قصوى"،9.

57. مكتب المفتش العام الخاص المعني بإعادة إعمار العراق، «القيام بعدد من جهود مكافحة الفساد في العراق: الولايات المتحدة تتخذ إجراءات مناسبة في العراق، ولكن يتبقى الكثير» يوليو 2008، 2.

58. ما كيلي، الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، «ذهاب الفساد حرا طليقاً دائما في العراق»، 28 نوفمبر 2008.

59. نفس المصدر.

60. Gao، "التأمين، وإعادة الاستقرار، وإعادة إعمار العراق: عوائد الدخل في العراق، الفائض والمصروفات، أغسطس 2008، 18".

61. نفس المصدر.

62. البنك الدولي، مشروع مؤشر الحوكمة العالمي، «شئون الحوكمة» 2008، http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp.

63. مكتب SiGir، " القيام بعدد من جهود مكافحة الفساد في العراق: الولايات المتحدة تتخذ إجراءات مناسبة في العراق، ولكن يتبقى الكثير" يوليو 2008، 2.

64. Gao، "التأمين، وإعادة الاستقرار، وإعادة إعمار العراق: عوائد الدخل في العراق، الفائض والمصروفات، أغسطس 2008، 18".

65. نفس المصدر.

66. مكتب SiGir، "التقرير الربع سنوي والنصف سنوي إلى الكونجرس" 30 يوليو 2008، 229.

67. مكتب SiGir، "الاستطلاع المشترك لبرنامج مكافحة الفساد التابع للسفارة الأمريكية بالعراق"، 06-SiGir-021 28 يوليو 2006 و 08-SiGir-023 "القيام بعدد من جهود مكافحة الفساد في العراق: الولايات المتحدة تتخذ إجراءات مناسبة في العراق، ولكن يتبقى الكثير" يوليو 2008، 2.

68. برونو سيلفيستر، «محاربة الفساد في العراق- معركة عصيبة» أخبار البي بي سي، 9، مارس 2007.

69. مكتب SiGir، "التقرير الربع سنوي والنصف سنوي إلى الكونجرس" 30 يوليو 2008.

70. انظر اللجنة البرلمانية المعنية بالمراقبة والإصلاح الحكومي، «نص: جلسة سماع حول سلطة التحالف المؤقتة وإعادة إعمار العراق»، 6 فبراير 2007، و راجف تشاندراسكران، الحياة الإمبراطورية في مدينة الزمرد، 157 ,2006 ,Knopf-60.

71. نفس المصدر.

72. جيمس جلانز و رياض محمد، «العراق يستغني بهدوء عن مسئولي مكافحة الفساد» نيويورك تايمز، 18 نوفمبر 2008.

73. نفس المصدر.

74. مكتب SiGir، "التقرير الربع سنوي والنصف سنوي إلى الكونجرس" 30 يوليو 2008.

75. بن لاندو، uPi، "تحليل: مراجعة مالية جديدة لعائدات النفط العراقي" 3 نوفمبر 2008 و KPMG إنترناشيونال.، تمويل التنمية بالعراق، نتائج مؤقتة (مسودة) للوضع بتاريخ 30 يونيو 2008، اجتماع آي أيه إم بي خلال الفترة من 20-21 أكتوبر 2008 «استعراض المعلومات المالية للحكومة المؤقتة تقدمها هيئة المراجعة المالية المستقلة.»

76. SiGir، "التقرير الربع سنوي إلى الكونجرس" 30 أكتوبر 2008، 4.

77. مكتب SiGir، "التقرير الربع سنوي والنصف سنوي إلى الكونجرس" 30 يوليو 2008، 85.

78. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، «استراتيجية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الخاصة بمكافحة الفساد» 11 ،PD-aCa-557، واشنطن، DC، يناير 2005.

79. Nigel r.F. alwyn-Foster، "تغيير الجيش لعمليات مكافحة التمرد"، Military Review(نوفمبر- ديسمبر 2005)، 2-15.

80. بروس هوفمان، داخل الإرهاب، (oH: صحافة جامعة كولومبوس، 1998)، الفصل الأول، وجون أ. Nagl، كيفية شرب الحساء بالسكين (il: صحافة جامعة شيكاغو، 2005)، 195.

81. ديفيد إتش بيتروس، «نص: اللواء بيتروس في طريقه إلى العراق» جلسة الاستماع إلى لجنة الخدمات العسكرية، 23 يناير 2007، مراجعة عسكرية، (مارس-أبريل 2007)، 2.

82. إلسوورث بانكر، سفير الولايات المتحدة لدى فيتنام، «إدارة الوثائق الأمريكية» 19 يوليو 1972.

83. بين دبليو هينمان جي آر، وفريتز هينمان، «الحرب الطويلة ضد الفساد»، الشئون الخارجية (مايو/يونيو 2006).

Oil, Corruption, and Threats to Our National Interest: Will We Learn from Iraq?
Luis Carlos Montalván
Originally published in the English January-February 2009 Edition.

Military Review - CAC-Knowledge - US Army Combined Arms Center - Microsoft Internet Explorer provided by Fort Leavenworth, KS

http://usacac.army.mil/CAC2/MilitaryReview/

File Edit View Favorites Tools Help

About CAC | CAC Blog | CAC Products | CAC Intranet Search

UNITED STATES ARMY COMBINED ARMS CENTER
Fort Leavenworth, Kansas

Schools and Centers | CAC-K Knowledge | CAC-CDID Capabilities Development Integration Division | CAC-LD&E Leadership Development and Education | CAC-T Training | Separate Organizations

CAC Home > Military Review

MilitaryReview

- Senior Leadership
- About
- Archive Information
- Author Information
- Edición Hispanoamericana
- Edição Brasileira
- English Edition
- Military Review Blog
- Reader Information
- Research Information
- الطبعة العربية
- Contact Us

الطبعة العربية
الربع الاول 2008

2 ما وراء قوة االسلاح والحديد: إحياء أدوات غير عسكرية للقوة الأمريكية

34 برنامج الاستسلام

76 محاربة الإرهاب طبقًا لقانون الحرب

Announcements

New Blog Post on Discipline, Punishment and Counterinsurgency Article - Blog about it now!!!

Counterinsurgency Reader II - Special Edition now available at article level, check it out!!!

2008 DePuy Writing Contest Winners

Foreign Language Resource for English-Speaking Military Trainers

Looking for Research Topics to write about??? Check out the CAC CG Priority Research List for 2008-2009

Last Reviewed: September 29, 2008

Combined Arms Center: Visitor Agreement | Privacy and Security Notice | Contact Webmaster | Accessibility Help
External Link Disclaimer | U.S. Army | TRADOC | Ft. Leavenworth | This is an official U.S. Army site.

http://usacac.army.mil/CAC2/MilitaryReview/#

http://usacac.army.mil/CAC2/MilitaryReview/